بحوث في نهج البلاغة

٢

علي سليمان يحفوفي

الخلافة والخلفاء

الدار العالمية
للطباعة والنشر والتوزيع

www.haydarya.com

الخلافة والخلفاء

منشورات

بيروت - لبنان ص.ب : ١١٣/٦٣٨١

بحوث في نهج البلاغة

علي سليمان يحفوفي

الخلافة والخلفاء

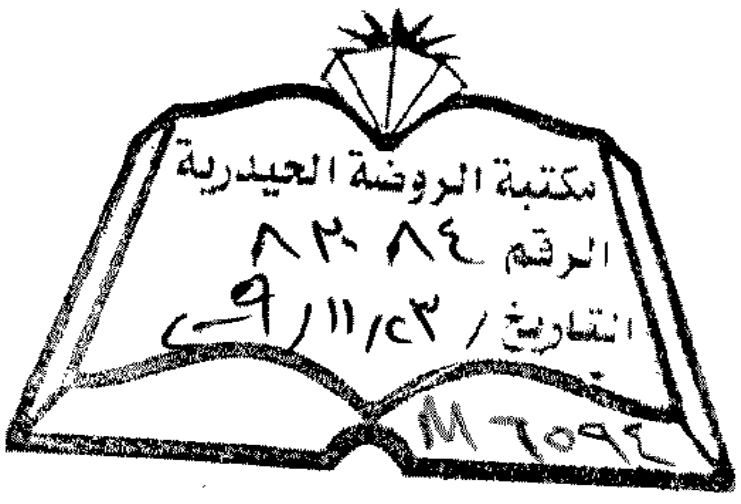

مكتبة الروضة الحيدرية
الرقم ٨٤٢٠٨
التاريخ / ٢٣/ ١١/ ٩٩
٦٥٩٤٤

الدار العالمية
للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة
للناشر

الطبعة الاولى
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الإهــداء

الى الرجـل الموقف
الى أخـي
اهدي هـذه البحوث

مقدمة :

بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

لعل أول مجابهة حدثت بين المسلمين بعضهـم مع بعض ، كان سببها منصب الخلافة الاسلامية ، ولعل أول دماء أريقت بين المسلمين كان الدافع اليها هذا المنصب . وحتى بعد انقضـاء زمـن الخلفـاء ، ومقتل آخرهم ـ علي بن أبي طالب ـ فإن النزاع حول هذه المسألة لم ينته ، بل استمر عنيفاً ودموياً ، في كثير من الأحيان ، فكان مجرّد إبداء الشخص رأيه بعدم اعترافه بشرعية خلافة بعض الخلفاء ، كان ذلك كافياً لملاحقته من قبل السلطة الحاكمة ، وأكبر تهمة كانت يمكن أن توجّـه لانسان ، هي عدم اعترافه لبعض الخلفاء .

وحتى يومنا هذا ، بعد مرور أربعة عشر قرناً على بدء المسألة ، وبعد انقسام الدولة الاسـلامية الموحّـدة الى دول شتـى ، فإننـا نرى بعضاً من هذه الدول ، والتي تحكم باسم الاسلام ، ما يزال الصراع فيهـا قائماً على هذه المسألـة ، فلا يزال المنـكر لشرعية خلافـة بعض الخلفاء مطارداً ومغضوباً عليه من السلطات الحاكمة باسم الاسلام .

وفي الحقيقة إن هذه السلطات لا تفعـل ذلك اكرامـاً للخلفـاء

وتنزيهاً لهم عن الاتهام ـ وإن كانت تدّعي ذلك ـ بل إن الدافع الحقيقي لها هو خوفها وتحسّبها من هذه الفئات ، حيث أن الاعتراض على بعض الخلفاء يدل بالأولوية على عدم الرضا على هذه السلطات ، حيث أن الحكم لم يكن ليصل الى أمثال الحكام الحاليين لو أن خلافة المسلمين سارت في مسارها الطبيعي الذي رسمه لها المشرّع الأعظم عليه السلام .

والاعتراض على الخلفاء ـ وبالخصوص الأول والثاني ـ كان من جهة تولّيهم منصباً ليس من حقّهم ، وإلا فإن سيرتهم كانت مرضية من جميع المسلمين . وأما الحكام الحاليين ، والذين يعتبرون أنفسهم امتداداً لهؤلاء الخلفاء ، فبالاضافة الى اغتصابهم الخلافة من أصحابها ، فهم يفقدون السيرة الحسنة التي رسمها سلفهم .

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا يتناول مسألة الخلافة والخلفاء ، وذلك من خلال نهج البلاغة . وقد جرت عادة المؤلفين حين يتناولون هذا الموضوع أن يذكروا في مقدماتهم ، التزامهم جانب الحياد طيلة البحث ، ودرسهم المسألة درساً موضوعياً . ولكن نحن لا نقول ذلك ، إذ لا نعتقد أن أحداً يستطيع التخلّي عن عقيدته ليكون محايداً . وبالرغم من هذا نستطيع القول أن بحثنا سيكون محايداً ، لسبب بسيط ووجيه ، وهو أنّا نتكلم بلسان علي بن أبي طالب ، وذلك من خلال نهج البلاغة ، والرأي في علي الذي يعترف به كافة المسلمين ، إنه مع الحق والحق معه ، ولذا فإنه الطرف الوحيد الذي يمكن افتراضه محايداً ، فالحق لا يميل الى أحد سوى الحق ،

وبعد ، فنسأل الله سبحانه أن يتقبل منا هذا العمل ، ويوفقنا

لاكمال هذه السلسلة من دراسة نظريات نهج البلاغة ، التي بدأناها « بالفلسفة الإلهية في نهج البلاغة » .

كتابنا المقبل سيتناول موضوع «الطبقات الاجتماعية في نهج البلاغة » إن شاء الله تعالى ، انه حسبنا ونعم الوكيل .

علي يحفوفي

بيروت ٥ أيار ١٩٨١

الفصل الأول
الخلافة والخليفة

ضرورة الخلافة :

الانسان كائن اجتماعي بطبعه ، بمعنى أنه لا يستطيع العيش منفرداً ، بل يميل دائماً نحو التجمُّع ، وهذا الميل غريزة متأصلة فيه .

وإذا ما وُجد التجمّع الانساني وُجدت معه العلاقات الاجتماعية ، ووجد النشاط الاجتماعي والحركة الاجتماعية . وذلك كله يستلزم بشكل أكيد وجود سلطة مهمتها تنظيم تلك العلاقات والنشاطات ، وإلا فإن تصادمها أمر محتَّم لا بدَّ منه ، لأن مصالح الأفراد تتعارض كثيراً فيما بينها .

وضرورة السلطة وحتميتها أمر يقرّه الامام علي عليه السلام ، فنراه يقول :

لا بدَّ للناس من أمير بَرٍّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ، ويبلّغ الله فيها الأجل ، ويُجمع به الفيء ، ويقاتَلُ به العدو ، وتأمَن به السُّبُل ، ويؤخذ به للضعيف من القوي ،

حتى يستريح بَرٌّ ، ويستراح من فاجر[1] .

ومكان القيِّم بالأمر مكان النِّظام من الخرز يجمعه ويضمُّه ، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز وذهب ، ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً[2] .

السلطان وزعة الله في أرضه[3] .

والمجتمع العربي الجاهلي يحتاج الى تلك السلطة كأي مجتمع آخر ، ولعله يكون أحوج من غيره اليها ، حيث أن من خصائص بيئة البادية التي وجد فيها ، الدعوة الى التحرر والانفلات من القيود التي تفرضها الحياة الاجتماعية .

ثم عندما جاء الاسلام كان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم هو الممثل الأعلى لتلك السلطة ، فالرسالة السماوية التي جاء بها كانت تفرض عليه أن يمسك بيده سلطتين معاً ، سلطة التشريع وسلطة التنفيذ . فتشريع الأحكام والقوانين كان يسير جنباً الى جنب مع تنفيذها ، فالاسلام لم يكن يكتفي بتشريع الأحكام وإبلاغها الى الناس ، بل كان يراقب تنفيذها عن كثب ، وقد أعطى الصلاحية بذلك للنبي المشرِّع صلى الله عليه وآله وسلم فكان يرجم ويجلد ويقطع .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٩١

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٢٦٤

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ٢١٤

ولعل من أقبح الافتراءات على الاسلام تفسيره بانه عبارة عن مجموعة من الاخلاقيات ، وبعض الاحكام التي تُعنى بتنظيم علاقة الانسان بربه ، وليس فيه وراء ذلك شيء . فامور الحياة والمجتمع ليس للاسلام اي علاقة بها .

ولكن الحق أن الاسلام لم يهمل شيئاً من أمور الحياة ، بل إنه وضع القوانين التي تنظِّم حياة الانسان وترافقه منذ ولادته وحتى وفاته . فالقوانين التي تنظِّم علاقة الانسان بربه هي جزء ممّا جاء به الاسلام ، إذ ينضمّ اليها قوانين تنظيم علاقة الناس فيما بينهم . فالحقوق والعلاقات الاجتماعية وكل مواضيع الحياة ، قد رسم الاسلام لها خطوطها العريضة ، جنباً الى جنب مع قوانين العبادات وعلاقة الانسان بخالقه .

فالإسلام إذن جاء لتنظيم أمور الناس الدينية والدنيوية . والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع في شخصه السلطتين الدينية والدنيوية ، وهاتان السلطتان تنتقلان معاً من بعده الى خليفته . وهذا يعني أن دور الخليفة متمم للنبي ، كما أن الخلافة دورها متمّم للنبوة . صحيح أن التشريع قد انتهى بوفاة النبي المشرِّع صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكن هذا لا يعني أن مجتمع التوحيد الذي أراده ، والذي حمل رايته طوال مدة حياته ، قد تحقّق وكملت أهدافه ، قبل وفاته ، لا ، فهذا أمر يحتاج تحقيقه الى فترة زمنية أطول بكثير من المدة التي اتيح له أن يحياها ، فكان لا بدَّ من ترك اكمال تحقيق هذا الهدف بين أيد أمينة تتحمل مسؤولية السير بهذا الهدف في طريقه

الصحيح . وهذا هو دور الخليفة أو الامام، وقد عبّر عليه السلام عن أهمية هذا الدور بقوله :

وإنما الأئمة قوّام الله على خلقه[1] .

شروط الخليفة :

وإذ قلنا إن دور الخليفة هو امتداد لدور المستخلِف ـ الذي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان من الواجب أن يكون معداً إعداداً خاصاً من أجل القيام بهذا الدور الهام . فيجب أن يكون مستوعباً للرسالة السماوية بشكل واضح وأكيد ، حتى يستطيع الحفاظ على ما ائتمن عليه . وحيث أنه قدوة المسلمين ومحطّ أنظارهم وجب أن يكون معصوماً عن كل خطأ أو زلل ، في القول والفعل . هذا بالاضافة الى تحلّيه بأكمل العقيدة وأكرم الأخلاق .

وفيما يلي نستعرض كلمات الامام عليه السلام التي يحدد بها شروط الخليفة . قال عليه السلام :

> وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وأمامة المسلمين البخيل فتكون في أموالهم نهَمته ، ولا الجاهل فيضلهم بجهله ، ولا الجافي فَيَقْطَعَهم بجفائه ، ولا الحائف للدُّول فيتَّخذ قوماً دون قوم ، ولا المرتشي

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٧٥

في الحكم فيذهَبَ بالحقوق ، ويقف بها دون المقاطع ، ولا المعطّل للسُّنة فيهلك الأمة[1] .

لا يقيم أمر الله سبحانه الا مَن لا يصانع ولا يضارع ، ولا يتبع المطامع[2] .

إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبيَّغ بالفقير فقره[3] .

آلة الرياسة سعة الصدر[4] .

هكذا يجب أن يكون خليفة المسلمين ، متحلياً بأحسن صفات الكمال وكرائم الأخلاق ، لأن مهمته التي نصب لأجلها ليست بالشيء الهيِّن ، فهو يؤتمن على الأموال والأنفس والأعراض ، أي اعزّ ما يملك الانسان في هذه الدنيا . فيجب أن لا يكون بخيلاً وإلا لصبت نفسه الى الاموال التي أئتمن عليها فيكون في ذلك ضياعها . وبطبيعة الحال يجب أن يكون الخليفة عالماً بأمور الدين والدنيا لأنه المرجع الأخير لعامة المسلمين ، وهو المعلم الأول لهم ، فلو كان جاهلاً بالامور لكان في ذلك ضلال رعيته وضياعهم .

وطبيعة المنصب الذي يتولاّه الخليفة تفرض عليه أن يكون رحب

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٩
(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١٦٢
(٣) النهج ج ١ ـ ص ٤٢٣
(٤) النهج ج ٢ ـ ص ١٧٨

الصدر ، ودوداً وصولاً لأن حياته مع الآخرين ولهم ، فلو كان جافاً غليظاً لانفضُّوا عنه وتركوه ، وبذلك تنعدم الفائدة من وجوده .

ولعل من أهم المقومات التي يتّصف بها المتولي لمنصب الخلافة ، أن يكون زاهداً فيها ، غير متمسِّك بها الا من أجل إقامة الحق ودفع الباطل ، وإعمار دين الله ، وليس له من وراء ذلك مأرب خاص أو شخصي . تماماً كما كان هدف الامام علي عليه السلام من توليه لهذا المنصب ، فهو القائل بصدق ؛ مشيراً الى النعل التي يحتذيها :

والله لهي أحب اليّ من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً[1] .

والاَّ لو كان همه منحصراً في تولي المنصب من أجل نفسه ، لبذل جهده من أجل تدعيمه وتثبيته بشتى الطرق الممكنة ، حتى لو اضطره ذلك أن يزوغ عن الحق ، وينحرف عن جادة الصواب ، فيأخذ في تأليف قلوب بعض الناس ، الذين في أيديهم تدعيم منصبه أو القضاء عليه ، دون الالتفات الى من سواهم كما فعل عثمان .

والتقوى هي أساس كل عمل صالح ، فالخليفة يجب أن يكون متقياً لله ، لا تأخذه في دين الله لومة لائم ، فلا يصانع ولا يضارع ، فالباطل لا يصبح عنده حقاً أبداً ، والحق حقّ عنده مهما حدث ، وإلا لاهلك الأمة .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٨٠

تعيين الخليفة :

وبعد أن عرفنا أهمية منصب الخلافة والدور الذي يشغله الخليفة ، كان من الطبيعي أن نتكلم عن كيفية تعيين الخليفة . وهذه المسألة من المسائل التي دار حولها جدال عنيف بين المسلمين والتي احتلت مركز الصدارة طيلة قرون عديدة .

ولعل الاحتمالات الواردة ، أو التي طرحت عن كيفية تعيين الخليفة ، ثلاث :

الأول: أن يكون النبي ﷺ قد أهمل أمر الاستخلاف من بعده إهمالاً تاماً ، وكأنّ هذا الأمر لا يعنيه .

الثاني: أن يكون ﷺ قد أوضح للمسلمين الطريق الواجب عليهم سلوكه من أجل تعيين الخليفة ، من دون تسمية شخص معين لذلك .

الثالث : أن يكون قد نصّ على الخليفة من بعده بنصّ صريح .

الإهمال وتبريره :

أما الرأي الأول القائل بأن النبي ﷺ قد أهمل أمر الإستخلاف من بعده إهمالاً تاماً ، فلقد انقسم القائلون به في مقام تبرير هذا الإهمال إلى قسمين :

القسم الأول ،يرى أن الهدف من بعثة النبي ﷺ هو تبليغ رسالة السماء وتطبيق شريعة الإسلام على الأرض ، وكل ما سوى ذلك ليس

من اختصاصه ، ومن الواضح أن تعيين الخليفة هو من أمور الدنيا فلا يكون داخلاً في مهمته . والحق أن تعيين الخليفة يعني تنظيم أمور الحكم كما يعني تطبيق أحكام السماء ، وذلك من صميم إهتمامات النبي ﷺ وقد سبق وقلنا أن دور الخليفة مُتمّم لدور المستخلِف الذي هو النبي . فالخليفة مهمته ليست مقتصرة على الأمور الدنيوية ، بل إنه في الوقت نفسه وصي على الرسالة ومسؤول عن الحفاظ عليها .

القسم الثاني ، يرى أن النبي ﷺ قد أدرك بنظره الثاقب أن المجتمع في تطور دائم ، وأن مستقبل المسلمين غير حاضرهم بالطبع ، فهم في تطور دائم تبعاً لتطور الحياة والمجتمع . لذلك لم يشأ أن يقيّدهم بنظام معيّن للحكم ، وإلا لأصبحوا مُلزمين به مهما تغيرت الأحوال والأزمان . وحينئذ لن يتمكنوا من مواكبة التطورات والتغيرات .

ونُجيب هؤلاء أن النبي ﷺ كان بمقدوره أن يعالج مشكلة الحكم بالرغم من تطور الحياة ، كما عالج سائر مشاكل الحياة الإقتصادية والإجتماعية . فبالرغم من تطور العلاقات بين البشر منذ تاريخ الرسالة وحتى اليوم ، فإن الإسلام قد عالج كل المشاكل الناجمة عن تلك التطورات بواسطة مسايرته لها .

وذلك لأن عناصر الأحكام التي جاء بها الإسلام على نوعين :

أحدهما : عناصر ثابتة ، وهي المنصوص عليها في الكتاب والسنّة . وهذه باقية على حالها في شتّى الظروف والأحوال وليس لأحد أن يبدّل أو يغيّر فيها .

والثاني : عناصر متحركة ، وهي التي تواكب التطورات الحادثة فتعطي الإجابة عنها . وهذه العناصر مُستمَدَّة من العناصر الثابتة ، فمهما تطورت العلاقات الإجتماعية والإقتصادية فإن الإسلام قادر على مواكبتها بواسِطة هذا القسم من العناصر .

فكما هنا كذلك هناك .أي أن النبيﷺكان بمقدوره أن يضع بعض التشاريع التي تنظّم أمور الحكم في ذلك العصر ، ولكن مع كونها تحمل أسباب تطورها ، فيكون بمقدورها أن تستمر في تنظيم أمور الحكم مهما تغيرت الظروف والأحوال .

فنستطيع أن نستخلص من ذلك أن الإهمال الذي افترضناه أولاً لا يمكن تبريره بوجه من الوجوه .ونضيف إلى ما تقدم أن النبيﷺ كان عالماً بما تسبّبه الخلافة من بعده من فِتَن . والأحاديث التي وردت عنه في ذلك كثيرة ، لهذا لا بد وأن نفترض أنه قد وضع حلاً يُجَنِّب أمّته النزاع والإختلاف . فمسؤوليته تجاه الرسالة التي بُعث بها تقضي عليه أن يحافظ عليها حتى بعد وفاته ، لأنها ليست مقتصرة على مدة حياته بل هي لكل العصور .

لقد كانﷺعندمايذهب لغزوة ما لا يطمئن باله على المدينة حتى يستخلف عليها ، فهل يُعقل أن يترك أمّته بأكملها دون آستخلاف ؟

مفخرة في التشريع :

أصحاب الرأي الثاني في كيفيّة تعيين الخليفة يذهبون إلى أن النبيﷺقد أوضح للمسلمين الطريق الواجب عليهم آتخاذه من أجل

تعيين الخليفة . وهذا الطريق هو إجتماع الأمة ، فإذا ما آتفق المسلمون على شخص ما ، وسمّوه لمنصب الخلافة فإنه يكون المستحق لهذا المنصب ، وواجب كافة المسلمين آتباعه .

وقد قال أصحاب هذا الرأي أن من مفاخر الإسلام أن يكون أول من آبتكر هذه الطريقة لتعيين الحاكم . فإن آخر ما توصلت إليه التشريعات الحديثة من أجل تعيين الحاكم هي بالإقتراع ، الذي يشبه إلى حد بعيد ما يذهب إليه أصحاب هذا الرأي . فمن مفاخر الإسلام إذاً أن يكون قد سبق المدنيات الحديثة بقرون عديدة في تشريع هذا النوع من الديمقراطية في الحكم .

ولكن قبل أن نؤخذ ببريق هذه المفخرة ، نرى من الواجب أن نبحث في ماهيتها بدقة ، لنرى بعد ذلك مدى مشروعيتها ، ومدى صحة القول أن الاسلام قد جاء بها وسبق اليها .

إن تشريع الانتخاب والاقتراع من أجل تعيين الحاكم أو الخليفة ، إنما مرجعه الى تحكيم رأي الأكثرية من الناس ، إذ من الواضح أن البشر يختلفون في عواطفهم وآرائهم وأذواقهم ، بحيث يستحيل اتفاق الجميع على رأي واحد ، أو شخص واحد يعتبرونه حاكماً عليهم .

نعم من مبتكرات العصر الحديث أن تجرى الانتخابات من أجل تحديد رأي الأكثرية من النّاس ، ثم العمل على رأيها بالاستناد الى سلطة قوية تتمكن من فرض رأي الأكثرية على الجميع وإسكات الأقلية واخضاعها . فعندما يقال أن هذا الحاكم قد اختاره الشعب ،

فهذا لا يعني أبداً أن الشعب بجميع أفراده وطبقاته قد اختاره ، لأن هذا الاتفاق من الجميع شبه مستحيل كما قلنا . نعم الأكثرية من الناس هي التي اختارته وانتخبته ، وانفذت هذه الأكثرية رغبتها ، واسكتت الأقلية الرافضة بالاستناد الى السلطة المختصة .

والآن ، بعد أن فهمنا كيفية تعيين الحاكم بالانتخاب والاقتراع ، نعود لنتساءَل: هل إن النبي ﷺ قد وضع ـ فعلاً ـ قانوناً لتعيين الخليفة يشبه الانتخاب الذي ابتكره العصر الحديث ؟

بالطبع لا ، فلم يسمع عن النبي أبداً أنه قال : من اختارته الأكثرية من الناس ليكون إماماً فهو الامام . نعم يحاول البعض ـ كأصحاب الرأي الثاني ـ أن يثبت أنه ﷺ قد أوكل أمر تعيين الخليفة الى اختيار الأمة . ولكن هذا يعني اتفاق الأمة جمعاء ، وقد قلنا باستحالة مثل هذا الاتفاق . حتى أبو بكر وعلي عليه السلام ـ الوحيدان اللذان تم تعيينهما من قِبَل الناس ـ لم يكن الاتفاق عليهما تاماً من جميع المسلمين ، ومن هنا يظهر بطلان هذا الرأي أيضاً ، وحينئذ لا يبقى أمامنا سوى الرأي الثالث . فلنرَ مدى معقوليته .

الرأي الصواب :

الرأي الثالث مفاده أن النبي ﷺ قد أوصى بنص صريح على الخليفة من بعده .فبالاضافة الى السنة المستفيضة الواردة عن النبي ﷺ في تعيين الخليفة من بعده ، يمكن الاستدلال أيضاً ببعض الشواهد التاريخية الدالة على ذلك .

لو عدنا الى صبيحة ذلك اليوم حين اجتمع المهاجرون والأنصار يتداولون في أمر تعيين خليفة لنبيهم الذي فارقهم منذ مدة وجيزة تحسب بالساعات . يحدثنا التاريخ أنه بعد أن ارتفعت أصوات القوم وبدا الخلاف بينهم ، قام عمر لينهي الجدال ويختتم الجلسة ، فصاح بصوته الجهوري : « ابسط يدك يا أبا بكر » فبسط أبو بكر يده ، فبايعه عمر وهو يقول :« ألم يأمرك النبي ﷺ أن تصلّي أنت يا أبا بكر بالمسلمين ؟ فأنت خليفته ونحن نبايعك فنبايع خير من أحب رسول الله منّا جميعاً » .

بهذا تمّ الأمر لأبي بكر . ولكن يحق لنا أن نتساءَل : كيف فعلت هذه الكلمات الموجزة هذا الفعل الساحر ؟ ومن أين جاءَت هذه الثقة لعمر بمفعول هذه الكلمات وتأثيرها ، بحيث رأيناه يرافق هذه الكلمات بأن يمدّ يده ليبايع أبا بكر ؟ ثم الى ماذا تشير موافقة أبي بكر على دعوة عمر إياه ، بحيث مدّ يده دون تردد ؟ وعلام يشير أيضاً سكوت القوم أمام هذه الكلمات وسقوط ما بأيديهم ؟

لا نجد جواباً لكل هذه الأسئلة إلا أن نفترض أن الجو العام المسيطر على هذه الجلسة ، هو أن الخلافة امتداد طبيعي للنبوة ، فجاء عمر ليذكرهم بهذه العلاقة التي لا يستطيع أحد منهم إنكارها ، ثم ربط كل ذلك بتقديم النبي لأبي بكر ، ليفهمهم بأولوية أبي بكر ، وحيث أنه لم تكن عندهم هذه الدقة ليفصلوا بين العلاقة المرتكزة في أذهانهم وبين النتيجة التي أرادها عمر ، بحيث لم يستطيعوا أن يؤكدوا على الأولى وينفوا الثانية ، فقد وافقوا على الأمرين معاً ،

وسلموا باستدلال عمر بأكمله .

وهذا الارتكاز الحاصل لديهم بعلاقة النبوة بالخلافة ، له تفسير وحيد ،وهو افتراض وجود نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخليفة من بعده ، فينشأ عن هذه الوصية شعور بأن الخلافة ليست شيئاً منفصلاً عن النبوة .

وإلى هنا نكون قد توصلنا الى نتيجة مهمة، وهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغادر هذه الدنيا إلا بعد أن أوصى على الشخص الذي يتولى خلافته . ولكن البحث لا ينتهي هنا ، فإن الأمر الذي لا يقل أهمية هو أن نحدّد هذا الشخص الموصى له ونسميه .

وهذا هو موضوع بحثنا في الفصل التالي .

الفصل الثاني

لمن كانت الوصية ؟

الذين يعترفون بوجود الوصية من النبي يحصرونها بين شخصين ، فقسم منهم يدّعي كونها في حقّ أبي بكر ، والقسم الآخر يدّعيها للامام علي عليه السلام ، فأي الفريقين أحقّ ؟

الاشارات المفيدة :

لعل أهم ما يستدل به القائلون بالنص على أبي بكر ، هو تقديمه للصلاة في مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه. فيربطون بين تقديمه للصلاة وتقديمه للخلافة من بعده .

ويستدلون على أولويته بالخلافة أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أقفل جميع الأبواب المؤدية الى المسجد ما عدا باب أبي بكر . وإلى غير ذلك من المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث يعتبرون في كل ذلك إشارات واضحة الى استخلاف أبي بكر .

ولن نناقش هنا في مدى صحة هذه الروايات ، فمع فرض التسليم بصحة نسبتها الى النبي . نريد أن نسأل هؤلاء : كيف استفادوا استخلاف أبي بكر من أمثال هذه الروايات والاشارات ،

ولم يستفيدوا استخلاف علي بن أبي طالب من أمثال حديث المؤاخاة حيث يقول ﷺ لعلي عليه السلام: « يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى » .أو من قوله ﷺ يوم الغدير : « من كنت مولاه فهذا علي مولاه » . والى غير ذلك من النصوص الصريحة في استخلاف علي عليه السلام ؟

والسؤال الآخر هو ، لماذا لم يستدل أبو بكر نفسه على أحقيته بالخلافة عن طريق هذه الأحاديث ؟ ففي اجتماع السقيفة الذي قرّر مصير الخلافة ، كان كل طرف يحاول جرّ الأمر الى نفسه ، ويتمسك لذلك بأوهن الأدلة ، فكيف يغفل أبو بكر عن هذا الدليل ؟ بل إنا نراه يقدم أحد صاحبيه ـ عمر وأبا عبيدة ـ « قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين » ، فلو كان هناك نص عليه لما أبعد نفسه واقترح أحد صاحبيه ، ولو كانت هذه الأحاديث المتقدمة موجودة فعلاً لاستدل بها . والذي نراه أن هذه الأحاديث بمجملها موضوعة ، وضعت بعد يوم السقيفة ، وذلك لتصحيح بيعة أبي بكر ، حيث رأى البعض أن الاستدلال على صحة بيعته باجماع المسلمين ، لم يعد يجدي ، إذ ظهر للجميع أن كثرة من الصحابة الذين لهم اعتبارهم لم يبايعوا ، ولذا لجأ هذا البعض الى وضع هذه الأحاديث للاستنجاد بها ، وقد قلنا أنه حتى مع فرض قبول صحتها فهي لا تدل على الاستخلاف بشكل صريح .

ونضيف الى كل ذلك أن أبا بكر نفسه كان ينفي أمر الاستخلاف من النبي ﷺ حيث ورد عنه أنه قبيل وفاته كان يتحسّر على أشياء وأشياء لأنه لم يسأل النبي عنها ، وأحد تلك الأشياء هو سؤاله عن

الخليفة من بعده ، من يكون ؟[1] .

النص الصريح :

وأما القائلون بالنص على عليّ بن أبي طالب ، فانهم يستدلون بالكثير الكثير من الروايات والآيات القرآنية ، التي تدل بشكل واضح لا إجمال فيه على النص على خلافته . ولكن بالرغم من وضوح دلالتها فإن البعض يحاول صرفها عن مدلولها الحقيقي ، وذلك بتأويلات بعيدة عن الواقع . ونحن لن نطيل هنا بذكرها ومناقشة ما أورد عليها ، وإنما نكتفي باعطاء مثال على كل ذلك .

غدير خمٍّ ، مكان مشهور تاريخياً . ومرجع شهرته يعود الى ذلك اليوم الذي استوقف فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه في طريق عودته وإياهم من حجة الوداع . استوقفهم في ذلك المكان ليقول لهم وقد أخذ بيد علي عليه السلام : « أيها الناس الست أولى منكم بأنفسكم ؟ قالوا بلى يا رسول الله . فقال : فمن كنت مولاه فعلي مولاه . اللهم وال من والاه ، وعادِ مَن عاداه ، وانصر مَن نصره ، واخذل مَن خذله ، وأدر الحق معه حيثما دار » .

فهذا الحديث المتواتر ، هو من النصوص الصريحة على خلافة علي عليه السلام ، ولكن مع ذلك جاء مَن يطعن به ، لا من حيث سنده ، فقد ثبت صحته عن النبي لدى الجميع ، ولكن من حيث دلالته ، حيث فسّر كلمة « المولى » التي جاءَت في كلام النبي ، بمعنى الناصر

---

(١) ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ٤٧

والمحب .ولا ندري كيف يقنعون أنفسهم بأن النبي ﷺ قد وقف على مائة ألف من أصحابه ، وفي حرّ الهجير ، ليقول لهم : إن علياً محب وناصر لكم ؟

وباقي الأحاديث الواردة في استخلاف علي عليه السلام هي كهذا الحديث في الوضوح ، والنقض الذي وُضع عليها هو من الوهن كهذا النقض . ولذا لن نطيل باستعراضها ، خاصة مع وجود الكتب الكثيرة التي تناولتها .

ولكن نريد أن نقول : إن الصحابة قد فهموا من هذه الأحاديث النص على علي عليه السلام . هذا على الأقل ما تدل عليه الشواهد التاريخية .

فمن ذلك ما ورد عن أبي قحافة ، عندما أرسل إليه ابنه « أبو بكر » كتاباً يعلمه فيه بمبايعة الناس له بعد وفاة النبي . فلما قرأ الكتاب قال للرسول : ما منعكم من علي ؟ قال : هو حدث السن ، وقد أكثر القتل في قريش وغيرها ، وأبو بكر اسنّ منه . قال أبو قحافة : إذا كان الأمر بالسنّ فأنا أحقّ من أبي بكر . لقد ظلموا علياً حقّه . وقد بايع له النبي ﷺ وأمرنا ببيعته .

وروى إبن أبي الحديد في شرحه على النهج ، فقال :

لما بويع أبو بكر ، أقبلت الجماعة التي بايعته تزفّه زفاً الى مسجد رسول الله ﷺ فلما كان آخر النهار افترقوا الى منازلهم. فاجتمع قوم من الأنصار وقوم من المهاجرين ، فتعاتبوا فيما بينهم . فقال عبد الرحمن بن عوف : يا معشر الأنصار إنكم وإن كنتم أولى فضل ونصر

وسابقة ، فإنه ليس فيكم مثل أبي بكر ولا عمر ولا علي ولا أبي عبيدة . قال زيد بن أرقم : إننا لا ننكر فضل من ذكرت يا عبد الرحمن . وإن منا لسيد الأنصار سعد بن عبادة ، ومنا من أمر الله ورسوله أن يقرئه القرآن ويأخذ عنه السلام ، أبيّ بن كعب ، ومنا مَن يجيء يوم القيامة أمام العلماء : معاذ بن جبل . ومنا من أمضى رسول الله شهادته بشهادة رجلين : خزيمة بن ثابت . وإنا لنعلم أن ممن سمّيت من قريش مَن إذا طلب هذا الأمر لم ينازعه فيه أحد : « علي بن أبي طالب » .

ولكن علياً عليه السلام كان في شغل عن هذا الأمر بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وهذه المحاورة بين المهاجرين والأنصار كانت من قبيل تعاتب الأحبّة ، وليست نزاعاً على الخلافة لأنها قد تمت وعقدت لأبي بكر . ونحن نرى كيف أن المهاجرين لم يستطيعوا دون أن يوردوا إسم عليّ عليه السلام بين الأسماء التي ذكروها من المرشحين للخلافة . وكذلك الأنصار حيث ردّوا عليهم بأن مَن عندهم يوازي في الفضل والأهلية مَن عند المهاجرين لولا شخص واحد هو : علي بن أبي طالب . ولا نجد تبريراً لكل ذلك الذي ورد من الطرفين إلا لأن في أذهانهم استخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم له .

ومن الشواهد أيضاً ما يذكره كذلك ابن أبي الحديد :

مرّ المغيرة بن شعبة بأبي بكر وعمر وهما جالسان على باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قُبض . فقال : « ما يقعدكما ؟» قالا : « ننتظر هذا الرجل ـ يعنيان علياً ـ يخرج فنبايعه » . فيقول المغيرة : «أتريدون أن تنتظروا

حَبل الحبلة من أهل البيت ؟ وسِّعوها في قريش تتّسع » .

فهذه الرواية تدل على أن الارتكاز الذي في ذهن المغيرة ، هو أن الخلافة في بني هاشم خاصة ، وعند الامام بالذات ، ولذلك يقترح توسعتها لتكون في قريش عامة ، والامام قدصرّح بأن الخلافة خاصة ببني هاشم ، ولذا يقول :

إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم ، لا تصلح على سواهم ، ولا تصلح الولاة من غيرهم[1] .

وهذه الرواية تدل بشكل واضح أيضاً على أن أبا بكر وعمر يعترفان بحقّ عليّ في الخلافة . وإلا فما معنى انتظارهما على بابه ليبايعاه .

فنستفيد من كل هذه الشواهد وغيرها أن الصحابة جميعاً كانوا يعرفون بوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي ، ويكفينا للتأكد من هذا الأمر ، إتهام الامام لهم بذلك ، حيث يقول :

أما والله لقد تقمصها فلان ـ يعني أبا بكر ـ وإنه ليعلم أن محليّ منها محل القطب من الرحى[2] .

فهذا إتهام صريح لأبي بكر بمعرفته بأحقية الامام للخلافة ، ومن كلامه أيضاً في اتهام الصحابة في ذلك ، ما ورد من مخاطبته لهم لمّا

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٦٢

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣٠

عزموا على بيعة عثمان :

لقد علمتم أني أحق بها من غيري[1] .

وهناك مواضع أخرى كثيرة في نهج البلاغة يذكر فيها الامام أحقيته بالخلافة ، ويتظلم من قومه لسلبهم إياه لها . فمن ذلك ما يحدثنا به بقوله :

وقال قائل : إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص . فقلت : بل انتم والله لا حرص وأبعد ، وأنا أخص وأقرب . وإنما طلبت حقاً لي ، وأنتم تحولون بيني وبينه ، وتضربون وجهي دونه[2] .

ويحدث عليه السلام عن قريش فيقول :

واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري[3] .

فجزت قريشاً عني الجوازي فقد قطعوا رحمي وسلبوني سلطان ابن أمي . ومما صرّح به عليه السلام عن أحقيته بالخلافة قوله[4] .

فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الأمر من

---

(1) النهج ج ١ ـ ص ١٢٤
(2) النهج ج ١ ـ ص ٣١٩
(3) النهج ج ١ ـ ص ٤٣٧
(4) النهج ج ٢ ـ ص ٦١

بعده ، فوالله ما كان يلقى في روعي ، ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده صلى الله عليه وآله وسلم عن أهل بيته ، ولا أنهم منعوه عني من بعده[1] .

وبطبيعة الحال ، فإن الامام عليه السلام لم يكن يدّعي أحقيته بالخلافة ، ويتظلم من قومه لأنهم سلبوه حقّه ، لولا وجود النص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والوصية له. وهو يخبرنا عن هذه الوصية له في معرض حديثه عن أهل البيت حيث يقول :

لهم خصائص حق الولاية ، وفيهم الوصية والوراثة[2] .

والسؤال الذي يطرح هنا : هو إذا كانت الخلافة من حقّ الامام علي عليه السلام بوصية النبي له ، وكان الصحابة جميعاً يعرفون ذلك ، فلماذا أراد الآخرون إبعاده عليه السلام عن الخلافة ، وإبعادها عنه ؟

الجواب على ذلك هو موضوع بحثنا في الفصل الثالث .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١١٨

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٢٩

الفصل الثالث

المؤامرة الكبرى

الأحداث الخطيرة :

عندما تذكر الخلافة ، يتبادر الى الذهن فوراً ذلك اليوم الصيفي من السنة الحادية عشرة للهجرة . في ذلك اليوم ، مكانان من مدينة الرسول ﷺ كانا يشهدان أحداث خطيرة كان لها أثرها الكبير على الأمة الاسلامية جمعاء .

المكان الأول هو منزل الرسول الكريم حيث كان النبي ﷺ قد نفض يديه من هذه الحياة الدنيا ، مختتماً سنين طويلة من الجهاد والعناء ، في سبيل رسالة الاسلام التي جاء بها . اختتم هذه السنين كأي حي من الأحياء ، فأسلم الروح الى بارئها . وكان بجانبه في هذه الأثناء ابن عمه علي بن أبي طالب يتولى تجهيزه لمواراته في مثواه الأخير ، لا يهمه شيء سوى إنجاز هذا الأمر كما يجب .

ويأتي العباس ، ابن عم الامام ، ليقاطعه في عمله ويقول له : أمدد يدك أبايعك ، فيقول الناس : عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله ، فلا يختلف عليك اثنان .

فيجيبه الامام وهو لا يرفع بصره عن الجثمان الكريم : لنا برسول الله يا عم شغل .

وما إن خرج العباس حتى دخل أبو سفيان بن حرب عارضاً على الامام نفس عرض عمه ، فيقول له : يا أبا الحسن ، هذا محمد قد مضى الى ربه ، وهذا تراثه لم يخرج عنكم ، فابسط يدك أبايعك ، فإنك لها أهل . فيجيبه الامام : « يا أبا حنظلة ، هذا أمر ليس يخشى مغبة الريث والتمهل » .

وهذا الرد من الامام يشعّ بالثقة إنه لا منازع له في حقه ، لذا نراه لا يستعجل الامور . ولكن أبو سفيان الذي خرج لتوه ، والعباس الذي سبقه ، يلتقيان في الخارج فيتباحثان الأمر ، ويعودان معاً ، عسى أن يستطيعا اقناع الامام بقبول طلبهما . ولكن جواب الامام واحد لا يتغيَّر . « إني أحب أن اصحر بها ، وأكره أن أبايع من وراء رتاج » .

لقد رفض الامام اقتناص البيعة من وراء أظهر المسلمين ، فيأبى إلا أن يبايع على رؤوس الأشهاد ، مع وثوقه بأن هذا الأمر لا يفوت من بين يديه .

ولكن على ماذا يدل هذا الاصرار من أبي سفيان والعباس على مبايعة الامام ؟ هل كانا يحدسان بوجود مؤامرة تحاك خيوطها في الظلام لانتزاع الخلافة من صاحبها الشرعي ؟ أم كان ذلك مجرد استعجال للامور ؟ لو اتهمنا أبا سفيان بأنه يريد تسجيل يد بيضاء لدى الامام بطرحه ولاءَه له ، فبماذا نستطيع تفسير موقف العباس ؟

لم تمض ساعات قليلة حتى جاء الجواب . فبينما كان عليه السلام مايزال مشغولاً بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ به يسمع تكبير القوم في المسجد وهم يبايعون أبا بكر ، بعد أن تم له الأمر إثر اجتماع السقيفة .

والسقيفة هي المكان الآخر الذي قلنا في أول حديثنا في هذا الفصل ، أنه كان يشهد حوادث خطيرة ذات أثر . فماذا كان يحدث هناك ؟

تآمر الأنصار :

في سقيفة لبني ساعدة اجتمع الأنصار ليكون مؤامرتهم لاقتناص الخلافة من أيدي أصحابها الشرعيين . والأنصار كانوا على علم بوصية النبي لعلي عليه السلام فهم الذين نصروا النبي وآووه وعايشوه في فترات حياته ، فلا يعقل عدم اطلاعهم على هذا النص ، وقد سبق ونقلنا تصريح زيد بن أرقم بأولوية علي عليه السلام .

وهنا يطرح السؤال السابق نفسه بشدة : لماذا يخالف الأنصار رغبة النبي بعد مماته ، بالرغم من جهادهم الصادق بين يديه طيلة حياته ؟

الذي نعتقده ـ في مقام تبرير موقف الأنصار ـ هو أنهم كانوا يحدسون ، أو يعلمون بوجود مؤامرة تحاك خيوطها في الظلام . من أجل إبعاد الخلافة عن علي عليه السلام ، صاحب الحق الشرعي . ويشهد لنا على هذا التبرير هو أن مدار حديثهم طوال الجلسة كان عن كيفية استدلالهم ، وتمكين احتجاجهم في مواجهة المهاجرين عندما

ينازعونهم أمر الخلافة . ونظرة صغيرة على جدالهم ذاك اليوم توضح لنا هذا الأمر .

قال ابن أبي الحديد في شرحه على النهج ، عند الحديث عن اجتماع الأنصار :

ثم انهم ترادّوا الكلام بينهم ، فقالوا : إن أبت مهاجرة قريش فقالوا : نحن المهاجرون ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأولون ، ونحن عشيرته وأولياؤه ، فعلام تنازعوننا هذا الأمر من بعده ؟ فقالت طائفة منهم : إذاً نقول : منا أمير ومنكم أمير . . . الى نهاية الحديث[1] .

فنلاحظ بوضوح أنهم يهيئون أنفسهم لجدال واحتجاج مع المهاجرين ، ولم يأتوا على سيرة بني هاشم وعلي عليه السلام أبداً ، وما ذلك إلا لأنهم كانوا يستشمون رائحة الطمع من المهاجرين للاستيلاء على الخلافة ، تماماً كما كان يحدس العباس وأبو سفيان حين جاءوا يصرون على الامام ليقبل مبايعتهم .

وأما كيف استطاع كل هؤلاء الحدس بوجود المؤامرة ، فالذي نظنه أن حدسهم هذا كان وليد ملاحظات عديدة حدثت في المدة الأخيرة لحياة النبي ، بل في أيامه الأخيرة ، استطاعوا من تجميعها وتنسيقها مع بعضها أن يستنتجوا وجود هذه المؤامرة . فمن تلك الملاحظات التي يمكن أن يكونوا دوّنوها هي عدم خروج أبي بكر وعمر ـ المتهمان الرئيسيان ـ في بعثة اسامة التي أمر النبي جميع الناس بالالتحاق بها

---

(١) ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٦

ولكنهما لم يفعلا ، وما ذلك إلا ليظلا قريبين من الأحداث المستجدة .

وملاحظة أخرى هي عندما أمر النبي ﷺ بكتف ودواة ليكتب للناس كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً ، حيث رأوا عمر ويوافقه آخرون يمتنعون عن استجابة طلب النبي لعلمهم أنه سيوصي خطياً بالخلافة للامام علي .

والملاحظة الثالثة هي ثورة عمر على أهل المدينة عندما أخذوا يتناقلون خبر وفاة النبي ، وأخذ يهدد بسيفه كل من يقول أن محمداً قد مات ، ولم تهدأ ثائرته إلا عندما وصل أبو بكر الى المدينة ـ وقد كان خارجها ـ حينئذ اطمئن عمر الى أن ما رتبه مع رفيقه سيكون على ما يريدان ، فهدأت ثائرته .

كل هذه الملاحظات ، وربما يكون هناك كثير غيرها ، كانت كافية لتثير شكوك الأنصار حول وجود المؤامرة التي نتحدث عنها ، ولذلك أرادوا باجتماعهم هذا استعجال الامور ، وجذب الامر اليهم .

فالانصار في الحقيقة لم يكونوا قد هيّئوا أنفسهم لمثل هذا الموقف ، إذ لم يكن عندهم طمع سابق بالخلافة ، بل إن الموقف الحالي فرض نفسه عليهم فرضاً ، لذلك اجتمعوا للتدارس في أمرهم وموقفهم المقبل . فعندما أيقنوا أن المهاجرين لن يسمحوا بوصول الخلافة الى عليّ كان عليهم اتخاذ موقف سريع ليمنعوا المهاجرين من الوصول اليها ، ودافعهم هو الآتي :

الأنصار سمّوا بهذا الاسم لمناصرتهم النبي يوم لم يكن له نصير ،

فحاربوا بين يديه وقتلوا الكثيرين من أعدائه من أهل مكة ، وهم المهاجرون . ولذلك كانوا يخشون من وصول الخلافة للمهاجرين خوفاً من قيامهم لأخذ ثأرهم القديم منهم . وزاد في تخوفهم هذا أنهم طالما سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهم : ستلقون بعدي اثرة ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض .

وقد ظهر تخوف الأنصار هذا في كلام الحباب بن المنذر حيث قال في مناظرته مع المهاجرين يوم السقيفة : « ولكنا نخاف أن يليها بعدكم من قتلنا أبناءَهم وآباءهم واخوانهم » . فإذا كان هذا الجيل من المهاجرين يمنعه إيمانه من الأخذ بثاره فمن يضمن لهم الأجيال القادمة من فعل ذلك .

وأبو بكر قد أدرك تخوفهم ، لذلك أخذ يطمئنهم فقال : « ليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم ، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء » . فافهمهم بذلك أن تخوفهم في غير محلّه ، فإن الامارة سيتولاّها المهاجرون الأوّلون ، وهؤلاء ليس بينهم وبين الأنصار أي دماء يخشى ثورانها ، ومن قبيل الضمانة عينهم في منصب الوزارة ، حيث يعني هذا اطلاعهم على جميع الامور قبل إبرامها ، وهذا ما يشعرهم بالاطمئنان ، على ما يفترض .

وحيث شعر الأنصار أن الأمر قد خرج من أيديهم عادوا للتمسك بآخر أمل لديهم لابعاد المهاجرين عن الاستيلاء على الخلافة ، فطرحوا اسم علي عليه السلام كأحق الناس بهذا الأمر ، فقالوا : « لا نبايع إلا علياً » ، ومع وجود علي في منصب الخلافة فإنهم لا يخشون شيئاً مما كانوا يتحرزون منه ، حيث أنهم يعلمون أن العدل هو الحاكم عند علي

فلا يجور عليهم بحال من الأحوال ، وهو على أي حال ليس موتوراً من أحد ، بل هو الذي وتر المهاجرين ولوّعهم . ولكن الأوان كان قد فات .

إحتجاج الامام :

لقد باغت المهاجرون الأنصار بدخولهم عليهم في اجتماعهم السري تحت السقيفة ، وأفسد عليهم أمرهم ، اذ سرعان ما انقلبت الأمور رأساً على عقب وتمّت المبايعة لأبي بكر . ونحن لن ندخل بتفصيل إحتجاج كُل من الطرفين على الطرف الآخر ، بل نكتفي بذكر ما جاء على لسان الإمام في نهج البلاغة ، من احتجاج على الطرفين معاً ، وإبطال ما تمسّكوا به ، فمن ذلك :

لما انتهت إليه عليه السلام أنباء السقيفة قال : ما قالت الأنصار ؟ قالوا : قالت منّا أمير ومنكم أمير . قال عليه السلام : فهلاّ احتججتم عليهم بأن رسول الله وصّى بأن يُحسن إلى محسنهم ، ويتجاوز عن مسيئهم . قالوا : وما في هذا من الحجة عليهم ؟ . . . فقال عليه السلام : لو كانت الإمارة فيهم لم تكن الوصيّة بهم . ثم قال عليه السلام : فماذا قالت قريش ؟ قالوا : إحتجّت بأنها شجرة رسول الله ﷺ . فقال عليه السلام : احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة[1] .

---

(١) النهج ج ١ - ص ١١٦

ويعني بالثمرة أهل البيت كما هو واضح . وفي مكان آخر يقول عليه السلام :

واعجباه أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة[1] .

ورُوي له شعر في هذا المعنى :

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم
فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم
فغيرك أولى بالنبي وأقربُ

وبذلك يكون عليه السلام قد سدَّ عليهم جميع المنافذ ، فإنهم إن كانوا احتجوا بأنهم شجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس أقرب من بني هاشم وعلي عليه السلام من الرسول أحد .

وإن كانوا توصّلوا إلى الخلافة بالشورى ، فإن أول من يجب مشاورته وأخذ رأيه هم قرابة النبي وقد كانوا جميعاً ملازمين داره في تلك الأثناء .

وفي كتاب للإمام إلى معاوية في مقام الإحتجاج عليه بأن الخلافة لا تكون من حقِّه في جميع الأحوال ، كتب عليه السلام :

ولما آحتجَّ المهاجرون على الأنصار يوم السقيفة ،

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١٧٩

برسول الله ﷺ فَلَجُوا عليهم،فإن يكن الفُلْج به ، فالحق لنا دونكم . وإن يكن بغيره فالأنصار على دعواهم[1] .

ومن المعلوم أن حجّة المهاجرين كانت أنهم شجرة رسول الله ، وبهذه الحجة تمكّنوا من إسكات الأنصار وقطع إحتجاجهم بأحقّيتهم بالخلافة . فلو كانت حجة المهاجرين صحيحة فإن الامام يتمسّك بها لإثبات أحقّيته حيث أنه كالثمرة ، بمعنى أنه أقرب . وإن كانت حجّتهم خاطئة فإن إحتجاج الأنصار قائم على حالِهِ .

وحيث آنتهى عليه السلام من إبطال احتجاج القوم ، أخذ في الإحتجاج لنفسه ، ليظهر أنه صاحب الحق دون منازع ، وجاءهم من طريقين :

الطريق الأول : سلك فيه نفس الطريق الذي سلكوه في احتجاجهم ، وهو دعوى القرابة ، صحيح أنه يستنكر عليهم أن تكون الخلافة بالقرابة ، ولكنه يُلزم الخصم بما ألزم به نفسه فيقول عليه السلام :

وقد سأله بعض اصحابه كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به ؟ فقال عليه السلام : أما الإستبداد علينا بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً ، والأشدّوْن برسول الله نوطاً ، فإنها كانت إثرة[2] .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٣٣

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٢٩٨

وفي كتابه المتقدم إلى معاوية ، كتب عليه السلام .

فنحن مرة أولى بالقرابة ، وتارة أولى بالطاعة .

وقال قائل : إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص . فقلت بل أنتم والله لأحرص وأبعد وأنا أخصُّ وأقرب[1] .

الطريق الثاني الذي سلكه الامام لاثبات حقِّه ، كان بإظهار لياقته وجدارته بهذا المنصب . فهو كان لا يرى أحداً أجدر منه بتولّيه فنراه يصف نفسه ، وأهليَّته بقوله :

أَمَا والله لقد تقمّصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى ، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير[2] .

فهو عليه السلام يشير إلى عُلُوِّ مكانته وسُمُوِّ منزلته . وإن كان عند الناس من فضل ، فانما هو مما تدفَّق من حوضه ، فأصابه الناس . ومن كانت هذه منزلته وهذا مقامه كيف يُعقل أن يكون مأموراً ويكون من هو أدون منه آمراً ؟ من المنطقيّ أن يكون الوالي خيراً من رعيَّته حتى يحظى بطاعتهم واحترامهم .

ولا شك عندنا في أفضليَّة علي عليه السلام على جميع صحابة

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣١٩

(٢) النهج ج ١ - ص ٣٠

النبي ، وحتى بعض المصححين لخلافة من سبقه يعترفون بأفضليّته ، ولكنهم يستدركون قائلين : « لا بأس بأن يتولّى المفضول على الفاضل » . أي حتى لو كان علي هو الأفضل ، فلا مانع أن يتولى عليه من هو دونه في ذلك . ولكن الامام يرفض هذا المنطق من أساسه فيقول :

أيها الناس إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه [1] .

موقف الامام :

يأبى بعض الباحثين إلا وأن يصوِّر لنا الامام وكأنه ذلك المسالم الوديع ، الذي أخذت منه الخلافة ولم يحاول أن يحرّك ساكناً لاظهار أحقيته بها ، بل بايع كما فعل سائر الناس . بينما البعض الآخر ـ على النقيض من هؤلاء تماماً ـ يصورونه وكأنه كان ثورة مستمرة على هؤلاء الذين اغتصبوه حقه ، وكان يتحين الفرص للانقضاض عليهم ، ولذا كان لا بدّ من الوقوف عند هذه النقطة للتعرف على موقف الامام على حقيقته . وكما هو منهاجنا في هذا الكتاب فسنحاول استيضاح موقفه من خلال كلامه في نهج البلاغة .

ففي كتاب لمعاوية رداً على كتاب له يعير الامام على ما كان منه ، كتب عليه السلام :

وقلت أني كنت أقاد كما يقاد الجمل المخشوش

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٢١

حتى أبايع ، ولعمر الله لقد أردت أن تذم فمدحت ، وأن تفضح فافتضحت ، وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوماً[1] .

فالامام يعترف بأنه كان يقاد حتى يبايع ، ولا ينكر ذلك على معاوية ، وهذا يعني رفضه للمبايعة واستنكاره لها . فالامام لم يبايع أبداً الا بعد وفاة فاطمة ، أي بعد أشهر من تولي أبي بكر لمنصب الخلافة .

ويروي في الامامة والسياسة ، رفض الامام للمبايعة ، فيقول :

إن عمر طلب من أبي بكر أن يبعث الى علي ليبايع ، فأرسل اليه قنفذاً فلم يحضر ، فطلب عمر أن يرسل اليه ثانياً فأرسل اليه قنفذاً أيضاً فلم يحضر . فمضى اليه عمر بنفسه ومعه جماعة ، فتكلمت فاطمة ، فرقّ لها قوم منهم فرجعوا ، وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا علياً وذهبوا به الى أبي بكر ، وتهددوه بالقتل إن لم يبايع ، فلم يكرهه أبو بكر على البيعة لمكان فاطمة . فلما توفيت فاطمة بايع مكرهاً .

وطوال الفترة التي استمر فيها عليه السلام في رفضه للبيعة وكرهه لها ، لم يكن يحاول قط تأليب الناس على الخليفة أو نقض بيعته . فمن رده على كتاب لمعاوية يتهمه فيه بكرهه لأمر الخليفة والابطاء عن مبايعته ، والبغي له ، كتب عليه السلام :

فأما البغي فمعاذ الله أن يكون ، وأما الابطاء

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٣٣

والكراهية لأمرهم فلست أعتذر الى الناس في ذلك .

فمن حق الامام أن يكون كارهاً لأمر أولئك الذين غصبوه حقه ، وليس يعتذر الى الناس في ذلك . ولكن أن يكون قد بغى عليهم وحاول تأليب الناس عليهم ، فهذا أمر لا يفعله ولا يقبل من أحد أن يقوم به . لأن معناه الفتنة التي يرفضها الامام ويحاربها .

نعم كل ما يؤخذ على الامام أنه خرج ليلاً ومعه فاطمة والحسن والحسين ، فأخذ يطرق أبواب الأصحاب داعياً الى نفسه ، مذكراً بعهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ولكن الذي نظنه أن الليل الذي خرج فيه عليه السلام كان مساء يوم السقيفة حيث أن كثرة من المهاجرين ـ كبني زهرة وبني أمية ـ كانت غير راضية بعد عن المبايعة ، فمن الطبيعي أن يحاول الامام كسب تأييد هذه الفئة . ولا نظن أنه قد خرج في غير هذه الليلة ، لأنه في صباح اليوم التالي كانت البيعة لأبي بكر قد تمّت ، ولم يعد بالامكان نقضها ، فليس من المعقول أبداً أن يحاول الامام مثل هذا الأمر .

وفيما عدا ذلك لم يذكر أحد أي محاولة للامام من أجل تأليب الناس لصالحه . بل لم يدّع أحد أن الامام انتقد الخلفاء بأي شكل من أشكال الانتقاد طيلة فترة حياتهم . نعم بعد أن أصبح هؤلاء في ذمّة الله وآلت الخلافة اليه ، كانت له شقشقة هدرت ثم قرّت ، انتقد فيها تولّي الخلفاء للمنصب الذي كان يراه من حقّه ، وكان ذلك في معرض الترويح عن النفس بعد أن لم تعد تستطيع الاحتمال .

فالداعـي لذلك لم يكن بأي حال من الأحـوال من باب المكيدة بالخلفاء . وسيأتي الكلام في هذا الأمر .

وقد نستطيع أن نرى عكس ما كان يراه أولئك الذين يدّعون على الامام أنه كان يحاول تأليب الناس على الخليفة . فهذا أبو سفيان يأتي الامام المرة تلو الأخرى محاولاً تحريضه على جهاد القـوم ومناهضتهـم واعداً إياه بالمساندة . ولكن الامام كان يرده المرة تلو الأخرى ، وأخيراً قال له : « امسك عليك ، فإنا رأينا أبا بكر لهـا أهـلاً » . وبالطبـع فالامام يعلم يقيناً أن المؤهل للخلافة هو الذي يعينه النبي بالنص عليه لا غير ، فالأهلية التي أعطاها لأبي بكر كانت بمنظار أبي سفيان حيث كان ينظر الى الخلافة على أنها ملك دنيوي ، وسلطان عظيم ، وهو لم يعتقد بها أبداً كامامة وخلافة دينية قبل أن تكون دنيوية .

ويروى أيضاً أن أحد أبناء أبي لهب أنشد شعراً يذكر فيه أحقّية الامام بالخلافة ، وعندما سمع الامام بذلك أرسل اليه ونهاه عن العود الى ذلك ، قائلاً له : « سلامة الدين أحب الينا من غيره » .

والحقيقة أن وضع الامام كان وضعاً حرجاً يصعب اتخاذ القـرار فيه ، فالأنظار كانت كلها متجهة اليه ، فسكوته عن حقّـه كان يعتبره البعض مصدره الجبن والخوف ، واحتجاجه بأقل كلمـة كان البعض الآخر يعتبره طمعاً في الملك وحرصاً عليه دون الأخذ بعين الاعتبـار مصالح المسلمين ككل . وهذا ما قد رأيناه بالفعل ، فالبعض كان يرى أن موقف الامام كان موقف المسالم المستسلم الذي يكاد يبلغ حدّ الجبن والخوف ، بينما البعض الآخر على النقيض منه تماماً . وقد حدثنا الامام

عن صعوبة وضعه بقوله :

فإن أقل يقولوا حرص على الموت ، وإن أسكت يقولوا جزع من الموت ، هيهات بعد اللتيا والتي[1] .

وإلى هنا نكون قد انتهينا من استعراض كلمات الامام حول أحداث السقيفة ، وما يتعلق بذلك .

---

(١) النهج ج ١ - ص ٤٠

الفصل الرابع

نقد الخلفاء

لا نجد للامام في نهج البلاغة أي كلام له ينتقد فيه الخلفاء ، سوى الخطبة الشقشقية المعروفة ، نعم نستثني من ذلك الخليفة الثالث عثمان فإن الامام قد انتقده في أكثر من موضع ، وعلى أي حال لم يكن عثمان فوق النقد ، وقد أكثر الصحابة فيه الطعن ، ولعل علياً أقلهم في ذلك . ونأتي الآن لذكر موارد النقد التي نجدها في النهج .

النقد على أبي بكر :

روى الطبري والبلاذري وغيرهم ، أن أبا بكر كان يردد في بعض المناسبات قوله : « أقيلوني فلست بخيركم » وبعضهم يزيد عليها « وعلي فيكم » . والامام يقف عند مقولة أبي بكر هذه ليقول :

فواعجباً ؟ بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته ، لشدّ ماتشطّرا ضرعيها[1] .

وأي شيء أعجب من هذا ؟ فإذا كان أبو بكر يعترف بوجود من

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣١

هو أحق منه بالخلافة فكيف يكون له الحق بالايصاء بها من بعده ؟ ولكن العجب يزول عندما نعرف أنه إنما يفعل ذلك ، رداً لجميل عمر ، ولذا يقول الامام « لشد ما تشطرا ضرعيها » فهناك اتفاق بين الاثنين أن يساند أحدهما الآخر وتكون الخلافة لأحدهما تلو الآخر . وهذا القول من الامام يشابه قوله لعمر حين جاء مع أبي بكر وعبيدة يطالبونه بالبيعة ، حيث قال :

إحلب حلباً لك شطره ، وشدّ له اليوم يردده عليك غداً .

فالامام كان يعلم منذ البداية أن الأمر سيؤول الى عمر من بعد صاحبه . فليست مناصرته له دون ثمن . يقول المؤرخون : « كان عمر أوّل من بايع أبا بكر فحفظها له » . بل إن خلافة أبي بكر لم تكن لتقوم لها قائمة لولا عمر ، فليس من العجب بعد هذا أن يوصي له من بعده .

وذكر ابن أبي الحديد ، أن عمر خطب الناس ذات يوم فقال : أيها الناس إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرّها ، فمن عاد الى مثلها فاقتلوه .

وهذه العبارة طعن صريح في خلافة أبي بكر ، على الأقل هذا ما فهمه منها القدماء . يذكر ابن أبي الحديد : كان الشعبي يحدث الناس ويقول : كان في صدر عمر ضب على أبي بكر . ولما أنكر عليه بعض من سمع هذا منه ، قال له الشعبي : كيف تصنع بالفلتة التي وقى الله شرّها ؟ أيقول عدو في عدوّه أكثر من ذلك ؟

والامـام في سياق حديثـه عن بيعتـه يتعـرّض لكلمـة عمـر هذه فيقول :

لم تكن بيعتكم إياي فلتة ، وليس أمري وأمركم واحداً[1] .

النقد على عمر :

وقبل ذكر نقد الامام على عمر ، نذكر ثناءَه عليه ، فقد قال عليه السلام :

لله بلاء فلان ـ أي عمر ـ فقد قوَّم الأوَدَ ، وداوى العَمَد ، خَلَفَ الفتنة ، وأقام السنّـة ، ذهـب نقـي الثـوب ، قليل العيب ، أصـاب خيرهـا ، وسبـقَ شرّها ، أدّى الى الله طاعته واتّـقـاه بحقّـه ، رحـل وتركهم في طرق متشعِّبة لا يهتدي فيها الضّـال ولا يستيقن المهتدي[2] .

ونأتي الآن الى موارد الانتقاد عليه .

قال ابـن أبـي الحـديد في سياق حديثـه عن عمـر : كان أكابـر الصحابة يتحامون ويتفادون من لقائه . وقيل لابن عبّـاس لما أظهـر قوله في العَوْل بعد موت عمر ـ ولم يكن يظهره قبله ـ : هلاّ قلت هذا

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٥٤

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٤٥٧

وعمر حي ؟ قال : هبته . وكان امرءاً مهاباً . وروى كثير من الناس أن أبا بكر لما نزل به ، دعى عبد الرحمن بن عوف ، فقال : أخبرني عن عمر . فقال : إنه أفضل من رأيت ، إلا أن فيه غلظة .

وعندما استخلفه وعلم بذلك طلحة قال لابي بكر : قد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه ، فكيف إذا خلا بهم وأنت غداً لاق ربك فسألك عن رعيتك ؟

نستفيد من كل ما تقدّم ومن غيره مما لم ننقله ، أن عمر كان فظاً غليظاً ، ولكن مع ذلك نرى أبا بكر يستخلفه على رقاب المسلمين . والامام ينتقده على ذلك فيقول :

فصيّرها ـ أي الخلافة ـ في حوزة خشناء يغلظ كُلامها ويخشن مسُّها[1] .

وهذا النقد في الحقيقة هو على أبي بكر وعمر معاً ، فالأول ينتقد عليه أنه ما كان يجب أن يولي شخصاً كهذا على المسلمين . والثاني ينتقد عليه أنه كان يجب عليه أن يكون رقيقاً لطيفاً . كما يقتضي منصب الخلافة .

ومورد آخر ينتقد فيه الامام علي عمر حين يقول في تتمة كلامه السابق :

يكثر العثار فيها ، والاعتذار منها[2] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣١

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣١

يشير بذلك الى الاخطاء الكثيرة التي كان يرتكبها عمر ، ثم سرعان ما يعترف بها ويعتذر عنها . وقد تواتر عنه قوله : « كل الناس أفقه من عمر » ، وفي مناسبة خاصة زاد عليها قوله « حتى ربات الحجال » . وكان ذلك عندما خطب الناس في أحد الأيام وقال : لا يبلغني أن امرأة تجاوز صداقها صداق نساء النبي إلا وارتجعت ذلك منها . فقالت له امرأة : ما جعل الله لك ذلك . إنه تعالى يقول : « وإن أتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً . أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً » . فقال : كل الناس أفقه من عمر حتى ربات الحجال . ألا تعجبون من إمام أخطأ وإمرأة أصابت ، فاضَلَتْ أمامكم ففاضلته .

ولعل أهم انتقاد يوجَّه إلى عمر ، هو في اختراعه لقصة الشورى . ذكر إبن أبي الحديد ، أن عمر لما طعنه أبو لؤلؤة وعلم أنه ميت لا محالة قال: إن رسول الله ﷺ مات وهو راضٍ عن هذه الستة من قريش : علي وعثمان وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن ، وقد رأيت أن أجعلها شورىَ بينهم ليختاروا لأنفسهم . ثم قال أُدعوهم لي . فدعَوْهم ، فدخلوا عليه وهو ملقىً على فراشه يجود بنفسه . فنظر إليهم وقال : « أكلّكم يطمع في الخلافة بعدي ؟ » . فوجَموا . فقال لهم ثانية ذلك . فأجابه الزبير قائلاً : ما الذي يبعدنا منها وليتها أنت فقمت بها ولسنا دونك في قريش ولا في السابقة والقرابة . فقال عمر : أفلا أخبركم عن أنفسكم ؟ فقالوا : قل ، فإنا لو استَعْفَيْناك لم تَعْفِنا .

حينذاك يخاطبهم بقوله :

أما أنت يا زبير فوعقة لقس ، مؤمن الرضا ، كافر الغضب ، يوماً انسان ويوماً شيطان ، ولعلها لو أفضت اليك ظلت قومك تلاطم البطحاء على مدّ من شعير . أفرأيت أن أفضت اليك فليت شعري من يكون للناس يوم تكون شيطاناً ، ومَن يكون يوم تغضب إماماً ، وما كان الله ليجمع لك أمر هذه الأمة وأنت على هذه الصفة .

ثم أقبل على طلحة قائلاً : أقول أم أسكت ؟ قال : قل فانك لا تقول من الخير شيئاً . قال : أما إني أعرفك منذ أصيبت اصبعك يوم أحد ، والباد الذي حدث لك ، لقد مات رسول الله ﷺ ساخطاً عليك للكلمة التي قلتها يوم أنزلت آية الحجاب[1] .

ثم أقبل على سعد بن أبي وقّاص قائلاً : أما أنت صاحب منقب من هذه المناقب ، ـ أي صاحب جيش ـ تقاتل به . وصاحب قنص وقوس وأسهم . وما زهرة الخلافة وأمور المسلمين .

وتوجه الى ابن عوف قائلاً : أما أنت يا عبد الرحمن ، فلو وزن نصف إيمان المسلمين بايمانك لرجح إيمانك به ، ولكن ليس يصلح هذا الأمر لمن فيه ضعف كضعفك .

ثم خاطب عثمان قائلاً : هيهاً اليك . كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك ، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس . وآثرتهم بالفيء فثارت اليك عصابة من أبات العرف

---

(١) قال الجاحظ : لما نزلت آية الحجاب ،قال طلحة بمحضر ممن نقل عنه الى رسول الله ﷺ ما الذي يغنيه حجابهنّ اليوم ، سيموت غداً فننكحهن .

فذبحوك على فراشك ذبحاً . والله لئن فعلوا لتفعلن . ولئن فعلت ليفعلن . ثم أخذ بناصيته قائلاً : فإذا كان كذلك فاذكر قولي فانه كائن .

واقبل أخيراً على عليّ بقوله : لله أنت لولا دعابة فيك ، أما والله لئن وليتهم لتحملنَّهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء .

ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فقال : أنظر يا أبا طلحة . إذا عدتم من حفرتي فكن في خمسين رجلاً من الأنصار حاملي سيوفكم ، فخذ هؤلاء النفر بامضاء الأمر وتعجيله واجمعهم في بيت ، وقف بأصحابك على باب البيت ليتشاوروا ويختاروا واحداً منهم . فإن اتفق خمسة وأبى واحد فاضرب عنقه ، وان اتفق أربعة وأبى اثنان فاضرب أعناقهما . وإن اتفق ثلاثة وخالف ثلاثة فانظر الثلاثة التي فيها عبد الرحمن ، فارجع الى ما قد اتفقت عليه ، فان اصرّت الثلاثة الأخرى على خلافها فاضرب أعناقهم ، ودع المسلمين يختاروا لأنفسهم .

وكان ما كان من أمر الشورى واجتماع الستة حيث انتهى الأمر بتنصيب عثمان .

ويعترض الامام بنقطتين مهمتين على قصة الشورى ، يلخصهما بقوله :

حتى إذا مضى لسبيله ـ أي عمر ـ جعلها في جماعة زعم أني أحدهم . فيالله وللشورى ، متى اعترض

الريب فيَّ مع الأول منهم حتى صرت أقرن الى هذه النظائر[1] .

فالنقطة الأولى التي يسجلها الامام على حكاية الشورى ، هي أن ترتيب أفراد الشورى بهذا الشكل يخرج الامام عن المنافسة الحقيقة بمعنى أن احتمال فوزه بالأمر أقل بكثير من احتمال فوز البقية . ويوضح الامام هذا الأمر حين يقول في تتمة حديثه :

فصغى رجل منهم لضغنه ، ومال الآخر لصهره ، مع هن وهن ، الى أن قام ثالث القوم .

فما جرى يوم اجتمع الستة للتشاور ، كان تماماً كما رسم له ، فالخطة كانت مدبرة بحيث يتولى عثمان الخلافة وهكذا كان . ونظرة قصيرة على أفراد الشورى توضح هذا الأمر . وفيما يلي نستعرضهم واحداً فواحد لنفهم وضعهم كما قال الامام .

سعد هو ابن عم عبد الرحمن ، وهو في نفس الوقت حاقد على الامام علي ، لأن أمه من بني أمية ، فعلي هو قاتل أخواله ، فمن الطبيعي اذن أن ينحاز عن الامام وينضم الى ابن عمه عبد الرحمن فسعد هو الذي صغى لضغنه . أي لحقده .

وعبد الرحمن كان صهراً لعثمان ، وكان بينهما صلات على ما يذكره الرواة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فعبد الرحمن من تيم ،

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣١

وعلي من هاشم ، وبين الفريقين موجدة حيث أن « تيم » ممثلة بأبي بكر اغتصبت الخلافة من بني هاشم . ولهذا انضم عبد الرحمن الى عثمان .

فأصبح هؤلاء الثلاثة وقد اتفقوا على عثمان ، ولم يعد هناك مجال للوقوف في وجههم حيث أن عبد الرحمن هو الذي بيده ابرام الأمر ، والكلمة النهائية . فالأمر اذن كان مدروساً منذ البداية لتكون نتيجته لصالح عثمان . ولذلك رأينا عمر يتنبّأ منذ البداية بتولّي عثمان . فكون الامام داخلاً بين الستة لا يعني أبداً أنه أعطي فرصة متكافئة مع الآخرين للفوز بالخلافة . فهو مبعد عنها بالضرورة .

وأما النقطة الثانية من اعتراض الامام فهي في نفس طرح اسمه على لائحة واحدة مع هؤلاء الخمسة ، لأن مقامه غير مقامهم ، ويكفينا ما ذكره عمر عن سيرة هؤلاء ، فالزبير يعبِّر عنه بأنه يوماً انسان ويوماً شيطان .وطلحة مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ساخط عليه . وسعد هو صاحب صيد وقوس وأسهم . وعبد الرحمن فيه ضعف ووهن . وأما عثمان فحدِّث ولا حرج . ولم يجد عمر عيباً في علي ،ولكن كان لا بدّ من إيجاد أمر ما فيه ليكون له أسوة بالبقية ، فاتهمه بأنه فيه دعابة ، وهي تهمة يرفضها الامام بشدة ، ولنستمع اليه كيف رفضها واغلظ القول لعمرو بن العاص عندما اتهمه بها فيما بعد ، حيث قال عليه السلام :

عجباً لابن النابغة ، يزعم لاهل الشام أن فيّ دعابة . . . لقد قال باطلاً ، ونطق آثماً . . . إني

ليمنعني من اللعب ذكر الموت[1] .

وقد استنكر ابن أبي الحديد هذه التهمة لعلي حيث قال في شرحه على النهج :

وأنت إذا تأملت حال علي عليه السلام في أيام رسول الله ﷺ وجدته بعيداً عن أن ينسب الى الدعابة والمزاح ، لأنه لم ينقل عنه شيء من ذلك أصلاً[2] . . . إلى آخر كلامه .

وقد يعجب البعض كيف يرضى عمر بعثمان خليفة على المسلمين مع ما يعرف من حاله ! ويزول العجب عندما نعرف أن عمر كان يعيد يداً بيضاء كانت لعثمان عنده ، يقول ابن أبي الحديد في الشرح :

عندما كان أبو بكر على فراش الموت قال لعثمان اكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما عهد به عبد الله أبو بكر بن أبي قحافة الى المسلمين ، أما بعد . . . ثم أغمي عليه . وكتب عثمان : وقد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب . وأفاق أبو بكر فقال : اقرأ . فقرأه . فكبّر أبو بكر وسرّ .

والذي تجدر الاشارة اليه هو أن معظم نقد الامام للخليفتين كان ضمن الخطبة الشقشقية ، فلم يعرف عنه أنه تعرّض لهما في غير هذه المواضع ، وكان بعد تولّيه الخلافة ، ولو لاحظنا تتمة الخطبة لتيقّن

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ١٤٧

(٢) ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٣٢٨

لدينا أن الإمام لم يأت بها عن سابق تصميم ، وهذه التتمة :

(قالوا) :

وقام اليه رجل من أهل السواد عند بلوغه الى هذا الموضع من خطبته فناوله كتاباً فأقبل ينظر اليه . قال له ابن عباس رضي الله عنهما : يا أمير المؤمنين لو اطردت خطبتك من حيث أفضيت . فقال : هيهات يا بن عباس تلك شقشقة هدرت ثم قرَّت[1] .

قال الشيخ محمد عبده في تعليقته : الشقشقة شيء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج ، وصوت البعير بها عند اخراجها هدير .

والامام لم يقل هذا الكلام الا عندما أصبح الصبر عليه مستحيلاً ، صبر خمساً وعشرين سنة على غصب حقه في الخلافة ، ولم تصل اليه بعد هذه المدة الا وقد تحولت الى ملك كسروي ، والا بعد فساد أمور المسلمين . وما أن تولاّها حتى نكثت طائفة ومرقت أخرى وقسط آخرون .

ولكن بالرغم من هذه المعاناة ما أن ناوله الرجل الكتاب ونظر فيه حتى كانت نفسه قد هدأت ، فرفض متابعة كلامه .

النقد على عثمان :

وضع عثمان كان يختلف كثيراً عن وضع الخليفتين ، فهو كان

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣٢

موضعاً للانتقاد من قبل غالبية الصحابة ، ولعل الامام كان أقلهم انتقاداً له ، فمن ذلك ما ورد في الخطبة الشقشقية المذكورة حيث يقول عليه السلام :

الى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه ، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الابل نبتة الربيع[1] .

ويقول فيه أيضاً :

استأثر فأساء الإثرة[2] .

إنه كان على الناس والٍ أحدث أحداثاً، وأوجد للناس مقالاً[3] .

وسيأتي معنا تفصيل الكلام حول عثمان وتصرفاته ونهايته .

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣٦

(٢) النهج ج ١ - ص ٧٦

(٣) النهج ج ١ - ص ٩٤

الفصل الخامس

مبررات الامام

سبق لنا وأوضحنا موقف الامام من الخلفاء ، وقلنا أنه كان كارهاً لامرهم غير مقتنع بهم ، ولكنه مع ذلك لم يحاول أن يتحرك أي تحرك يضرّ بهم أو يباعد الناس عنهم ، بل العكس هو الصحيح إذ كان يدافع عنهم إذا اقتضت الحال ذلك ، كما كان من أمره مع أبي سفيان ، والذي نريد بحثه في هذا الفصل ، هو حول مبررات الامام في موقفه هذا .

وعند تتبعنا لكلمات الامام في نهج البلاغة ، نجد أنه يبرّر عدم تحركه بثلاثة أمور :

أحدها : هو زهده في الخلافة .

ثانيها : لقلة الناصر والمعين له .

والثالث : خوفه من وقوع الفتنة اذا ما تحرك للمطالبة بحقه .

وفيما يلي نستعرض كلمات الامام حول كل واحد من هذه المبررات الثلاث .

زهد الامام بالخلافة :

إذا كانت الدنيا بأسرها لا تساوي عند الامام أكثر من عفطة عز ، فأي شيء ستكون قيمة الخلافة وغيرها عنده ؟ ليس أكثر من النعل التي يحتذيها ،

ذكر الشريف الرضي في النهج حاكياً عن ابن عبّاس قال :

> دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله ، فقال لي : ما قيمة هذا النعل . فقلت : لا قيمة لها . فقال عليه السلام : والله لهي أحب اليّ من أمرتكم الا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً[1] .

ولما عزموا على بيعة عثمان ، أوضح الامام موقفه ، مبرراً له ، فقال :

> لقد علمتم أني أحق بها من غيري ، ووالله لاسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور الا عليّ خاصة التماساً لأجر ذلك وفضله ، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه[2] .

ويقول أيضاً :

والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية أربة[3]

---

(١) النهج ج ١ - ص ٨٠

(٢) النهج ج ١ - ص ١٢٤

(٣) النهج ج ١ - ص ٤١٩ .

فأول تلك الأسباب التي دعت الامام للسكون عن المطالبة بالخلافة ، كان لزهده بها[1] .

فقدان الناصر :

المبرر الثاني لقعود الامام هو فقدان الناصر الذي تقام به الحجة . وفيما يلي نتتبع بعض كلامه في نهج البلاغة الذي يوضح فيه هذا الأمر . فمن ذلك ما حكاه عن موقفه بعد مبايعة أبي بكر :

وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذّاء ، أو أصبر على طخية عمياء[1] .

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما أتاه العباس وأبو سفيان يعرضان عليه أن يبايعاه بالخلافة أجابهما عليه السلام :

أفلح من نهض بجناح أو استسلم فأراح[2] .

وفي معرض التظلم عمّا كان من أمور ما بعد السقيفة قال :

فنظرت فإذا ليس لي معين الا أهل بيتي ، فضننت بهم عن الموت وأغضيت على القذى[3] .

وإذا ما ضممنا زهد الامام بالخلافة الى ما ذكره هنا، لتبيّن لدينا

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣٠
(٢) النهج ج ١ - ص ٤٠
(٣) النهج ج ١ - ص ٦٧

أنه عليه السلام يريد أن يقول : إن الحجة لم تقم عليه ليناهض القوم ويقف في وجوههم . فهو لم يكن يبحث عن مصلحته الشخصية ، بل كان يبحث عن تكليفه الشرعي الذي يجب عليه تطبيقه ، وكان يرى أن الحجة الملزمة له للقيام بالسيف لم تقم عليه ، ولذا قال : « لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم » . وعندما ظن الذين كانوا يجتمعون اليه أنهم قد بلغوا العدد المطلوب طلبوا اليه القيام بالأمر . فأجابهم : « اغدوا على هذا محلّقي الرؤوس » فلم يغدُ الا ثلاثة نفر ، فالناصر الحقيقي للامام كان عبارة عن أهل بيته فقط ، ولم يكن الامام على استعداد أن يخوض معركته بهم ، خوفاً من انقطاع نسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

خوف وقوع الفتنة :

قبل البدء باستعراض كلمات الامام التي تفيد خشيته من وقوع الفتنة ، نريد أن ندفع توهماً قد يحصل للبعض ، إذ قد يقال : ما دام الامام يشكو قلّة الناصر ، ويعترف أن يده جذّاء ، فهو إذن لا يستطيع القيام بالسيف على أية حال ، سواء خاف وقوع الفتنة أم لا .

ولكن يجاب عن هذا التوهم ، بأن الامام وإن كان يشكو قلة الناصر ، ولكن هذا لا يعني أنه وحيد في الساحة ، إذ كان حوله بنو هاشم بأجمعهم ، وبعض المؤيدين لهم ، وكان هناك أصحاب المصالح أمثال أبي سفيان حيث عرض نفسه على الامام قائلاً : فوالله لئن شئت لاملؤها خيلاً ورجلاً . ومجموع هؤلاء يشكل جبهة لا يستهان بها ،

فيمكن حينئذ مواجهة القوم ، حيث تكون الفرص متكافئة عند كل من الطرفين .

ولكن ما هي نتيجة مثل هذا العمل ، هل تكون الا فتنة عمياء تفني المسلمين . فما دامت القوى متوازية فلا يمكن أن يوجد منتصر ، وحتى لو انتصر أحد الطرفين عسكرياً ، فإن الطرف الآخر باق على كل حال ويستحيل إفناؤه ، فيبقى يتحين الفرص والدوائر تنزل بالطرف الآخر لينقض عليه . وهذه هي الفتنة التي يخشاها الامام .

ومن هنا نفهم أن الناصر الذي كان يريده الامام ، عبارة عن تأييد الغالبية العظمى ، فتبقى الأقلية شرذمة ليس بيدها شيء ، وإذا ما تحقق ذلك يمكن حينئذ القيام والمطالبة دون خشية العواقب .

ونعود الآن لنتقصى كلمات الامام حول هذا الموضوع . يقول عليه السلام :

> فما راعني الا انثيال الناس على فلان يبايعونه ، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الاسلام يدعون الى محق دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فخشيت أن لم أنصر الاسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ ، أعظم من فوت ولايتكم[1] .

فالاسلام في محنة ، وواجب الامام مناصرته ، وليس أقل من السكوت عن المطالبة بحقه . وعندما خاطبه العباس وأبو سفيان في أن

---

(١) النهج ج ٢ - ص ١١٨

يبايعا له بالخلافة ، قال عليه السلام من جملة كلامه :

أيها الناس شقّوا أمواج الفتن بسفن النجاة[1] .

فكان يرى في قبوله العرض الفتنة بلا شك ، وما دامت النجاة منها ممكنة ، فهي الطريق الواجب اتباعه . ويتابع عليه السلام خطابه لهما بقوله :

ومجتني الثمرة بغير وقت ايناعها ، كالزارع بغير أرضه .

فأوان المطالبة لم يحن بعد ، والامام يدرك أن هذا الامر كائن له ، وصائر اليه في النهاية لا محالة ، فهذه الثمرة لا بدّ أن تينع في النهاية ، ويقطفها صاحبها .

وكان كما توقع الامام ، فكان الأمر اليه في النهاية ، فوصلت اليه الخلافة ، ولكن لم تكن على عهدها السابق ، فقد تحولت في الفترة الأخيرة الى ملك كسروي أشبه منه بخلافة اسلامية ، وكان ذلك بعد مقتل الخليفة عثمان .

فماذا فعل عثمان ، وكيف كانت ظروف مقتله ؟ هذا هو موضوعنا للفصل الآتي .

---

(١) النهج ج ١ - ص ٤٠

الفصل السادس

خلافة عثمان

كان الخليفة الثاني عمر ، رجلاً بعيد النظر .

لقد سبق وذكرنا كيف أن عمر عندما كان على فراش الموت ، خاطب عثمان بحضور أعضاء الشورى ، فقال له :

هيهاً اليك، كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك ، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس ، وآثرتهم بالفيء فثارت اليك عصابة من رابان العرف فذبحوك على فراشك .

لقد صدق حدس ابن الخطاب ثلاث مرات في حق عثمان : إذ تولى خلافة المسلمين ، وحمل بني أمية على رقاب الناس ، وكانت النتيجة التي توقعها عمر ، مقتل عثمان في فتنة عمياء .

وموقف الامام من عثمان كان موقف الناصح المرشد ، ولكن انّى لعثمان ان يستمع الى الناصح والمشفق ؟ وحديثنا في هذا الفصل يدور حول خلافة عثمان وسيرته ، والظروف التي أدّت الى مقتله ، وموقف الامام منه . وذلك من خلال كلمات الامام في النهج .

استئثار عثمان :

يوجز أمير المؤمنين علي عليه السلام استئثار عثمان بما بين يديه بقوله :

إنه كان على الناس وال أحدث أحداثاً ، وأوجد للناس مقالاً ، فقالوا ثم نقموا فغيّروا[1] .

وأنا جامع لكم أمره ـ يخاطب البعض ـ استأثر فأساء الإثرة[2] .

ولكنها أي إثرة كانت ، فلنستمع الى الامام يصفها في الشقشقية ، حيث يقول :

إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه ، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الابل نبتة الربيع[3] .

يشبّه الامام أكلهم لاموال المسلمين « بالخضم » وهو الأكل بملء الفم ، وشبه أموال المسلمين بنبتة ربيعية طرية . وهي أصدق صورة ، ترسم لواقع الحال آنذاك .

يحدثنا التاريخ بالشيء الكثير عن كيفية استئثار عثمان وأقاربه بالسلطة ، فالبلاد الاسلامية الشاسعة أصبحت كلها تحت حكم بني أمية ، فكان لا يحق لغير الاموي أن يتولّى أبداً . وكان استلام أحد

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٩٤

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٧٦

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٣٦

ولاتهم لبعض المناطق معناه اطلاق يده فيها ، أي ملكيته لها ، حتى قال والي الكوفة سعيد بن العاص « إن السواد بستان لقريش وبني أمية » .

وقد كانت تصرفات عثمان لا تحتمل حتى كان ابن عوف أول من اعترض عليه في ذلك ـ وقد تقدَّم أنه هو الذي قلّده الخلافة ـ فعندما رأى أفعال عثمان وقومه ، قال له : يا بن عفان ، لقد صدقنا عليك ما كنّا نكذب فيك ، وإني استعيذ الله من بيعتك ، فغضب عثمان وأمر غلامه باخراجه بعد أن أمر الناس الاّ يكلموه أبداً . فكان ابن عوف يقول : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، ما وليت عثمان شسع نعلي .

وعلى كثرة الوعّاظ لعثمان ، كان هذا الأخير يردّهم رداً عنيفاً . فمن هؤلاء أبو ذر الغفاري ، الصحابي الكبير . فكان يؤنّب عثمان وجماعته إذ يقول مخاطباً لهم : « إتخذتم مستور الحرير ، ونضائد الديباج ، والفتم الاضطجاع على الصوف الاذربي ، وكان رسول الله ﷺ ينام على الحصير ،واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله ﷺ لا يشبع من خبز الشعير .ثم يتلو قوله تعالى : « وبشّر الذين يكنزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم » .

فكان نصيبه من ذلك النفي والتشريد ، من مكان الى آخر ، حتى كان مماته أو مقتله ، بعيداً في الربذة .

ولم يكن نصيب عمّار بن ياسر بأقل من صاحبه . فقد دخل على

عثمان حاملاً رسالة من الصحابة يذكرون فيها شواذات ولاة عثمان ، ويطالبون باصلاحها . فكان جزاؤه أن انهال عليه بالضرب عثمان ومن حضر مجلسه من بني أمية ، حتى فتقت بطنه ، ثم ألقوا به في الشارع وهو بالكاد يكون حياً وعمار بن ياسر هو ابن أول شهيدين في الاسلام .

وعظ الامام :

الامام علي كان أيضاً من الصحابة الذين كانوا يترددون على عثمان محاولين نصحه بالرجوع الى الخط القويم الذي رسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فيدخل عليه مرة قائلاً :

> إن الناس ورائي ، وقد استسفروني بينك وبينهم ، ووالله ما أدري ما أقول لك ، ما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على شيء لا تعرفه ، إنك لتعلم ما نعلم . ما سبقناك الى شيء فنخبرك عنه ، ولا خلونا بشيء فنبلغكه ، وقد رأيت رأينا ، وصحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما صحبنا[1] .

وليس هذا تواضع من الامام حين يساوي بينه وبين عثمان في العلم ، لأنه إنما يقصد بالعلوم التي يساويه عثمان في معرفتها ، الاحكام الشرعية الأوّلية التي يعلمها كل صحابي عن طريق سماعها من النبي . ومن أهم تلك الأحكام ، عدم ظلم الرعية وأكل أموالهم

---

(١) النهج ج ١ - ص ٣٠٣

بالباطل ، وهذا ما لا يتقيد به الخليفة .

ويكمل الامام حديثه لعثمان مذكراً إياه بمسلك أبي بكر وعمر ، فيقول :

وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب أولى بعمل الحق منك ، وأنت أقرب الى رسول الله ﷺ وشيجة رحم منهما ، وقد نلت من صهره ما لم ينالا ، فالله الله في نفسك ، فإنك والله ما تبصّر من عمىً ، ولا تعلم من جهل ، وإن الطريق لواضحة وإن اعلام الدين لقائمة[1] .

وإلى هنا يكون الامام قد وضع عثمان في الجو الذي يؤهله ، بل يشوقه لسماع بقية الكلام . وما تقدّم من الامام كان توطئة لما يريد قوله فيما بعد . فالامام قد أخبره أولاً : بأن الناس غير راضين عن سلوكه . وثانياً : إن سلوك عثمان يخالف ما تعهد به لعبد الرحمن بن عوف ، عندما اشترط عليه لتسليمه الخلافة أن يسير بسيرة الشيخين . وثالثاً : إن ما يفعله عثمان لا يعذر به أبداً ، لأن حرمته من البديهيات التي يعلمها عثمان .

وبعد هذه المقدمة يقول الامام مخاطباً له :

فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله أمام عادل هُدي وهدى . فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة مجهولة ،

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٠٣

وإن السنن لنيرة لها اعلام ، وإن البدع لظاهرة لها اعلام . وإن شرّ الناس عند الله إمام جائر ضلّ وضُلّ به ، فأمات سنة مأخوذة وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : يؤتى يوم القيامة بالامام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ، يلقى في نار جهنم فيدور فيها كما تدور الرحى ، ثم يرتبط في قعرها .

وإني أنشدك الله أن لا تكون إمام هذه الأمة المقتول ، فإنه كان يقال : يقتل في هذه الأمة إمام يفتح عليها القتل والقتال الى يوم القيامة ، ويلبس أمورها عليها ، ويثبت الفتن فيها ، فلا يبصرون الحق من الباطل ، يموجون فيها موجاً ، ويمرجون فيها مرجاً ، فلا تكونن لمروان سيقة يسوقك حيث شاء بعد جلال السن وتقضي العمر .

فقال له عثمان : كلّم الناس في أن يؤجلوني حتى أخرج اليهم من مظالمهم .

فقال الامام : ما كان بالمدينة فلا أجل فيه ، وما غاب فأجله وصول أمرك اليه[1] .

وكان الامام يحدّث أصحابه فيما بعد عن موقفه تجاه عثمان ، وإنه

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٠٤

لم يترك فرصة في سبيل نصحه وهدايته ، فيقول في كتاب له :

وكنت رجلاً من المهاجرين أكثر استعتابه وأقل عتابه[1] .

وفي كتاب آخر :

فإن كان الذنب اليه إرشادي وهدايتي له ، فرب ملوم لا ذنب له[2] .

ولكن عثمان لم يعد مالكاً لأمره ، فكان التغيير بالنسبة اليه مستحيلاً ، ولذا طلب من الامام أن يكف عن محاولاته ، ولو كانت لدى عثمان الجرأة الكافية والقوة اللازمة ، لفعل بعلي ما كان قد فعله بسواه من الصحابة .

ولعل أهم عورات عثمان كانت مشاركته لمروان بن الحكم في جميع أموره ، ولذا خصصنا الفقرة التالية للحديث عنه .

مروان الطريد :

أكثرَ الصحابة من انتقاد عثمان بسبب استقدامه مروان بن الحكم طريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتسليمه الكثير من أمور المسلمين ، فهذا خازن بيت المال زيد بن أرقم يأتي إليه باكياً ويدفع إليه المفاتيح طالباً الإقالة ، والسبب في ذلك هو أمر الخليفة لخازنه إعطاء مروان مائتي ألف ، في حين لو أعطاه مئة درهم لكان كثيراً عليه كما قال زيد .

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٢

(٢) النهج ج ٢ - ص ٢٤

وكانت تصرفات مروان فعلاً لا تطاق ، فهو الذي حرَّض عثمان على ضرب عمار بن ياسر عندما جاءه برسالة الصحابة . وهو الذي سبَّب في نفي أبي ذر إلى الربذة ، وحاول منع علي من توديعه . ولكن علياً ضرب وجه راحلته بسوطه ثم شتمه ومضى . حتى أنه توصّل إلى تحريض عثمان على علي عليه السلام ، وذلك عندما أخبره أن علياً قد خالف أمره وشايع أبا ذر ، وقد كان عثمان نهَى عن تشييعه ، فيغضب الخليفة لذلك أشد الغضب .

ويأتي جماعة إلى علي يخبرونه بذلك قائلين : « إن أمير المؤمنين عليك غضبان لتشييعك أبا ذر » . فيجيبهم علي متهكّماً : « غضب الخيل على اللّجم » .

ولنستمع إلى هذا الحوار الذي جرى بين علي وعثمان بحضور مروان الداهية . سأل عثمان علياً : ما حملك على ما صنعت بمروان وآجترأت عليَّ ، وردَّدت رسولي وأمري . فأجاب علي ، أما مروان فإنه آستقبلني يردَّني ، فرددته عن ردِّي ، وأما أمرك فلم أردَّه .

فقال عثمان : أوَلم يبلغك أني نهيت الناس عن أبي ذر وعن تشييعه . فيقول علي عليه السلام أوَكلُّ ما أمرتنا به من شيء يُرى طاعة الله والحق في خلافه اتبعنا فيه أمرك ؟ بالله لا نفعل .

والإمام هو القائل (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) . فكيف يطيع عثمان عندما تخالف أوامره الحق ؟

وهنا يضطر عثمان للتنازل عن ملاحقة علي بسبب مخالفة أمره ، ولكنه لا يستطيع التنازل عن شتم مروان وضرب راحلته ، فيطلب من

عليٍّ عليه السلام أن يعطي لمروان حق الإقتصاص منه . فيقول له : (فأَقِدْ مروان) فيجيبه عليّ عليه السلام : (وما أُقيدُه) . فيقول عثمان : ضربت بين أذني راحلته . فيقول عليّ عليه السلام أما راحلتي فهي تلك فإن أراد أن يضربها كما ضربت راحلته فليفعل .

ولكن الإمام عليه السلام يدرك أن عثمان يريد أن يجعلها واحدة بواحدة ، فيعطي لمروان الحق بضرب راحلة الإمام وشتمه أيضاً كما فعل الإمام به . ولذا نراه يتم كلامه بقوله : وأما أنا فوالله لو شتمني لأشتمنَّك أنت مثلها بما لا أكذب فيه ولا أقول إلا حقاً .

ويستشيط عثمان غضباً لذلك ويقول للإمام : ولم لا يشتمك إذا شتمته ؟ فوالله ما أنت عندي بأفضل منه . وهنا يقول الإمام : إليَّ تقول هذا القول ، وبمروان تعدلني ؟ . فأنا والله أفضل منك ، وأبي أفضل من أبيك ، وأمي أفضل من أمك ، وهذه نبلي قد نثلْتها فهلمَّ فأقبل بنبلِك .

فالإمام يبادل مروان لو شتمه بشتم عثمان ، لأنه هو الذي أجرأه عليه ، كما أنه عليه السلام لا يترك مكاناً للمفاضلة بينه وبين مروان ، بل يلجأ إلى التفاضل على عثمان . فأين مروان طريد رسول الله من عليّ أخي رسول الله . وأخيراً فعلي يعرِّض بوالد عثمان وأمه ، فماذا عن أخبارهما يا ترى ؟ الكتب تحدثنا الشيء الكثير عن ذلك . ولكننا سنُعفي الخليفة من التعرض له طالما أنه أقرَّ الامام على هذه المفاضلة ولم يحاول أن يردَّها عليه بالإدّعاء أن والديه أفضل من أبي طالب وفاطمة بنت أسد .

الدفاع عن عثمان :

في الوقت الذي كان ينادي فيه الثوار بخلع إبن عفّـان ، كانـوا ينادون أيضاً بتنصيب الامام علي مكانه ، وكانـوا يجهـرون بذلك ولا يتستّـرون به . لذا رأى عثمان أن يبعد الامام عن المدينة مؤقّـتاً ، حتى تخف مناداة الثوار بإسمه . فأرسل اليه أن يغادر المدينة إلى (ينبـع) وهي عين ماء للإمام خارج المدينة . ففعل الامام ذلك خوفاً من آتهامه بتحريض الناس للمناداة بإسمه . ولكن لم يمضِ على وجوده هنـاك وقت طويل حتى شعر عثمان بفراغ مكانه ، فأرسل إليه أن يعود إلى المدينة . فأطاعه الإمام وفعل . ولكن ما إن رآه الناس بينهـم حتـى عادوا ينادون بإسمه ، فعاد عثمان يطلب منه ترك المدينة إلى (ينبع) وأرسل إليه ابن عباس يبلّـغه رغبته ، وهنا قال الإمام وقـد بدا عليه التأثر والألم :

> يا بـن عباس ما يريد عثمان إلاّ أن يجعلني جملاً ناضحاً بالقرب ، أُقبل وأُدبر . بعث إليَّ أن اخرج ، ثم بعـث إليّ أن أقـدِم ، ثم هو الآن يبعـث إليَّ أن أخرج ، والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً[1] .

وكأنه لاح للإمام أن عثمان يشك في أمره ويتهمه بتحريض الثوار عليه ، وهذا ما تفيده الجملة الأخيرة من كلامه : « والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً » . فكأنه يريد أن يقـول : لماذا يريدنـي

---

(١) النهج ج ١ - ص ٤٦٧

عثمان أن أخرج وأنا في موقف الدفاع عنه لا التحريض عليه .

ودفاع الامام عن عثمان لا يعني أبداً أنه يوافق على تصرفاته ، بل هو من أشد المعارضين لسياسته ولكنه يرى أن الطريق الذي يسلكه الثوار غير صحيح ، فقتل الخليفة ليس حلاً ، وهو يصرِّح برأيه في معنى قتل عثمان بقوله :

لو أمرْتُ به لكنت قاتلاً أو نهيت عنه لكنت ناصراً . . . وأنا جامع لكم أمره ، آستأثر فأساء الإثرة ، وجزعتم فأسأتم الجزع ، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع[1] .

فهنا ثلاث فئات من الناس : قاتل ، ومدافع ، ومعتزل . أما القاتل فإن حكمه إلى الله . وأما المدافع فهو ناصر له ، والإمام ـ كما تقدّم في حديثه إلى ابن عباس ـ يخشى أن يكون آثماً من مدافعته أمام قَتَلَة عثمان بلسانه . فكيف إذاً حُكم المناصر له بسيف ؟ وأما الاعتزال فهو موقف الامام عليه السلام .

عثمان والثوار :

مطالب الثوار من عثمان كانت تتلخص بأن يستبدل ولاته ، ويعود للسير بالمسلمين بسيرة الشيخين . فجمع عثمان ولاته وعرض عليهم ما يطلبه الناس ، ليشير كل بما يراه .

والي البصرة عبد الله بن عامر قال : أرى لك يا أمير المؤمنين أن

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٧٦

تشغلهم عنك بالجهاد حتى يذلوا لك ، ولا تكون همّة أحدهم الا في نفسه ، وما هو فيه من دبر دابته وقمل فروته .

وقال سعيد بن العاص : أحسم عنك الداء ، وأقطع عنك الذي تخاف ، إن لكل قوم قادة متى يهلكوا ، يتفرقوا ولا يجتمع لهم أمر[1] .

أي أن يقتل جميع قادة الثوار ، فيصبح هؤلاء ولا راس لهم .

وأما معاوية ـ على ما في الامامة والسياسة ـ فأشار على عثمان بأن ينفي من المدينة شيوخ المهاجرين ،وكبار أصحاب رسول الله ﷺ وبقية الشورى ، حتى لا يجتمع منهم اثنان في مصر واحد .

فهذه وما شابهها كانت طروحات ولاة عثمان لحل الأزمة التي يمر بها ، وأما أن يحاول اصلاح سيرته فهذا مما لم يشر به عليه أحد ، كيف وأولى خطوات الاصلاح هي عزل هؤلاء الولاة جميعاً ؟ حتى عثمان نفسه لم يكن يتوقع منهم أن يشيروا بمثل هذا الأمر ،بل لا يريد منهم ذلك ، فهذا عمرو بن العاص ـ ولمصلحة اعترف بها ـ قال : يا أمير المؤمنين إنك قد ركبت ببني أمية فقلت وقالوا ، وزغت وزاغوا ، فاعتدل أو انزل ، فإن أبيت فاعزم عزماً ، وأمض قدماً . فما كان من عثمان إلا أن جابهه بكلام عنيف ، فقال له : ما لك قمل فروك ، أهذا بجدٍ منك ؟

واستمر عثمان في سيرته ، وثار الناس عليه وقتلوه ، وبذلك أصبح منصب الخلافة شاغراً ، وبحاجة الى من يشغله ، فاختار الشعب لنفسه ، ولم يكن غير علي بن أبي طالب .

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ١٢٥

الفصل السابع

خلافة الامام

كيفية البيعة :

في كل ثورة ـ إذا كتب لها النجاح ـ تنتقل مقاليد الحكم الى أيدي الثوار ، ويصبح بأيديهم تعيين الحكومة التي تحكمهم . وهذا حق معترف به ، بل هو اهم ما يجب الاعتراف به لهم ، فإنهم إنما قاموا بثورتهم من أجل تغيير أوضاع الحكم الفاسدة .

وفي سنة خمس وثلاثين للهجرة ، حدثت في تاريخ الأمة الاسلامية ثورة ، ثورة حقيقية تحوي المقومات المطلوبة ، حكومة جائرة ، وشعب حي له أهداف يريد من حكومته تنفيذها ، ولكن خطها الجائر الذي تسلكه يقف سداً حائلاً في تحقيق هذه الأهداف .

وهنا يثور الشعب ويقصي الحكومة عن مركزها ، فنقول حينئذ أن من حقّه تعيين حكومة جديدة يختارها بنفسه ، ويقتنع بسلوكها في الطريق الذي يحقق أهدافه .

كانت ثورة خمس وثلاثين للهجرة أولى الثورات في تاريخ الأمة الاسلامية ، وكانت هي المرة الأولى التي يتحمّل فيها الشعب

مسؤولية اختيار الحكومة ، وهي مسؤولية جسيمة تتطلب الوعي التام ، وإلا أودى الشعب بنفسه في فتن وثورات لا نهاية لها .

فيما قبل هذه الثورة كان تعيين الحكومة بيد فئة من الناس وهي المسماة بالصحابة . فأول حكومة اسلامية أسست ، اختارتها تلك الفئة ، والحكومة التالية لها فرضتها الحكومة السابقة ، وأما الحكومة الثالثة فكانت خليطاً من تعيين الحكومة السابقة ، ومن اختيار تلك الفئة المسماة بالصحابة .

فهذه الفئة كان بيدها أمر تعيين الحكومة ، ثم كانت تفرض رأيها على بقية الناس ، فلم يكن لأحد أن يرفض أو يتماهل .

ولكن ثورة خمس وثلاثين أعطت أمر تعيين الحكومة لاختيار الشعب مباشرة ، فكان على الشعب أن يختار لنفسه ، وقد فعل وأحسنَ الاختيار ، اختار الحكومة التي اقتنع أنها مخلصة له ومحققة لأهدافه ، اختار الحكومة التي لو خلّي وشأنه منذ تأسيس أول حكومة لما اختار عنها بدلاً ، لقد اختار « علي بن أبي طالب » .

يحدّث التاريخ عن هذه الفترة :

ونهض رجل من المصريين يقول : « يا أهل المدينة ، إنكم لأهل الشورى وأنتم تعتقدون الإمامة وأمركم عابر على الأمة ، فانظروا رجلاً تنصبونه . فتعالت الهتافات من كل صوب : « علي ، علي بن أبي طالب نحن به راضون » .

واعتلى الصحابي الزبير المنبر وقال : أيها الناس : إن الله قد رضي لكم الشورى فاذهب بها الهوى ، وقد تشاورنا فرضينا علياً فبايعوه .

ونهض صحابي آخر ـ وهو عمار بن ياسر ـ يقول : أيها الناس إن علياً أولى الناس بهذا الأمر لفضله وسابقته . فعلت الأصوات من كل مكان : قد رضينا به ، قد رضينا به . وعاد عمّار ثانية يقول : أيها الناس إن علياً من قد علمتم ، وما نعرف مكان أحد أحمل لهذا الأمر ولا أولى به . وعاد الناس يصيحون : قد رضينا ، وهو على ما ذكرتم وأفضل .

ومضت تلك الحشود الى دار عليّ بن أبي طالب وهو معتزل فيه ، فأحاطت بالدار حتى خرج اليهم ، فعرضوا عليه البيعة ، فرفض ، وأصرّوا عليه فرض ، وتوسلوا اليه فرفض .

وقام أحد كبارهم ـ الاشتر ـ يقول له : ننشدك الله ، الا ترى ما نرى ؟ ألا ترى ما حدث في الاسلام ؟ ألا ترى الفتنة ؟ ألا تخاف الله ؟

وساد الصمت ، أي شيء يمكن أن يقولونه أكثر من هذا ، كيف يمكنهم بعد هذا الكلام إقناع رجلهم العظيم ، فنظر الى العيون المتعلقة به ، الى الى الأيدي الممتدة اليه ، وقال : قد أجبتكم .

حديث الامام :

ويحدّث الامام عن هذه الفترة ، فترة التفاف الناس حوله لمبايعته ، فيقول :

فأقبلتم اليّ اقبال العُوذ المطافيل على أولادها ، تقولون البيعة البيعة ، قبضت يدي فبسطتموها ، ونازعتكم يدي فجاذبتموها[1] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٥٥

والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ، ولا في الولاية أربة ، ولكنكم دعوتموني اليها ، وحملتموني عليها[1] .

فالامام يحدّث كما حدّث التاريخ ، هم يريدونه للخلافة وهو يرفض ، وكان بالفعل يتمنى أن يعفيه الناس ، ولكنهم لم يفعلوا . فكان لزاماً عليه الرضوخ عند رغبتهم . ولكن السؤال هنا : لماذا كان الامام لا يريد الخلافة ؟ والجواب نأخذه منه نفسه عندما يقول :

دعوني والتمسوا غيري ، فانّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان ، لا تقوم له القلوب ، ولا تثبت عليه العقول ، وإن الآفاق قد أغامت ، والمحجة قد تنكّرت ، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ، ولم اصغ الى قول القائل وعتب العاتب . وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم ، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً[2] .

إذن فالامام عندما يرفض قبول الخلافة ، فليس ذلك لمجرد الزهد ، بل هناك سبب أهم وراء ذلك ، وهو أن المفاهيم في عهد عثمان كانت قد قلبت رأساً على عقب ، والأوضاع بمجملها قد فسدت ، فكان على الامام ـ إذا ما تولى الخلافة ـ أن يصحّح تلك

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤١٩

(٢) النهج ج ١ ـ ص ١٨١

المفاهيم ، ويغيِّر تلك الأوضاع ، وهذا لم يكن بالأمر السهل ، لأن الفئة المستفيدة من بقاء الامور على حالها لم تكن لترضى بشكل من الأشكال أن تُضرب مصالحها بهذه السهولة . فكان من المتوقع أن تقف في وجه كل حركة يقوم بها للاصلاح . ويصبح من واجب الامام حينئذ ضرب هذه الفئة حتى تعود الى الطريق الحقّ . وهذا لن يكون سهلاً . فالامام كان يرفض الخلافة حتى لا يضطر الى مجابهة هذه الفئة ، ولكن الناس حملوه على قبولها ، فكان عليه أن يتحمّل ما كان يخشاه .

مداحض ومزالق :

قال الامام ذات مرة ، ونعتقد أنها كانت في آخر مدة ولايته :

لو قد استوت قدماي من هذه المداحض ، لغيَّرت أشياء[1] .

وهنا نريد الوقوف عند نقطتين :

الأولى : في معرفة الأشياء التي كان الامام يريد تغييرها .

والثانية : في ذكر المداحض التي يعنيها بكلامه .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فنقول :

في عهد عثمان فسدت أمور المسلمين بشكل جارح ، وأصبح التهافت على جمع الأموال أمراً مألوفاً لدى الجميع ، حتى ولو كان من غير طرقه الشرعية . وكل ذلك سببه الخليفة ، حيث منع أناساً ما يستحقونه من العطاء ، ليمنحه الى آخرين ، وكانت هباته الى المقرّبين

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٢٠٢

لديه أكثر من أن تحصى ، وهذا ما جعل المجتمع فرقتين ، فرقة قد أبطرتها النعمة ، وفرقة قد أعياها الفقر ، فالقسم الأول يعيش في رفاهية وهناء ، بينما القسم الآخر في بؤس وشقاء . وقد أوضح عليه السلام هذا الأمر بقوله :

اضرب بطرفك حيث شئت من الناس ، فهل تبصر الا فقيراً يكابد فقراً ، أو غنيّاً بدّل نعمة الله كفراً . . . .[1] .

وهذا الوضع الفاسد كان من جملة الأشياء التي أراد عليه السلام تغييرها .

منصب القضاء ، الذي هو من أهم مناصب الدولة وأشدها حساسية ، أصبح في عهد الخليفة الثالث بأيدي جماعة من الناس لا تعرف من قوانين الاسلام شيئاً ، فلا يمنعها دينها ولا ضميرها من الحكم بغير الحق إذا اقتضت المصالح الخاصة ذلك .

جهاز القضاء بمجمله كان الامام يريد تغييره . ولعل من أهم الامور التي أراد الامام تغييرها ، هو جهاز الدولة الاسلامية المتمثل بالولاة ، وفساد هذا الجهاز كان من أهم الأسباب التي أدّت الى الثورة على عثمان ، لذا كان لا بدّ من البدء بتبديله .

وأما بالنسبة للنقطة الثانية فنقول :

لقد سبق وقدمنا أن عثمان قد ترك الأمة الاسلامية في حالة يرثى

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٦

لها ، فكانت الأوضاع قد بلغت حداً من الفساد لا يمكن أن تتعدّاه ، فقام عليه السلام يريد الاصلاح ، ولكن واجهته عقبات ، كان سببها ثلاث فئات من الناس ذكرها الامام في خطبته الشقشقية ، حيث يقول :

فلما نهضت بالأمر ، نكثت طائفة ، ومرقت أخرى ، وقسط آخرون [1] .

فالمداحض التي يذكرها الامام كانت بسبب هذه الفئات الثلاث ، فكانت فترة خلافته عبارة عن حرب مستمرة معهم ، فلم يستطع الفراغ من أجل اعادة بناء المجتمع الاسلامي كما يريده ، وكما كان على عهد النبي والخليفتين من بعده ، ويحدّث عليه السلام عن جهاده مع هذه الفئات بقوله :

ألا وقد أمرني الله بقتال أهل البغي والنكث والفساد في الأرض ، فاما الناكثون فقد قاتلت ، وأما القاسطون فقد جاهدت ، وأما المارقة فقد دوّخت [2] .

فقتال هؤلاء هو أمر من الله لعلي بن أبي طالب ، بلّغه إياه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي شرح نهج البلاغة : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي عليه السلام : ستقاتل من بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين » [3] . وقد فعل عليه

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٦

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣٩١

(٣) ابن أبي الحديد ، ج ١ ـ ص ٢٠١

أفضل الصلاة والسلام .

وفي الفصول الآتية سيكون حديثنا عن كل فئة من هذه الفئات على حدة ، فنبدأ بالناكثين ، ونثني بالقاسطين ، وننتهي بالمارقين . وكل ذلك بما نستفيده من نهج الحق ، نهج علي بن أبي طالب ، نهج البلاغة .

الفصل الثامن

الناكثون

الناكثون ، هم أصحاب الجمل . وكانت قيادتهم تتمثّل بثلاث شخصيات اسلامية مهمة ، عائشة ـ زوج النبي ـ طلحة والزبير . هؤلاء الثلاثة نقضوا بيعة الامام بعد أن كانت أبرمت ، وجمعوا حولهم أناساً كثيرين ، وكانت نهايتهم في وقعة الجمل الشهيرة . وكل واحد من هؤلاء الثلاثة كانت له دوافع ومبررات للوقوف في وجه الامام . وفي الفقرات التالية سنحاول استكشافها ، فنتحدث أولاً : عن موقف عائشة . وثانياً : عن موقف طلحة . وثالثاً : عن موقف الزبير .

موقف عائشة :

قال ابن أبي الحديد : إن عائشة كانت من أشد الناس على عثمان ، حتى أنها أخرجت ثوباً من ثياب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصبته في منزلها وكانت تقول للداخلين إليها : « هذا ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبلَ وعثمان قد أبلى سنَّته » . وكانت تقول : أقتلوا نعثلاً[1] . قتل الله

---

(١) النعثل : كثير شعر اللحية والجسد

نعثلاً . وهي أول من سمى عثمان بذلك[1] .

فتحريض عائشة على عثمان كان بشكل ساخر وعلني ، حتى أنها لما بلغها مقتله وهي بالكوفة قالت : « أبعدَه الله ، وذلك بما قدمت يداه ، وما الله بظلاّم للعبيد » .

وفي كتاب للامام إلى أهل الكوفة يوضح عليه السلام موقف عائشة بقوله :

وكان من عائشة فيه فلتة غضب[2] .

ولكن ما إن قتل عثمان حتى كانت عائشة أول المطالبين بدمه مدَّعية أنه مات مظلوماً ، فما السر في ذلك ؟

عائشة ـ أم المؤمنين ـ لم يكن لها أي حقد أو ضغينة على عثمان سوى أنه كان يتولى منصب الخلافة ، هذا المنصب الذي أرادته أن يعود تيميّاً كما كان ، بأن يتولاه طلحة التيميّ ، وهي لم تستطع أن تخفي هذا الذي في نفسها ولذا يخبرنا عنه إبن أبي الحديد حيث يقول :

لما قتل عثمان كانت عائشة بمكة ، وبلغ قتله إليها وهي بشرَاف ، فلم تشك في أن طلحة هو صاحب الأمر . وقالت : بُعداً لنعثل وسحقاً ، إيه ذا الاصبع ، إيه أبا شبل ، إيه يا ابن عم ، لكأني أنظر إلى أصبعه وهو يُبَايَع له ، حثُّوا الإبل ودعدِعوها[3] .

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٢١٥

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ٢

(٣) شرح ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٢١٥

وروى أيضاً أنها قالت لما بلغها مقتله : أبعده الله قتلـه ذنبـه ، وأقاده الله بعمله ، يا معشر قريش لا يسومنكم قتل عثمان ، كما سامَ أحمر ثمود قومه ، إن أحق الناس بهذا الأمر ذو الإصبع ـ أي طلحة ـ فلما جاءت الأخبار ببيعة علي عليه السلام قالت : تعسوا ، تعسوا ، لا يردّون الأمر في تيمٍ أبداً .

فعائشة إذاً لم تكن تنقم على عثمان لكونه غير عادل ـ كما كانت تدّعي ـ بل كل ما في الأمر أنها كانت تريد الخلافة لطلحة التيميّ .

ولكن جاءها النبأ الصاعق باستخلاف عليّ عليه السلام . أولم يكفهم أنهم لم يبايعوا طلحة حتى بايعوا علياً ؟ . . . أن لا ينصِّبوا طلحة ، فهو أمر مؤسف ومهدِّم للأماني والأحلام ، ولكن أن يختاروا علياً فهذا أمر لا يمكن السكوت عنه بحال . ولنترك الحديث لابن أبي الحديد يخبرنا عما فعلته وقالته عائشة عند وصول الخبر إليها قال :

« إن عائشة لما بلغها قتل عثمان وهي بمكة أقبلت مسرعة وهي تقول : إيه ذا الأصبع ، لله أبوك ، أما إنهم وجدوا طلحة لها كُفُوا . فلما آنتهت إلى شراف ، إستقبلها عُبيد بن أبي سَلَمة الليْثي ، فقالت له : « ما عندك ؟ قال : قُتل عثمان . قالت : ثمّ ماذا ؟ قال : ثم حارت بهم الامور الى خير محار ، بايعوا عليا . فقالت : لوددت أن السماء انطبقت على الأرض أن تمّ هذا . ويحك ، أنظر ما تقول : قال : هو ما قلت لك يا أم المؤمنين ، فولولت ، فقال لها ما شأنك يا أم المؤمنين . والله ما أعرف بين لابَتَيْها أحداً أولى بها منه ولا أحق . ولا أرى نظيراً في جميع حالاته ، فلماذا تكرهين ولايته

قال : فما ردَّت جواباً »[1] .

وكنا نكتفي بهذه الرواية لنفهم حقيقة موقف عائشة من عثمان ، ولكن هناك ملاحظة نريد إيرادها بعد قليل ، لذلك سنذكر رواية أخرى في الموضوع . ونأخذها أيضاً من شرح ابن أبي الحديد . قال :

روى ابن أبي حازم ، انه حجّ في العام الذي قتل فيه عثمان ، وكان مع عائشة لما بلغها قتله . فتحمَّل الى المدينة . قال : فسمعها تقول في بعض الطريق : إيه ذا الاصبع . وإذا ذكرت عثمان قالت : أبعده الله . حتى أتاها خبر بيعة عليّ . فقالت : لوددت أن هذه وقعت على هذه . . . ثم أمرت بِرَدْ ركائِبِها إلى مكة فَرُدَّت معها . ورأيتها في سيرها إلى مكة تخاطب نفسها ، كأنها تخاطب أحداً : قتلوا ابن عفان مظلوماً . فقلت لها : يا أم المؤمنين ألم أسمعك آنفاً تقولين : أبعده الله . وقد رأيتك قبل أشدَّ الناس عليه وأقبحهم فيه قولاً . فقالت : لقد كان ذلك ، ولكني نظرت في أمره فرأيتهم آستتابوه حتى إذا تركوه كالفضة البيضاء أتوه صائماً مُحرماً في شهر حرام فقتلوه[2] .

والملاحظة التي نريد أن نوردها هنا ، أن المسلمين في تلك الأيام قد فهموا الحقائق التي أوردناها عن موقف عائشة . فنرى في الروايتين المختلفتين أن الراويين يتعمّدان ذكر تحريض عائشة على عثمان ، ثم أَمَلَها في أن يكون طلحة هو الخليفة ، ثم استنكارها الشديد على آستخلاف عليّ .

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٢١٥

(٢) شرح ابن أبي الحديد ج ٦ ـ ص ٢١٦

قامت عائشة للمطالبة بدم عثمان فهي حتى ولو تغاضت عن عدم وصول الخلافة إلى طلحة ، فانها لن تستطيع السكوت أبداً أن يكون علياً هو الخليفة ، ولذا ثارت عليه بدافع حقد قديم تحمله في نفسها ، وهو أمر يدركه عليه السلام بوضوح فنراه يقول :

وأما فلانة ـ أي عائشة ـ فأدركها رأي النساء ، وضغن غلا في صدرها كمِرجل القَيْنْ ، ولو دُعيت لتنال من غيري ما أتت إليه لم تفعل[1] .

والحقد الذي كانت تحمله عائشة على الإمام له بنظرها أسباب كثيرة ، ولعل أهمها على الإطلاق ، إشارة عليّ عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطلاق عائشة عندما قُذِفت. ثم مكانة علي عليه السلام المرموقة في قلب النبي دون أبيها ، ومكانة زوجته فاطمة من قلبه دونها ، وإلى ما شابه ذلك . وفوق هذا جاءت قصة آستخلافه دون إبن عمها طلحة .

وعندما جاءها كتاب طلحة والزبير : « أن خَذِّلي الناس عن بيعة علي ، وأظهري الطلب بدم عثمان » . كانت فرصتها المناسبة فاستغلتها .

موقف طلحة :

وأما طلحة ـ الركن الثاني من أركان قادة الناكثين ـ فإن موقفه من عثمان لم يكن ليختلف عن موقف عائشة ، والذي قد نستفيده من تتابع الأحداث أنه كان بينهما اتفاق مُسبقَ على كل ما جرى ، وذلك

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٨٣

للتشابه التام في تصرفات كل منهما . فطلحة كان من أشد المحرّضين على عثمان ، لذلك نجد الامام ـ كما في تاريخ الطبري ـ يقول لطلحة وعثمان محصور : أُنشدك الله إلا رددت الناس عن عثمان » . فيجيبه طلحة : « لا والله حتى تعطيَ بنو أمية الحق من أنفسها » .

وَرَوى أيضاً أن علياً كان في خيبر حين حصر عثمان ، وعندما قَدِم طلب منه عثمان أن يكلم طلحة في فك الحصار عنه ، فكلّمه ولكن طلحة رفض . وعندما قتل عثمان منع من دفنه ثلاثة أيام .

والإمام يعلن عن مسؤولية طلحة واشتراكه في قتل عثمان لذا يقول في حقّه :

والله ما آستعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالبَ بدمه ، لأنه مظَّنته[1] .

فهذه أُولى النقاط التي كان يشترك فيها طلحة وعائشة وهي التحريض على عثمان ، وأما النقطة الثانية فهي سعي طلحة للخلافة ، وكان هذا المبرّر الوحيد الذي دَعَى طلحة للتحريض على عثمان .

قال إبن أبي الحديد :

كان طلحة قد أجهد نفسه في أمر عثمان والإجلاب عليه ، والحصر له والإغراء به ، ومَنَّته نفسه الخلافة ، بل تَلَبَّس بها وتسلّم بيوت الأموال وأخذ مفاتيحها ، وقاتل الناس وأحدقوا به ، ولم يبقَ إلا

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣٢٣

أن يصفق بالخلافة على يده[1] .

وقد آتجهت أنظار طلحة للخلافة وطمع بها ، منذ ذلك اليوم الذي جعله فيه عمر أحد أفراد الشورى الستة . وعندما رأى نقمة الناس على عثمان ، عرف أن هذه فرصته العظيمة وربما الوحيدة وخاصة أنه قد أُتيح له سند قوي يدعمه في مبتغاه « عائشة أم المؤمنين » .

روى الطبري عن ابن عباس أنه قال :

لما حججت بالنيابة عن عثمان وهو محصور ، مررت بعائشة بالصلصل ، فقالت : يا بن عباس أنشدك الله ـ فإنك قد أُعطيت لساناً وعقلاً ـ أن تخذِّل الناس عن طلحة . فقد بانت لهم بصائرهم في عثمان وأنهجت ، ورفعت لهم المنار وتحلبوا من البلدان لأمر قد حُمَّ . وإن طلحة ـ فيما بلغني ـ قد اتّخذ رجالاً على بيوت الأموال وأخذ مفاتيح الخزائن ، وأظنه يسير إن شاء الله بسيرة إبن عمه أبي بكر . فقال : يا أَمَهْ ، لو حدث بالرجل حَدَثْ ما فزع الناس إلى صاحبنا . فقالت : ايهاً عنك . يا بن عباس إني لست أريد مكابرتك ولا مجادلتك .

وبالطبع فإبن عباس ليس هو الرجل الوحيد الذي خاطبته عائشة لمناصرة طلحة .

وأما النقطة الثالثة التي يتشابه بها تصرف عائشة وطلحة ، فهي

---

(١) شرح النهج ج ١٠ ـ ص ٥

انهما بعد أن فشلا في تحقيق هدفهما أعلنا المطالبة بدم عثمان ، وجعلاه غطاء لهما لتحقيق خطوتهما التالية ، وهي إفساد أمر الخلافة على الإمام .

موقف الزبير :ـ

موقف الزبير لم يكن يختلف كثيراً عن موقف رفيقيه ، فهو أيضاً كان من المحرّضين على عثمان طمعاً في أن تؤول الخلافة إليه بعد مقتله . وعندما رأى أن الأمر قد خرج من يده هبَّ مطالباً بدم عثمان .

فالهدف المشترك بين الثلاثة هو نقض بيعة الامام كَخُطْوَة أولى ويوضح عليه السلام هذا الأمر بقوله :

> إن هؤلاء قد تمالأوا على سخطه إمارتي ، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم ، فإنهم إن تمّموا على فيالة هذا الرأي إنقطع نظام المسلمين ، وإنما طلبوا هذه الدنيا حسداً لمن أفاءها الله عليه ، فأرادوا ردَّ الامور على إدبارها[1] .

ولو تم لهم تحقيق هذا الأمر لكان لهم مع بعضهم البعض خلاف ونزاع . وذلك لأن كل واحد منهم له هدف من نقض بيعة الإمام . أما عائشة فهدفها الأول نقض البيعة في نفسها . والهدف الآخر الذي يلحق بهذا هو تنصيب طلحة . ولكن طلحة والزبير كان كل واحد منهما يريد الأمر لنفسه ولا يتنازل عنه للآخر . وبطبيعة الحال لم يغب

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٣١٧

هذا الأمر عن ذهن الإمام فكان يقول :

كل واحد منهما يرجو الأمر له ويعطِفه عليه دون صاحبه ، لا يَمُتّان إلى الله بحبل ولا يمدّان إليه بسبب . كل واحد منهما حامل ضُبٍّ لصاحبه . وعما قليل يكشف قناعه به ، والله لئن أصابوا الذي يريدون لينتزعَنّ هذا نفس هذا ، وليأتين هذا على هذا[1] .

وهذا الذي حدس به الامام كان سيتحقق بلا شك ، ولدينا الشاهد على ذلك ، قال بن أبي الحديد :

كان عبد الله بن الزبير هو الذي يصلي بالناس في أيام الجمل ، لأن طلحة والزبير تدافعا الصلاة ، فأمرت عائشة عبد الله أن يصلي قطعاً لمنازعتهما[2] .

فإذا كانا يتدافعان للصلاة فكيف الأمر حين تنحصر الخلافة بهما . وعلى أي حال فتقديم أحدهما للصلاة يُعتبر مؤشراً على تقديمه للخلافة .

محاولة مساومة علي :

لما رأىَ طلحة والزبير إنثيال الناس على علي عليه السلام يبايعونه ، علما أنه من خطل الرأي أن يحاولا بعد ذلك جَرَّ الأمر نحوهما ، فكان

---

(١) النهج ج ١ - ص ٢٦٧

(٢) شرح النهج ج ٢ - ص ١٦٦

لا بد من تبديل الخطّة . وسرعان ما جاءهما الجواب ، فما لا يُدرك بتمامه لا يترك بتمامه ، فلا أقلّ من أن يكونا شريكين في الخلافة على الأقل بعد أن لم يتمكّنا من الإستقلال بها وجاءا إلى الإمام ليطرحا هذا الأمر فقالا :

نبايعك على أنّا شركاؤك في هذا الأمر . فقال عليه السلام : لا ، ولكنكما شريكان في القوة والإستعانة وعونانِ على العجز والأود[1] .

وكان لا بد لهما من أن يبايعا كما يريد الإمام ، لا كما آشترطا ، إذ أدركا أن معارضتهما لا تُجدي شيئاً .

في هذه الاثناء كان علياً عليه السلام قد أرسل الى معاوية يأمره بأخذ البيعة له من أهل الشام . وكان معاوية قد سمع عن الامام قوله فيما أقطعه عثمان :

والله لو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك به الاماء لرددته[2] .

وهو ليس غبياً ـ على أية حال ـ عن شدة الامام وصرامته في الحق ، وإنه إن قال فعل وفوق ذلك أتاه كتاب عمرو بن العاص يقول فيه :

أما بعد ، ما كنت صانع فأصنع ، إذ قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه ، كما تقشر من العصا لحاها .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١٨٢

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٤٦

ولم يكن معاوية يحتاج الى المزيد ليفهم ويدرك . فكتب الى الزبير بقوله :

أما بعد ، فاني قد بايعت لك أهل الشام فأجابوا واستوسقوا كما يستوسق الجلب فدونك الكوفة والبصرة ، لا يسبقك إليها ابنُ أبي طالب ، فإنه لا شيء بعد هذين المصرين . وقد بايعت لطلحة بن عبيد الله من بعدك ، فاظهرا الطلب بدم عثمان ، أظفركما الله ، وخذل مناوئكما[1] .

هنا عاد الأمل يدغدغ قلبيهما ، فمعاوية قد ضمن لهما الشام ، وما عليهما الا محاولة السيطرة على البصرة والكوفة . وكانت أيسر الطرق لهذا الأمر أن يطلبا من الامام توليتهما على هذين المصرين . ولكن الامام أجابهما بقوله : « حتى انظر »[2] فهو كان يرتاب بأمرهما ، ثم جاء ابن عباس ليؤكّد ارتيابه إذ قال له عند استشارته : إن الكوفة والبصرة عين الخلافة ، وبهما كنوز الرجال . ومكان طلحة والزبير من الاسلام ما قد علمت ، ولست آمناً إن ولّيتهما أن يحدثا أمراً .

وبعد أن رأى طلحة والزبير إن الامام رفض طلبهما أخذا في تحريض الناس عليه ، واظهار كراهيتهما لخلافته . فدعاهما الامام اليه وقال لهما :

لقد نقمتما يسيراً وأرجأتما كثيراً ، الا تخبراني أي

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ١ ـ ص ٢٣١

(٢) شرح النهج ج ١ ـ ص ٢٣٣

شيء لكما فيه حق دفعتكما عنه ، وأي قسم استأثرت عليكما به ، أم أي حق دفعه اليّ أحد من المسلمين ضعفت عنه أم جهلته ، أم أخطأت بابا[1] .

وعندما تيقّنا أن مساومة الامام في دينه غير ممكنة أتياه يطلبان السماح لهما بالعمرة ، فقال لهما عليه السلام وقد أدرك مرادهما : ما العمرة تريدان ، وإنما تريدان الغدرة ونكث العهد . فحلفا له أنهما لا يريدان غير العمرة . فأمرهما أن يعيدا البيعة ثانية ، ففعلا . ولكن ما إن خرجا من المدينة قاصدين مكة حتى نكثا البيعة ، وادّعيا أنهما إنما بايعا مكرهين . وفي هذا يقول عليه السلام :

يزعم أنه قد بايع بيده ـ يعني الزبير ـ ولم يبايع بقلبه . فقد أقرّ بالبيعة وادّعى الوليجة ، فليأت عليها بأمر يعرف ، وإلا فليدخل فيما خرج منه[2] .

ويقول فيهما معاً ، في كتاب لهما :

فإن كنتما بايعتماني طائعين ، فارجعا وتوبا الى الله من قريب . وإن كنتما بايعتماني كارهين فقد جعلتما لي عليكما السبيل ، باظهاركما الطاعة وإسراركما المعصية[3] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤١٩

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٤٢

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ١١١

اجتماع الناكثين :

في مكة المكرمة اجتمع أقطاب حركة الناكثين الثلاثة ، عائشة ، طلحة والزبير . وبدأ الحوار بين هؤلاء الثلاثة عن أفضل الطرق التي تمكّنهم من التوصّل إلى هدفهم ـ وهو نقض بيعة الامام ـ إذ لا بدّ من حجة يتمسكون بها تخوّلهم محاربة الخليفة . عثمان مثلاً كان المبرر لنقض بيعته هو فساده ، ولكن أي شيء ينقضون به على عليّ عليه السلام ؟ . . .

مفتاح الحل كان معاوية ، فقد سبق وذكرنا كتابه إلى ابن الزبير يشير عليه أن يقوم بالمطالبة بدم عثمان . فتقرّر في هذا الإجتماع الأخذ بمشورة معاوية . وبحملهم هذا الشعار كانوا أيضاً يحصّنون أنفسهم فيما لو قام أحد غيرهم بالمطالبة . وخاصة طلحة فإنه كان من أشد المحرّضين على عثمان وسيكون هو أول المطالبين بدمه ، ولكن الإمام قد فَضَحَ هذا الأمر عندما يقول متحدثاً عن طلحة :

> والله ما آستعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالبَ بدمه لأنه مظنَّته ولم يكن في القوم أحرص عليّ منه ، فأراد أن يغالط بما أُجلب فيه ليُلبس الأمر ويقع الشك ووالله ما صنع في أمر عثمان واحدة من ثلاث : لئن كان ابن عفان ظالماً ـ كما كان يزعم ـ لقد كان ينبغي له أن يوازر قاتليه ، أو ينابز ناصريه ، ولئن كان مظلوماً لقد كان ينبغي له أن يكون من المُنَهْنِهين عنه والمعذِّرين فيه ، ولئن كان في شك من الخصلتين لقد كان ينبغي له أن يعتزله

ويركد جانباً ويدع الناس معه ، فما فعل واحدة من الثلاث وجاء بأمر لم يُعرف بابه ولم تسلم معاذيره[1] .

والذي جاء به طلحة ، كان أن حَمَل راية المطالبة بدم عثمان ، وممن ؟ من الخليفة الشرعي ، من الشخص الذي هو أبرأ الناس من دمه .

لقد أخذ الثلاثة يكيلون الاتهام إلى إبن أبي طالب بأنه المسؤول عن دم عثمان ، والامام بطبيعة الحال لم يسكت عن ذلك بل ردَّ الاتهام إلى نحورِهم وأوضح هدفهم من ذلك .

وها هنا نقاط أربع يجب الوقوف عندها :

النقطة الأولى في قوله عليه السلام :

والله ما أنكروا عليَّ منكراً ولا جعلوا بيني وبينهم نَصَفاً ، وإنهم ليطلبون حقاً هم تركوه ، ودماً هم سفكوه »[2] .

وفي مكان آخر كتب عليه السلام لأهل الكوفة كتاباً يوضح ما كان من أمر عثمان وجاء في جملته :

إن الناس طعنوا عليه فكنت رجلاً من المهاجرين

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٢٣

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٥٩

أكثر آستعتابه وأقل عتابه ، وكان طلحة والزبير أهون سيرهما فيه الوجيف ، وأرفق حداتِهما العنف ، وكان من عائشة فيه فلتة غضب ، فأُتيح له قوم فقتلوه[1] .

فالامام يتهم الثلاثة بمسؤوليتهم عن قتل عثمان ، لأن القاتل ليس هو المنفِّذ فقط ، فربَّ كلمة تُسَبِّبُ في مقتل انسان ، فيكون قاتلها مشاركاً في قتله ، فكيف إذا كان هناك تحريض علنيّ مباشر على قتله كما كان من أمر الثلاثة في حق عثمان ؟ . فعائشة كانت تقول : أقتلوا نعثلاً فقد كفر . والزبير كان يقول : « أقتلوه فقد بدَّل دينه ، إن عثمان لَجيفةً على الصراط غداً »[2] وأما طلحة فقد كان من أشد الناس تحريضاً عليه حتى رُوِيَ أنه كان يوم قتل عثمان مقَنَّعاً بثوب قد آستتَر به عن أعين الناس يرمي الدار بالسهام .ويلخّص عليه السلام نتيجة موقف الثلاثة بقوله : « فأُتيح له قوم فقتلوه » . فتحريضهم هو السبب المباشر لقتله ، فهم قَتَلَتَهُ .

النقطة الثانية في قوله عليه السلام :

فلئن كنت شريكهم فيه فإن لهم لنصيبهم منه ، ولئن كانوا ولُّوهُ دوني فما التبعة إلا عندهم ، وان أعظم حججهم لعلى أنفسهم[3] .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٢

(٢) شرح ابن أبي الحديد ج ٩ ـ ص ٣٦

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٥٩

فَبعد أن كان الإمام قد أعاد الإتهام إليهم ودعمه بالشواهد ، عاد هنا ليبطل احتجاجهم عليه ويعيده إليهم . لأن الاتهام بقتل عثمان إما أن يتوجه إلى الأربعة ـ ومن ضمنهم الامام ـ وإما إلى الثلاثة ويكون الامام بريئاً من ذلك . وأما أن يكون الامام وحده مسؤولاً فذلك مما لم يدّعيه أحد من الناس .

فإن كان الامام شريكهم في دمه فلماذا يطلبون الحق منه إذ أنّ العقاب الذي سوف يناله يجب أن ينالوه هم أيضاً . وإن كانوا وحدهم المسؤولين فهم وحدهم المطالَبون بدمه ، وعلى أيَّة حال لا يحقّ لهم على الامام شيء .

النقطة الثالثة ، وهي في قول الإمام :

> أَلاَ وإن الشيطان قد ذَمَرَ حزبه ، وآستجلب خيله ليعود الجور إلى أوطانه ويرجع الباطل إلى نصابِه ، يرتضعون أما قد فُطِمَت ويحيون بدعة قد أميتَتْ[1] .

فهنا يوضح الامام هدفهم من حمل شعار المطالبة بدم عثمان فواقعهم ليس كما يحاولون إظهاره من أنهم يريدون الإقتصاص من قتلة عثمان إحقاقاً للحق . بل هدفهم شيء وراء ذلك ، فإن الشيطان قائدهم وهو الذي يسيِّرهم . وأي شيء يريده الشيطان سوى إحياء الباطل وإماتة الحق ؟ . . . فهم عندما يقولون أن عثمان قد قُتل مظلوماً

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٥٩.

فمعناه أنه لم يكن قد فعل شيئاً يستحق القتل وهذا يعني رضاهم عن سيرته . فيكونون بمطالبتهم بدمه يطالبون بإعادة سيرته ، وهي بُدعة قد أميتَتْ .

وأما الأم التي فُطِمَت وجَفَّ لبنها فهي الخلافة التي أصبحت بيد عليٍّ عليه السلام ولكنهم مع ذلك ما زالوا يَطْمَحون بها .

النقطة الرابعة في قوله عليه السلام من كتاب لطلحة والزبير :

وقد زَعَمْتُما أنّي قتلت عثمان ، فبيني وبينكما من تَخَلَّف عني وعنكما من أهل المدينة ، ثم يُلزم كل امرىء بقدر ما احتمل[1] .

وذلك نهاية المطاف ، فالامام قد حاجَجَهم وأفحمهم ، واستشهد وأجاد الاستشهاد ، ومع ذلك فالمُكابر يستمر في مكابَرته ، ويتابع في تحجّجه،وقطعاً لمكابرته واحتجاجه لجَأ الامام الى الإحتكام ، ففي المدينة أناس كانوا على الحياد وما زالوا ، فهم لم يميلوا إلى القوم الناكثين ولم يتّبعوا علياً . أي أنهم طرف محايد يمكن الإحتكام إليه والإلتزام بحكمه . ولكن الخصم رفض هذا الاقتراح ، ورفضه دال على ذنبه .

تأثيرات الناكثين :

منذ أن خرج طلحة والزبير من المدينة متجهين إلى مكة ظهرت سوء نواياهم ، فأخذوا كلما مرّوا بأحد من الناس يعلنون أن لا بيعة للامام في أعناقهم وأنهم إنما بايعوا مكرهين .

---

(١) النهج ج ٢ - ص ١١١

وعيّن الامام لم تكن تغفل عما كانوا يفعلون لذلك رأي إيقافهم عند حدِّهم قبل أن يستفحِل أمرهم ، ولذلك نراه يقول لما أُشير عليه بأن لا يتّبع طلحة والزبير ولا يرصد لهما القتال :

والله لا أكون كالضبع تنام على طول اللدم حتى يصل إليها طالبها ويختِلها راصدها . ولكن أضرب بالمقبل إلى الحق المدبر عنه ، وبالسامع المطيع العاصي المريب أبداً ، فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقّي مستأثَراً عليّ منذ قبض الله نبيه حتى يوم الناس هذا[1] .

ولم يكن الامام يرى الحرب الا حيث لا علاج غيرها ، لذلك كان يرسل الرسل محاولاً اقناع الاثنين بالعدول عن سيرتهما ، فنراه تارةً يكتب اليهما محتجاً عليهما ، ويختتم بقوله :

فارجعا أيها الشيخان عن رأيكما فإن الآن أعظم أمركما العار ، من قبل أن يتجمّع العار والنار[2] .

وتارة أخرى يرسل إليهما الرسل ، كابن عباس ، حيث يوصيه بأن يلقى الزبير ويقول له :

يقول لك ابن خالك عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق ، فما عدا مما بدا[3]

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤١

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١١١

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٧٦

ولكن ذلك كله لم يجد نفعاً معهما ، ولم يثنيهما عن عزمهما . وقد عانى الامام منهما الشيء الكثير ، إذ أنهما تمكنا من تأليب الناس عليه ، واشعال نار الفتنة ، فنراه عليه السلام يتظلم من أفعالهما بقوله :

اللهم إنهما قطعاني وظلماني ، ونكثا بيعتي ، وألبا الناس عليّ ، فأحلل ما عقدا ولا تحكم ما أبرما ، وأرهما المساءة فيما أمّلا وعملا[1] .

والجيش الذي سارا فيه كان بأكمله يدين للامام بالطاعة ، وبهذا يقول في معرض حديثه عن إخراجهما عائشة معهما :

فخرجوا يجرون حرمة رسول الله ﷺ كما تجرّ الامة عند شرائها متوجهين بها الى البصرة فحبسا نساءَهما في بيوتهما ، وأبرزا حبيس رسول الله ﷺ لهما ولغيرهما في جيش ما فيهم رجل الا وقد أعطاني الطاعة وسمع لي بالبيعة طائعاً غير مكره[2] .

التوجه الى البصرة :

في إجتماع الناكثين الذي اتفق فيه على حمل شعار المطالبة بدم عثمان ، جرى جدال بين المجتمعين في تحديد المصر الذي يكون منه انطلاقهم . وللمرة الثالثة تغلّب رأي معاوية فكان العمل على مشورته ونصيحته ، فهو كان قد أشار على الزبير أن يبدأ وصاحبه

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٥٦

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣١٩

بالاستيلاء على البصرة والكوفة ، إذ ليس بعدهما شيء . وهكذا ، تقرّر الابتداء بالبصرة أولاً .

ولما انتهوا بجيشهم الى مشارف البصرة ، كتبوا إلى واليها عثمان بن حنيف ، أن يخلّي لهم دار الامارة ، ولكنه رفض التصرّف دون اذن من الامام عليه السلام . وفي هذه الأثناء كان الامام عليه السلام قد علم بمشارفة القوم البصرة ، فأرسل الى ابن حنيف كتاباً يأمره فيه بأن يدعو القوم الى الطاعة والا فقتالهم هو الحل ، واختتم الكتاب بقوله :

وكتبت كتابي هذا اليك من الربذة ، وأنا معجِّل السير اليك إن شاء الله »(١).

ولكن القوم كانوا قد علموا بسير عليّ اليهم لذلك أسرعوا في تنجيز مخططهم ، فتهافتوا على ابن حنيف ، ومثلوا به أبشع تمثيل ، ثم هجموا على اصحابه ، فأسروا قسماً منهم ، وأما القسم الآخر فقاتل حتى استشهد ، وعاد الزبير الى الأسرى فذبحهم ذبح الغنم .

وفي كلام للامام عن هذه الأحداث يقول :

فقدموا على عاملي بها ـ أي البصرة ـ وخزان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها فقتلوا طائفة صبراً وطائفة غدراً (٢) .

فقدموا على عمالي وخزان بيت مال المسلمين الذي

---

(١) ابن أبي الحديد ج ٩ ـ ص ٣١٣

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣١٩

في يدي ، وعلى أهـل مصر كلهـم في طاعتـي وعلى بيعتي ، فشتّتوا كلمتهم ، وأفسدوا عليّ جماعتهم ، ووثبوا على شيعتي فقتلوا طائفة منهم غدراً ، وطائفة عضّـوا على أسيافهـم فضاربـوا بهـا حتـى لقـوا الله صادقين[1] .

وكل ذلك جعل قتال هؤلاء القوم أمراً لا بدّ منه ، فبعد أن مثلوا بالوالي وقتلوا المعارضين لهـم وأصبـح بيت مال المسلمـين بأيديهـم ، استتبت الامور تقريباً في هذا المصر ، والبصرة ليست هدفهم الاساسي بل هي خطوة على الطريق الموصل لخلافة المسلمين العامة ، ولـو لـم يقضِ الامام عليهم لكانت خطوتهم التالية الكوفة بلا شك ، عملاً بمشورة معاوية .

ويقول (ع) في وجوب قتالهم :

فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين الا رجلاً واحداً معتمدين لقتلـه بلا جرم جره ، لحـل لي قتـل ذلك الجيش كله إذ حضروه فلم ينكروا ولم يدفعوا عنـه بلسان ولا بيد ، دع ما انهم قد قتلوا من المسلمـين مثل العدة التي دخلوا بها عليهم[2] .

فالموقف هنا لا يحتمل الاجتهاد ،وخاصة أن النبـي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد أخبره بأنه سيقاتل بعده الناكثين والقاسطين والمارقين . وهؤلاء القوم

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤٣٨

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣١٩

هم الناكثون الذين نكثوا بيعة الامام بعد إبرامها ، وإقرارها .

فبالرغم من قيام الحجة عليهم ، وبالرغم من إخبار النبي له ، كان عليه السلام يحاول إبعاد شبح الحرب بكل طريقة ممكنة ، فتارة بارسال الرسل ، وأخرى بكتب الكتب واعضاً لهم ، وحتى بعد أحداث البصرة وما فعلوه بها ، كان عليه السلام يأمل في إقناعهم بالرجوع عن غيّهم ، ولكن دون جدوى ، وهو يحكي عن محاولة استتابتهما قبل حرب الجمل :

> ولقد استتبَهما ـ أي طلحة والزبير ـ قبل القتال ، واستأنيت بهما أمام الوقاع ، فغمطا النعمة ، وردّا العافية[1] .

وعندما لم يجد النصح والارشاد ، فلا بدّ من اللجوء الى الوسيلة الوحيدة المتبقية ، وهي الحرب والقتال ، الحرب التي لا هوادة فيها .

> ما لي ولقريش والله لقد قاتلتهم كافرين ولاقاتلنَّهم مفتونين ، وإني لصاحبهم بالامس كما أنا صاحبهم اليوم . والله ما تنقم منا قريش إلا إن الله اختارنا عليهم فأدخلناهم في حيّزنا[2] .

والتعبير هنا بلفظ « قريش » عن الناكثين فيه مغزَى عميق ، وهو إن هؤلاء بفعلتهم هذه كانوا ينقادون لعصبيتهم القبلية ، تماماً كما كانوا

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٥٦

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٨١

في الجاهلية ، فالامام يضع قريشاً في جهة ، ويضع نفسه وبني هاشم في الجهة الأخرى ، وقريش التي رفضت الاعتراف بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بداع من عصبيتها هي نفسها اليوم ترفض خلافة عليّ ، والسبب واحد . وموقف الامام أيضاً واحد ، فهو قد قاتلهم كافرين وقتل صناديدهم حتى آمنوا ، وهو الآن يذكرهم بما لاقوه على يديه في تلك الفترة ويتوعدهم بمثل تلك الأيام .

موقف أهل الكوفة :

في أثناء سير الامام الى البصرة ، كتب الى أهل الكوفة كتاباً يستحثهم على اللحاق به ، لمجاهدة القوم الناكثين ، وجاء في نهايته :

> واعلموا أن دار الهجرة قد قلعت بأهلها وقلعوا بها ، وجاشت المرجل وقامت الفتنة على القطب ، فأسرعوا الى أميركم وبادروا جهاد عدوّكم إن شاء الله[1] .

ثم أرسل عليه السلام محمد بن جعفر ، ومحمد بن أبي بكر الى الكوفة ، ويحدث ابن أبي الحديد :

لما قدم محمد بن جعفر ومحمد بن أبي بكر الكوفة ، استنفرا الناس ، فدخل قوم منهم على أبي موسى ليلاً ، فقالوا له : أشر علينا برأيك في الخروج مع هذين الرجلين الى علي عليه السلام فقال : أما سبيل الآخرة فالزموا بيوتكم ، وأما سبيل الدنيا فاشخصوا معهما ،

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٢

فمنع بذلك أهل الكوفة من الخروج[1] .

وعندما وصل الى علي عليه السلام خبر ما فعله أبو موسى ، كتب اليه كتاباً عنيفاً يوبخه فيه ويتوعده ، وهذا نص ما نقله الشريف الرضي منه في النهج :

من عبد الله أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس :

أما بعد ، فقد بلغني عنك قول هو لك وعليك . فإذا قدم رسولي عليك فارفع ذيلك وأشدد مئزرك ، واخرج من جحرك ، وأندب من معك . فإذا حققت فانفذ ، وإن تفشلت فابعد ، وأيم الله لتؤتين من حيث انت ، ولا تترك حتى يخلط زبدك بخاثرك ، وذائبك بجامدك ، وحتى تعجل عن قعدتك ، وتحذر من أمامك كحذرك من خلفك ، وما هي بالهوينى التي ترجو ، ولكنها الداهية الكبرى ، يركب جملها ، ويذلل صعبها ، ويسهل جبلها ، فاعقل عقلك ، وأملك أمرك ، وخذ نصيبك وحظك . فإن كرهت فتنح الى غير رحب ولا في نجاة ، فبالحري لتكفينَّ وأنت نائم حتى لا يقال : أين فلان ؟ والله انه لحقّ مع محق ، وما أبالي ما صنع الملحدون . والسلام[2] .

---

(١) شرح النهج ج ١٤ ـ ص ٩

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١٢٠

والذي نريد التروّي عنده هنا ، هو موقف أبي موسى من الامام . فما دام الامام قد أقرّه على الكوفة ، وولاّه إياها ، وما دامت طاعة الامام لازمة في عنقه ، فلماذا يقف هذا الموقف المعادي للامام ، محاولاً تثبيط الناس عنه ؟

لا نجد جواباً لذلك إلا أن يكون أبو موسى خيطاً من خيوط المؤامرة التي حاكها الثلاثة بارشاد وتوجيه من معاوية . فالأحداث المتوالية تدل بوضوح على اشتراك الاشعري مع الثلاثة ، فليس من قبيل الصدفة أن يطابق احتجاج الاشعري احتجاج الثلاثة . فعندما أغلظ موفَدا الامام عليه السلام للاشعري القول بسبب تحبيطه الناس عن الالحاق بالامام ، قال لهما :

» والله إن بيعة عثمان لفي عنقي وأعناقكما ، ولو أردنا قتالاً ما كنّا لنبدأ بأحد قبل قتله عثمان(١) . وكأنه ينطق بلسان واحد من الثلاثة .

وعندما نقول أن معاوية هو المدبِّر والمرشد لهذه المؤامرة ، لا يكون هذا القول اجحافاً أبداً ، إذ أن الشواهد التاريخية هي التي اقنعتنا بهذا القول ، لأن كتاب معاوية الى الزبير قد نفِّذ بحذافيره ، أو لم يشر معاوية عليهم مجاهرة الطلب بدم عثمان ؟ أو لم يشر عليهم بضم البصرة والكوفة قبل كل شيء ؟ أما البصرة فقد ساروا اليها ، وأما الكوفة فقد تآمروا مع واليها الاشعري ، ولذلك منع الناس من الخروج لعلي كي لا يحاربوا رفاقه المرابضين على مشارف البصرة .

---

(١) ابن أبي الحديد ج ١٤ ـ ص ٩

وكادت المؤامرة ان تنجح ، لولا ان تمكن الامام من افساد الامر عليهم في الكوفة اذ انه ارسل اليها ابنه الحسن وعمّار بن ياسر وآخرين . وحمّلهم كتاباً جاء فيه :

أما بعد ، فإني خرجت من حيي هذا إما ظالماً وإما مظلوماً ، وإما باغياً وإما مبغياً عليه ، وإني أذكّر الله من بلغه كتابي هذا ، لما نفر اليّ ، فإن كنت محسناً أعانني ، وإن كنت مسيئاً استعتبني[1] .

وخطب الحسن في الناس وتبعه عمّار ، فأبلغا في محاولة اقناع الناس بالخروج الى أميرهم ، ولكن أبو موسى قام خطيباً أيضاً فأفسد الامر ، وطال الجدال ، وظهر الخلاف .

وأتت الأخبار علياً باختلاف الناس بالكوفة ، فقال للاشتر : أنت شفعت لأبي موسى أن اقرّه على الكوفة ، فاذهب فأصلح ما أفسدت . فقام الاشتر فشخص نحو الكوفة . فأقبل حتى دخلها والناس في المسجد الأعظم ، فجعل لا يمر بقبيلة إلا دعاهم . وقال : اتبعوني الى القصر ، حتى وصل الى القصر ، فاقتحمه وأبو موسى يومئذ يخطب الناس على المنبر ويثبطهم ، وعمّار يخاطبه ، والحسن عليه السلام يقول : اعتزل عملنا وتنحّ عن منبرنا لا أمّ لك[2] .

وعندما علم بالأمر جاء الى القصر فصاح به الاشتر : « اخرج من قصرنا لا أمّ لك . أخرج الله نفسك ، فوالله إنك لمن المنافقين » .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١١٤

(٢) ابن أبي الحديد ج ١٤ ـ ص ٢٠

وبذلك فسد أمر أبي موسى ، ومن هم وراءه .

وخرج من الكوفة إثنا عشر ألف رجل يغدون السير لملاقاة ابن أبي طالب ، وكان لهم الفضل الكبير في انتصاره على أعدائه ، لذلك كتب إليهم بعد فتح البصرة يشكرهم :

وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيكم ، أحسن ما يجزي العاملين بطاعته والشاكرين لنعمته ، فقد سمعتم وأطعتم ، ودعيتم فأجبتم[1] .

نهاية المطاف :

نهاية مطاف الناكثين ، كانت حرب الجمل الشهيرة ، التي ذهب ضحيتها الآلاف من المعسكرين ، وانتهت بانتصار الامام على أعدائه ، وقتل فيها طلحة والزبير ، رأسا الفتنة ، وقد سار الامام في المنهزمين سيرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يحدثنا عمّا فعله معهم عندما يقول :

فعفوت عن مجرمكم ورفعت السيف عن مدبركم ، وقبلت من مقبلكم[2] .

وعندما مرّ عليه السلام على طلحة وهو قتيل قال في لهجة المحزون :

لقد أصبح أبو محمد بهذا المكان غريباً ، والله لقد كنت أكره ان تكون قريش قتلى تحت بطون

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٣

(٢) النهج ج ٢ - ص ٣٦

الكواكب . أدركت وتري من بني عبد مناف ، وافلتتني أعيان بني جمح ، لقد أتلعوا أعناقهم الى أمر لم يكونوا أهله ، فوقصوا دونه[1] .

(١) النهج ج ١ - ص ٤٣٨

الفصل التاسع
القاسطون

القاسطون هم الفئة الثانية التي أخبر الامام أنه سيقاتلها ، وهم معاوية وأصحابه .

البداية مع معاوية :

سبق وذكرنا أن من أهم أسباب الثورة على عثمان ، هو جور ولاته وفسقهم . وعندما بويع لامير المؤمنين علي عليه السلام ، كانت أولى وأهم خططه الاصلاحية هي عزل هؤلاء الولاة الذين لا يرضى عنهم الله ولا رسوله ولا المؤمنون ، ومن هؤلاء الولاة معاوية .

كان معاوية قد تولّى على الشام بعد مضي خمس سنوات من أول خلافة عمر ، واستمر حتى آخر خلافته . وعندما جاء عثمان أقرّه على عمله ، فبقي طيلة فترة خلافته ، وهذه المدة الطويلة على الشام ـ سبعة عشر سنة ـ كانت كافية لمعاوية لتثبيت قدميه وتوطيد ملكه .

كتب الامام في أوائل خلافته الى معاوية ، يأمره بمبايعة أهل الشام له ، ويدعوه بالقدوم اليه ، وهذا نص كتابه :

أما بعد فقد علمت إعذاري فيكم وإعراضي

عنكم حتى كان ما لا بدَّ منه ، ولا دفع له ، والحديث طويل والكلام كثير ، وقد أدبر ما أدبر ، وأقبل ما أقبل . فبايع مَن قِبَلَكَ . وأقبل اليّ في وفد من أصحابك[1] .

ولم يتفاجأ معاوية بكتاب علي اليه . فهو كان يتوقعه ولذلك فقد أعدّ العدّة للتصرف في حين قدوم أمر الامام اليه . الفكرة الاساسية في ذهنه ، هي أنه لن يبايع مهما كلّف الأمر لأنه يعلم يقيناً أنه إن بايع للامام وقدم عليه كما طلب ، فإنه عليه السلام سوف يجرده من كل ما جمعه طيلة فترة حكمه على الشام ، فهو لم يخف عليه قول الامام في الأموال التي أقطعها عثمان :

والله لو وجدته قد تُزُوِّج به النساء ، وملك به الاماء لرددته . فإن في العدل سعة .

وكانت الفكرة أن يحرّض طلحة والزبير على الامام عسى أن يتمكّنا من نقض بيعته ، أو على الأقل يشغلا الامام عنه فترة من الزمن وهو يعرف أنهما ساخطان على الامام وبيعته ، أما أولاً : فلأن الامام قد تولى المنصب الذي كانا يطمحان به ، والذي بذلا الجهد الجهيد من أجله . وثانياً : إنهما بايعا بعد أن فاتتهما الخلافة عسى أن يشاركهما في الأمر ، أو يوليهما بعض الأعمال . ولكنه عليه السلام لم يجعل لهما ذلك . فمن الطبيعي بعد هذا أن ينقما عليه ويكرها بيعته ، وقد

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١٣٥

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٤٦

استفاد معاوية من ذلك فأرسل اليهما الكتاب الذي تقدّم ذكره والذي يحرضهما فيه على نقض بيعة الامام . زاعماً لهما أنه قد بايع لهما في الشام بالخلافة .

وبالطبع فإن معاوية لم يبايع لهما بالشام ، إذ لم يحدثنا التاريخ بذلك ، ولكنه دفع بهما الى مواجهة علي وجلس ينتظر . فإن تغلّبا على عليّ واستوليا على الخلافة ، فإن له نصيبه من الأمر ، وإن تمكن الامام منهما فإنه يكون قد استفاد من فترة انشغال الامام بهما ، عسى أن يرتب أموره ، أثناء ذلك . وهكذا كان ، فقد انشغل الامام بطلحة والزبير ، بعد أن انضمت اليهما عائشة ، فكانت أحداث البصرة ثم وقعة الجمل حيث كان نهاية أمرهم . وطوال هذه الفترة كان معاوية يحرّض الناس على قتلة عثمان متهماً فيه علياً ، وبذلك أقنع أهل الشام أن بيعة الامام غير صحيحة فلا تلزمهم .

حقيقة معاوية :

في هذه الفقرة الموجزة ، ننقل بعض أقوال الامام في حقّ معاوية . فمما قال فيه عليه السلام :

والله ما معاوية بأدهى منّي ولكنه يغدر ويفجر[1] .

وفي كتاب له عليه السلام الى معاوية :

وما أنت والفضل والمفضول ، والسائس

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤١٥

والمسوس ، وما للطلقاء وأبناء الطلقاء ، والتمييز بين المهاجرين الأولين وترتيب درجاتهم . . . وإنك لذهّاب في التيه روّاغ عن القصد[1] .

وفي كتاب له عليه السلام في التفاضل على معاوية ـ وإن يكن ليس هناك مجال للمفاضلة ـ

أما بعد فقد كنّا نحن وايّاكم على ما ذكرت من الالفة والجماعة ، ففرّق بيننا وبينكم أمس ، أنّا آمنّا وكفرتم ، واليوم انّا استقمنا وفتنتم ، وما أسلم مسلمكم إلا كرهاً[2] .

ومن كتاب آخر له :

فقد سلكت مدارج أسلافك بادعائك الاباطيل وإقحامك غرور المين والأكاذيب ، وانتحالك ما قد علا عنك ، وابتزازك لما اختزن دونك[3] .

وبعد ، فهذه الاوصاف التي وصف الامام معاوية بها ، لو اجتمعت في شخص ، لما استحق أن يسمى مسلماً ، أو يدخل في جماعة المسلمين ، فكيف بأن يكون خليفة المسلمين وأميرهم ؟

الدعوة للمبايعة من جديد :

عندما انتهى عليه السلام من فتنة أصحاب الجمل ، نزل الكوفة ، وعاد الى معاوية يطالبه بالبيعة . فأرسل اليه جرير بن عبد

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٣٠

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١٢٢

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ١٢٤

الله البجلي ليكلمه ، وحمّله كتاباً جاء فيه :

إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً ، كان ذلك رضًى ، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ، ردّوه الى ما خرج منه فان أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاّه ما تولّى[1] .

وفي هذا تهديد لمعاوية بأنه غير متروك حتى يبايع ، والا فقتاله أمر لا بدَّ منه حتى تؤخذ منه البيعة بالقوة ، ولكن معاوية لم يجب بشيء لا بالمبايعة ولا بالرفض ، بل أخذ يماطل رسول الامام اليه ، فاستبقاه عنده أربعة أشهر ، حتى سئم قوم الامام وملّوا الانتظار فكلموه بأن يسير الى معاوية ، فأجابهم عليه السلام :

إن استعدادي لحرب أهل الشام وجرير عندهم ، اغلاق للشام وصرف لأهله عن خير إن أرادوه ، ولكن قد وقّت لجرير وقتاً لا يقيم بعده إلا مخدوعاً أو عاصياً ، والرأي عندي مع الاناة[2] .

وكان عليه السلام قد كتب إلى جرير وهو في الشام بأن لا يُجاري

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٧

(٢) النهج ج ١ - ص ٩٤

معاوية في مماطلته إذ أنها لا توصل إلى نتيجة ، وفيما يلي نص الكتاب :

أما بعد فإذا أتاك كتابي فاحمل معاوية على الفصل وخذه بالأمر الجزم ، ثم خيِّرهُ بين حرب مجلية أو سِلم مخزية ، فإن اختار الحرب فانبذ إليه ، وإن اختار السلمَ فخذ بيعته[1] .

ولكن مراوغة معاوية ومماطلته للرسول إستمرت أربعة أشهر كان خلالها قد رتَّب أموره فقام بخطوات مهمة بالنسبة إليه . فمنها أنه قام بجسِّ نبض أهل الشام ليرى إن كانوا على استعداد للقيام بالمطالبة بِدم عثمان ، وقد أجابوه الى ذلك . ومنها أنه كتب إلى بعض الأمصار الأخرى أن يساندوه في حربه مع الإمام أو على الأقل يضمن عدم مساندتهم للإمام . ومنها ـ ولعله أهم ما قام به ـ أنه استقدم عمرو بن العاص إليه .

وصف الإمام لابن العاص :

لقد كان لإبن العاص أثر كبير في تقرير مسار الحرب بين علي عليه السلام ومعاوية . وفيما يلي نذكر بعض كلمات الامام في وصفه . قال عليه السلام وقد بلغه أن عمرو بن العاص يقول : أن في الإمام دعابة . فقال :

عجباً لابن النابغة ، يزعم لأهل الشام أن فيَّ دعابة ، وإني امرؤ تلعابة ، أعافس وأمارس . لقد

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٨

قال باطلاً ونطق آثماً ، أما وشر القول الكذب ، إنه يقول فيكذب ، ويعِدِ فيخلف ، ويسأل فيُلحِف ويسأل فيبخل ، ويخون العهد ويقطع الإل ، فإذا كان عند الحرب فأي زاجرٍ وآمر هو ما لم تأخذ السيوف مآخذها ، فإذا كان ذلك كان أكبر مكيدته أن يمنح القرم سبته ، أما والله إني ليمنعني عن اللعب ذكر الموت ، وإنه ليمنعه من قول الحق نسيان الآخرة . إنه لم يبايع معاوية حتى شرط أن يؤتيه اتية ، ويرضخ له على ترك الدين رضيخة[1] .

فالامام في كلامه هذا يفضح ابن العاص في ثلاثة أمور ، يكفيه واحدة منها لتجعله محتقراً .

الأمر الأول أنه إبن نابغة. ذكر الزمخشري في كتاب ربيع الأبرار : كانت النابغة أم عمرو بن العاص أمَة لرجل من عنزة ، فسبيت فاشتراها عبد الله بن جدعان التيمي بمكة ، فكانت بغياً ثم أعتقها ، فوقع عليها أبو لهب بن عبد المطلب ، وأميَّة بن خلف الجُمحي ، وهشام بن المغيرة المخزومي ، وأبو سفيان بن حرب ، والعاص بن وائل السهمي في طهر واحد . فولَدت عمرواً ، فادّعاه كلهم فحكمت أمه فيه فقالت : هو من العاص بن وائل وذلك لأن العاص بن وائل كان ينفق عليها كثيراً .

---

(١) النهج ج ١ - ص ١٤٧

الأمر الثاني : كشفه سوءَته يوم صفين لينجُوَ من سيف علي ، ذكر نصر بن مزاحم في كتابه (صفين) : لما اختلطت الصفوف ـ يوم صفين ـ لقي عمرو بن العاص علياً فحمل عليه برمحه ، فتقدم علي عليه السلام وهو مختَرِط سيفاً معتقل رمحاً ، فلما رهقه هَزَّ فرسه ليعلوَ عليه ، فألقى عمرو بن العاص عن فرسه إلى الأرض شاغراً برجليه ، كاشفاً عورته ، فانصرف عنه لافتاً وجهه مستديراً له .

الأمر الثالث : بيعَه دينه لمعاوية مقابل مصر . ذكر إبن أبي الحديد أن معاوية استشار أخيه عُتبة بن أبي سفيان ـ وذلك لما أتاه كتاب علي عليه السلام يدعوه للبقية ـ فقال له : إستعن بعمرو بن العاص فإنه من قد علمت في دهائه ورأيه ، وقد اعتزل عثمان في حياته وهو لأمرك أشد آعتزالاً إلا أن يثمَّن له دينه فسيبيعك ، فإنه صاحب دنيا .

مساومة عمرو :

عمرو بن العاص لا يقل دهاء عن معاوية لذلك اختاره ليكون له سنداً في حربه مع علي ولكن عمروا شرط عليه أن يُقطعه مصر ثمناً لذلك ، فوافق معاوية ، وقد فضح الامام هذا الاتفاق وما دُفع ثمناً له حيث يقول في حق عمرو :

ولم يبايع حتى شرط أن يؤتيه على البيعة ثمناً ،
فلا ظفرت يد البائع وخزيت أمانة المبتاع[1] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٦٧

وفي كتاب للامام يوبخ فيه عمرواً ، كتب عليه السلام .

فإنك جعلت دينك تبعاً لدنيا أمرىء مهتوك ستره يشين الكريم بمجلسه ويسفّه الحليم بخلطته ، فاتبعت أثره وطلبت فضله ، اتباع الكلب للضرغام ، يلوذ إلى مخالبه وينتظر ما يُلقى إليه من فضل فريسته فأذهبت دنياك وآخرتك[1] .

ماذا يريد معاوية :

إن مطامع معاوية لا تنحصر في الشام ، فهو كان يتطلع إلى خلافة المسلمين العامة ، وكان يأمل أن تصل إليه بعد مقتل عثمان ـ وسنثبت هذا الكلام في حينه ـ وأما وقد فاتته الخلافة العامة فليرضَ بالشام مؤقتاً بالاضافة إلى مصر لأنه كان قد وعد بها ابن العاص . فطرح هذا الرأي على جرير ـ وكان لا يزال عنده ـ فاقترح عليه أن يكتب إلى الإمام « أن يجعل لي الشام ومصر جباية ، فإذا حضرته الوفاة لم يجعل لأحد بعده في عنقي بيعه وأسلم له هذا الأمر »[2] . ولكن الامام بالطبع رفض هذا الاقتراح .

وبالرغم من هذا الرفض فإن معاوية لم يسأم بل كتب إلى الإمام ثانية يطلب إليه الشام فكان جواب الامام أن كتب إليه :

فأما طلبك إليَّ الشام فإني لم أكن لأعطيك اليوم ما منعتك امس[3] .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٦٤

(٢) ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ٨٤

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ١٦

وهذا الرفض المتكرر من الأمام لم يكن ليثني معاوية عما أراده ، فبعد أن ذاق حلاوة الملك طيلة سبعة عشر سنة ، لم يكن من السهل عليه أن يتركه ويتجرد من كل ما ادّخره ليعيش حياة الانسان العادي المأمور بعد أن كان هو الآمر .

وكان احتجاجه في ادعائه عدم لزوم بيعة الامام له يتلخص في نقطتين . النقطة الأولى ، ادعاء عدم لزوم بيعة الامام له . لأنها لم تكن عن رضى كافة المسلمين . والنقطة الثانية : اتهام الامام بدم عثمان . وقد أجاب الامام عن كلا النقطتين ، وفيما يلي نستعرضهما بالتفصيل .

تمامية بيعة الامام :

ذكرنا فيما سبق كيفية مبايعة الامام بعد مقتل عثمان . وقد تبيّن لنا أنها اشمل بكثير من بيعة أبي بكر ، حيث أن بيعته قد فرضتها فئة خاصة من الصحابة على بقية الناس ، بينما بيعة الامام كانت من الناس مباشرة . فكانت تتحلى بكثير من الديمقراطية . ولكن مع ذلك فإن معاوية يرفض بيعة الامام بادعائه أنها غير تامة فلا تلزمه ، فالذين بايعوه حتى لو كانوا كل الناس فإن مبايعتهم لا تلزمه بشيء طالما إنه لم يبايع ، وطالما أن أهل الشام يدينون له بالطاعة ، فيحتج عليه الامام فيقول في كتاب له إليه :

إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر

وعثمان على ما بايعوهم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رِضى ، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردّوه إلى ما خرج منه ، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاّه ما تولّى[1] .

ومن كتاب آخر له أيضاً :

لأنها بيعة واحدة لا يُثنى فيها النظر ، ولا يستأنف فيها الخيار ، الخارج منها طاعن ، والمروّي فيها مداهن[2] .

ويقول في خطبة له :

ولعمري لئن كانت الامامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس فما إلى ذلك سبيل ، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها ، ثم ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار[3] .

ففي كلام الامام في المواضع الثلاث المتقدمة ، ردٌ قاطع على ما يحتجّ به معاوية ، من أن بيعة الامام لا تلزمه طالما أنه لم يعترف بها ، إذ

---

(١) النهج ج ٢ - ص ٧

(٢) النهج ج ٢ - ص ٨

(٣) النهج ج ١ - ص ٣٢١

يكفي في صحة وتمامِيَّة بيعة الامام أن يبايعه أهل الحِلِّ والعقد الحاضرين . وأما أن لا تنعقد أمامته إلا بحضور كافة المسلمين فهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً . فإذا ما تمّت مبايعة أهل الحل والعقد ، فليس للذين شهدوا البيعة أن يتراجعوا وينقضوها ـ كطلحة والزبير وأتباعهما ـ كما ليس للغائب الذي لم يحضرها أن يدّعي أن البيعة لا تلزمه ـ كمعاوية ـ وإذا ما ادّعى أحد ذلك فإن الواجب على المسلمين أن يجاهدوه حتى يدخل فيما دخل فيه الناس .

والذي تجدر الاشارة إليه هنا أن احتجاج الامام إنما هو من قبيل إلزام الخصم بما ألزم به نفسه فلا يعني أبداً أن الامام يعتقد بأن الطريق الصحيح للخلافة إنما هو بمبايعة الناس ، إذ تقدم معنا أن الخلافة منصب إلهي يعينه النبي بنفسه .

التبرؤ من دم عثمان :

لقد تمكن معاوية من إقناع أهل الشام أن عثمان قُتل مظلوماً ، وأنه هو المسؤول عن المطالبة بدمه لمكان قرابته منه . فالتفَّ حوله أهل الشام وبايعوه على المطالبة بدمه . وقد اغتنمها معاوية فرصة ليثير الناس على عليّ عليه السلام بأن جعل الإمام مسؤولاً عن تسليم قَتَلَة عثمان . وقد كتب إلى الإمام : « وقد أبى أهل الشام إلا قتالك حتى تدفع إليهم قتلة عثمان ، فإن فعلت كانت شورى بين المسلمين »[1] . وجعل يكرر طلبه هذا ويصر عليه . وكان الامام يجيبه في كل مرة بالرفض ، فكتب إليه مرة :

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٣ ـ ص ٨٨

وأما ما سألت من دفعِ قتلة عثمان إليك ، فإني نظرت في هذا الأمر ، فلم أره يسعني دفعهم إليك ولا إلى غيرك[1] .

وكتب إليه ثانية ، فاضحاً غايته الحقيقية من المطالبة بدم عثمان ، حيث يقول عليه السلام :

وزعمت أنك جئت ثائراً بعثمان ، وقد علمت حيث وقع دم عثمان ، فاطلبه من هناك إن كنت طالباً[2] .

وفي كتاب ثالث كتب عليه السلام :

وقد أكثرت في قتلة عثمان ، فادخل فيما دخل فيه الناس ، ثم حاكِم القوم إليَّ أحملك وإياهم على كتاب الله تعالى ، وأما تلك التي تريد فإنها خدعة الصبي عن اللبن[3].

لو أراد معاوية بالفعل المطالبة بدم عثمان والإقتصاص من قتلته لوجب عليه البدء بطلحة والزبير ، حيث كانا ـ كما قدّمنا ـ من أشد المحرّضين عليه . ولكنه على العكس من ذلك اتخذهما له عوناً وبايع ـ كما يزعم ـ لهما بالخلافة . فما يريده معاوية هو شيء وراء ذلك ، إنه يريد من الإمام إقراره على الشام ، وما مطالبته بدم عثمان إلا وسيلة

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٩

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١١

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ١٢٤

آتخذها لتحقيق ذلك ، فكأنه يريد تهديد الإمام بأنه إذا لم يترك له ما أراده فإنه سيواجه متاعب كثيرة مع أهل الشام المطالبين بدم عثمان الإمام المقتول ظلماً . ولكن أنَّى للامام أن يخضع للتهديد .

وإزاءَ رفض الامام المتكرر تسليم قتلة عثمان ، إنتقل معاوية إلى الخطوة التالية ، وذلك بأن جعل الامام موضع التهّمة ، حيث أن قتلة عثمان بين يديه - كما يزعم معاوية - وهو يدافع عنهم ويرفض الاقتصاص منهم ، واي تبرير لذلك الا ان يكون راضياً عن فعلهم أو ربما شريك لهم ؟

رفض الإمام أعطى معاوية فرصة عظيمة لإقناع أهل الشام بأن الخليفة الجديد مشارك بدم عثمان ، لذلك يجب رفض بيعته ، وقتاله كأي متهم آخر . وأخذت كتب معاوية تتوالى على الإمام ، فكتب إليه مرة : « ثم لم تكن أشدُّ منك حسداً لإبن عمك عثمان ، نشرت مقابحَه وطويت محاسنه وطعنت في فِقْهِه ، ثم في دينه ، ثم في سيرته ثم في عقله ، وأغريت به السفهاء من أصحابك وشيعتك ، حتى قتلوه بمحضر منك ، لا تدفع عنه بلسان ولا يد »[1] وفي كتاب آخر كتب معاوية : « ولكنك أغريت بعثمان المهاجرين ، وخذَّلت عنه الأنصار ، فأطاعك الجاهل ، وقوِي بك الضعيف »[2] .

لقد أصبح الإمام نتيجة مغالطات معاوية ، في موضع التهمة بنظر أهل الشام حتى أنه أصبح بحاجة إلى تبرير ساحته ، ولهذا كتب إلى معاوية :

---

(١) ابن أبي الحديد ج ١٥ - ص ١٨٦

(٢) ابن أبي الحديد ج ٣ - ص ٨٨

ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك ، لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان ، ولتعلمنَّ أني كنت في عزلة عنه إلا أن تتجنَّى ما بدا لك[1] .

وفي جواب على كتاب معاوية السابق ، كتب عليه السلام :

ثم ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان فلك أن تُجاب عن هذه لرحِمك منه ، فأيُّنا كان أعدى له وأهدى إلى مقاتله ، أمَّن بذل له نصرته فاستقعده واستكفَّه ، أمَّن استنصره فتراخى عنه وبثَّ المنون إليه حتى أتى قدره عليه[2] .

ففي نفس الوقت الذي يدافع به الامام عن نفسه ويثبت براءته ، نراه يتهم معاوية بالمشاركة بقتل عثمان ، فالمشاركة ـ كما قلنا ـ ليس من الضروري أن تكون بالمباشرة ، بل يكفي في مُسمَّاها القعود عن المناصرة حين يكون الإنتصار ممكناً .

روى البلاذِري كما في شرح ابن أبي الحديد : « ولما أرسل عثمان إلى معاوية يستمدُّه ، بعث يزيد بن أسد القصري وقال له : إذا أتيت ذا خشب فأقم بها ، ولا تتجاوزها ، ولا تقل : الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، فإنني أنا الشاهد وأنت الغائب فأقام بذي خشب حتى قُتل عثمان فاستقدمه حينئذ معاوية ، فعاد إلى الشام بالجيش

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ٧

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ٣٤

الذي كان أُرسل معه »[1] .

إلى هذا أشار الامام بخذل معاوية لعثمان ، ولكن معاوية أراده أن يبقى خارجاً لسبب يتّضح لدينا بعد قليل ، ومن كتاب آخر إلى معاوية يقول عليه السلام فيه :

فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك ، وخذلته حيث كان النصر له[2] .

وهذه العبارة تفضح معاوية في نقطتين الأولى : أن معاوية خذل عثمان حين كان بحاجة إلى نصرته ، والثانية : أنه قام يطالب بدمه وينتصر له حين رأى أن ذلك يدعمه ويساعده من أجل جمع الناس حوله .

وأما سبب قعود معاوية عن نصرة عثمان ـ بالرغم من أنه كان أول المستفيدين منه ـ هو نفس السبب الذي دعا طلحة والزبير للتحريض عليه ، أي الطمع بالخلافة .

فمعاوية أيضاً كان يطمع بالخلافة ، ففي تتمة حديث البلاذري السابق الذي نقلناه عن شرح ابن أبي الحديد نجده يقول في تبرير موقف معاوية من عثمان : وإنما صنع ذلك معاوية ليقتل عثمان فيدعو إلى نفسه .

---

(١) شرح ابن ابي الحديد ج ١٦ ـ ص ١٥٤ .

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ٦٢

وكان معاوية يقول أنه ليس أحدٌ أقوى مني على الإمارة[1] . وطمع معاوية بالخلافة بدأ منذ ذلك اليوم الذي دعا فيه عثمان ولاته للتشاور فيما يجب عليه فعله لإخماد نقمة الناس عليه ، وكان معاوية قد أشار على عثمان بمرافقته إلى الشام ، أو بأن يرسل إليه جيشاً يحميه ، ولكنه رفض ، حينذاك قال له معاوية : والله لَتُغتالنَّ . فقال عثمان : حَسْبِيَ الله ونعم الوكيل[2] .

ومنذ ذلك اليوم عرف معاوية أن عثمان مقتول ، وكان يرى نفسه أولى الناس بالأمر بعده ، فالشام بيده وأهلها على طاعته ، وليس أحد من ولاة عثمان مثله .

ولكن ما حدث أن الناس بايعوا علياً ، فكانت صدمة عنيفة لمعاوية فخرج يطالب بدم عثمان .

وجوب قتال القاسطين :

بعد أن أوضح عليه السلام ضلال معاوية ومن اتبعه . وأن بيعته لازمة في أعناقهم ، خلص من ذلك الى أن قتالهم واجب لا يمكن التهرب منه ، فكان يقول لاصحابه :

ولقد ضربت أنف هذا الأمر وعينه ، وقلبت ظهره وبطنه ، فلم أر لي الا القتال أو الكفر[3] .

ويقول أيضاً :

---

(١) ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ١٣٩

(٢) المصدر السابق ج ٢ ـ ص ١٣٩

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٩٤

وقد قلبت هذا الأمر ، بطنه وظهره ، فما وجدتني يسعني الاقتالهم أو الجحود بما جاءَني به محمد ﷺ فكانت معالجة القتال أهون عليّ من معالجة العقاب ، وموتات الدنيا أهون عليّ من موتات الآخرة[1] .

يشير في ذلك الى أخبار النبي له بأنه يقاتل بعده الناكثين والقاسطين والمارقين ، وهذا الاخبار في الحقيقة هو عبارة عن أمر له بذلك . وكان الامام يدرس الوضع الذي هو فيه محاولاً إيجاد المخرج الذي يُبعد شبح الحرب ويعفيه منها ، ولكنه في كل مرة كان يجد أن الحرب هي القرار الوحيد الذي يجب عليه اختياره ، بل كانت تفرض نفسها عليه فَرضاً ، بالرغم من محاولاته الكثيرة لايجاد مخرج غيرها . فنراه يكتب الى معاوية المرة تلو الأخرى في محاولة لاقناعه بالرجوع عن غيّه ، ومن جملة ما كتب اليه عليه السلام :

فاتق الله فيما لديك ، وانظر فِي حقِّه عليك ، وارجع الى معرفة مالا تعذر بجهالته[2] .

فاتق الله يا معاوية في نفسك ، وجاذب الشيطان قيادك ، فإن الدنيا منقطعة عنك ، والآخرة قريبة منك[3] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ١٠٣

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ٣٦

(٣) النهج ج ٢ ـ ص ٥٧

فاتق الله في نفسك ، ونازع الشيطان قيادك ، واصرف الى الآخرة وجهك ، فهي طريقنا وطريقك[1] .

إلى غير ذلك من المواعظ التي لن نطيل بذكرها ، ولكن معاوية لم يكن يزداد إلا اصراراً على موقفه ، فكان يردّ على الامام واعظاً إياه بدوره بالرجوع عن غيّه . وذلك كله لم يكن ليدخل اليأس الى قلب الامام ، فاستمر في محاولاته لحقن الدماء ، فكتب الى معاوية وقد دعاه الى الحرب :

وقد دعوت الى الحرب ، فدع الناس جانباً واخرج اليّ ، وأعف الفريقين من القتال[2] .

اقتراح منصف من الامام ، أن يتبارز مع معاوية وأيّ الشخصين كانت له الغلبة فإنه يكون الخليفة ، وعلى كل حال تحقن دماء المسلمين ، وبطبيعة الحال رفض معاوية هذا العرض فهو يعرف سيف ابن ابي طالب ، ويدرك أن لا أمل له معه .

وعندما التقى عسكر علي بعسكر معاوية في صفين . أوصى عليه السلام عسكره فقال :

لا تقاتلوهم حتى يبدؤكم ، فإنكم بحمد الله على حجة وترككم ايّاهم حتى يبدؤكم حجة أخرى لكم

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١١٢

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١١

عليهم ، فإذا كانت الهزيمة باذن الله فلا تقتلوا مدبراً ولا تصيبوا معوراً ، ولا تجهزوا على جريح[1] .

وكل ذلك في محاولة للاقتصار على أقل عدد من الضحايا . ويمكننا تلخيص موقف الامام ومعاوية ورأي كل منهما في الحرب ، بما كتبه عليه السلام الى أهل الامصار يقص عليهم ما جرى يوم صفين :

فقلنا تعالوا نداوي ما لا يدرك اليوم باطفاء النائرة ، وتسكين العامة ، حتى يشتد الأمر ويستجمع ، فنقوى على وضع الحق مواضعه ، فقالوا بل نداويه بالمكابرة[2] .

لقاء صفّين :

إذا كانت وقعة الجمل قد أنهت أمر الناكثين ، فإن وقعة صفين قد خلقت أعداء جدد للامام كانوا أشدّ عليه من معاوية وأصحابه ، حتى أنهم ألهوه عن معركته الأساسية ضد القاسطين ، أولئك هم الخوارج .

ففي صفين ، عقيب ليلة الهرير وبعد أن ظهرت علامات الانكسار والهزيمة على جيش الشام وأدرك معاوية ان نهاية القتال لصالح الامام قد باتت أكيدة وقريبة ، جاء الى شريكه عمرو بن العاص يستشيره فيما يجب فعله ، وكان عمرو بن العاص قد حسب لهذه اللحظة حسابها وأعد لها خطتها ، فاقترح على معاوية ما كان

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١٤

(٢) النهج ج ٢ ـ ص ١١٤

قد فكّر به حيث قال : « ألقِ إلى القوم أمرا إن قبلوه آختلفوا ، وإن ردّوه آختلفوا ، أدعهم إلى كتاب الله حكماً بينك وبينهم ، فإنك بالغ به حاجتك في القوم[1] .

وقد حدث ما توقّعه ابن العاص ، فما إن أبرز أهل الشام المصاحف على رؤوس الرماح مطالبين أهل العراق النزول عند حكمها حتى وقع الخلاف في جيش علي عليه السلام . قال إبن أبي الحديد : « فاختلف أصحاب علي عليه السلام في الرأي ، فطائفة قالت القتال ، وطائفة قالت المحاكمة إلى الكتاب ولا يحل لنا الحرب ، وقد دُعينا إلى حكم الكتاب . فعند ذلك بطلت الحرب ووضعت أوزارها[2] .

وعلى الفور أدرك علي عليه السلام أبعاد هذه المؤامرة الجديدة ، فبادر قومه بقوله : أيها الناس إني أحق من أجاب إلى كتاب الله ولكن معاوية وعمرو بن العاص ، وإبن أبي مُعيط ، وإبن أبي سرح وإبن مسلمة ، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، إني أعرف بهم منكم ، صحبتهم صغاراً ورجالاً ، فكانوا شر صغار وشر كبار ، ويحكم إنها كلمة حق يُراد بها باطل ، إنهم ما رفعوها أنّهم يعرفونها ويعملون بها ولكنها الخديعة والوهن والمكيدة ، أعيروني سواعدكم وجماجمكم ساعة ، فقد بلغ الحق مقطعه ، ولم يبق إلا أن يُقطع دابر الذين ظلموا .

---

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ٢١٠

(٢) ج ٢ ـ ص ٢١٢

حينئذ جاءه عشرون ألفاً من أصحابه ونادوه بإسمه لا بإمرة المؤمنين : « يا عليّ أجب القوم إلى كتاب الله إذ دُعيت إليه ، وإلا قتلناك كما قتلنا ابن عفان ، فوالله لنفعلنَّها إن لم تجبهم » . وحاول الإمام افهامهم بأن الأمر كله خديعة وغدر ولكن آذانهم صُمَّت عن سماع ما يقول ، فقالوا : فابعث إلى الأشتر ليأتينَّك وكان الأشتر قد شارف على معسكر معاوية ليدخله . ولن نطيل بذكر ما دار من الجدال والإحتجاج داخل معسكر أهل العراق فإن هذا محله الفصل التالي الذي نتحدث به عن الخوارج . ولكن ما يهمنا هنا أن نقول أن مكيدة عمرو بن العاص قد نجحت وتوقف القتال نهائياً . ولم تمضِ أيام حتى تبيَّن صدق ما أخبر به الامام من خديعة معاوية فكان لا بد من الرجوع للحرب .

موازنة بين القوى :

وقفة قصيرة نحاول فيها استيضاح مدى استعداد كل من الفريقين لخوض معركة ثانية يكون فيها الحسم لصالح أحد الفريقين . فأيهما أكثر آستعداداً لمثل هذه الحرب ، معسكر أهل الشام بقيادة معاوية ، أو معسكر أهل العراق بقيادة علي عليه السلام ؟ . . .

بالنسبة لمعاوية فإنه رجع من صفين كما ذهب إليها ، كله ثقة بنفسه وبقومه . وأما علي عليه السلام فإنه عاد بجيش منقسم على نفسه . وقد حاول تنظيم أموره من جديد والعودة إلى ما كانت عليه أحوال جيشه قبل الحرب ، ولكنه لم يفلح . فإن الفئة التي خرجت عليه في صفين قد أستمرت في موقفها حتى بعد أن تبيَّن لها خديعة معاوية وضلاله ، وكانت هذه الفئة ـ وهي التي تعرف بالخوارج ـ أشد

عليه وأخطر من معاوية وأهل الشام ، لذا آنصرف الامام لحربهم في الوقت الذي كان فيه معاوية يسترد أنفاسه ، ويُعِدُّ نفسه من جديد لحرب حاسمة .

وعندما آنتهى الامام من الخوارج والتفت إلى معاوية من جديد كانت الظروف قد تغيرت كثيراً بالنسبة إليه . ففي الوقت الذي أنهكت فيه الحرب مع الخوارج جيش الامام كان معاوية يعزِّز إمكانياته باستمالته بعضاً من أصحاب الامام ، وذلك بإغرائهم وترغيبهم . فكانوا يتسللون إليه لينضموا إلى صفوفه وعندما علم الامام بأمر هؤلاء كتب إلى عامله على المدينة سهل بن حنيف الأنصاري كتاباً جاء فيه :

أما بعد فقد بلغني أن رجالاً ممن قِبلك يتسللون إلى معاوية ، فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم ويذهب عنك من مدَدِهم ، فكفى لهم غَيا ولك منهم شافياً[1] .

وقد فضح عليه السلام سبب هروبهم إلى معاوية فيقول في تتمة كتابه المتقدم :

وإنما هم أهل دنيا مُقبلون عليها ومهطعون إليها ، وقد عرفوا العدل ورأوه وسمعوه ورعوه ، وعلموا أن الناس عنده في الحق أسوة فهربوا إلى الإثرة ، فَبُعداً لهم وسحقاً .

---

(١) النهج ج ٢ ـ ص ١٣١

وأما الباقون مع الامام فإنهم لم يكونوا خيراً من المتسللين ، إذ لم يكن يرجى منهم فائدة بسبب تشبّثهم واختلافهم في الرأي ، فهم حتى غير متفقين على محاربة معاوية وكل منهم يذهب إلى رأي ويعمل على طبقه ، بخلاف قوم معاوية ، وقد وبّخهم الامام على ذلك وعيّرهم بقوم معاوية ؛ فيخاطبهم بقوله :

والله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم[1] .

فوا عجباً والله يميت القلب ويجلب الهمّ من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقِكم عن حقكم[2] .

وقد بلغ التفرق والتشتت في جماعة الامام مبلغاً عظيماً ، حتى كانوا كما يناديهم الامام :

أيها الناس المجتمعة أبدانهم المختلفة أهواؤهم[3] .

أيتها النفوس المختلفة والقلوب المتشتتة[4] .

وبالاضافة الى تشتت آراؤهم وأهواؤهم ، كانوا لا يستمعون الى إمامهم إلا كفرد منهم . فلا يرون له حقّ الطاعة إذا أمر ، ولا الاجابة

---

(١) النهج ج ١ ص ٦٤

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٦٩

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٧٣

(٤) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٨

له إن أراد . وفي المقابل فإن قوم معاوية قد بايعوه على كل ما يريد ، فلا يناقشونه في أمر أبداً ، ومع هذه الحال ـ لو استمرت ـ فإن النصر لمعاوية وقومه بلا شك ، وبهذا يقول الامام :

وإني والله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم ، وبمعصيتكم أمامكم في الحق وطاعتهم أمامهم بالباطل ، وبأدائهم الأمانة الى صاحبهم وخيانتكم[1] .

صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه ، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه[2] .

ونخلص من هذه الفقرة بأن معاوية يتفوق بنقطتين : الأولى : هي اجتماع قومه واتفاقهم على حرب أهل الكوفة . والثانية : هي اطاعتهم العمياء له . بينما الامام يفتقر الى هذين الأمرين ، وهو عليه السلام يدرك مدى خطورتهما ، لذلك تمنى لو أن معاوية يستبدله بقومه كل عشرة منهم بواحد من أهل الشام ، قال عليه السلام :

لوددت والله أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم فأخذ مني عشرة منكم وأعطاني رجلاً منهم[3] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٦٤

(٢) النهج ج ١ ـ ص ١٨٨

(٣) النهج ج ١ ـ ص ١٨٩

وبعد هذا فأي مجال يبقى للبحث عن مدى احتمالات النصر لدى كل من الفريقين ؟

استفزازات معاوية :

هذا الوضع الذي شرحه الامام قد أدركه معاوية أيضاً ، لذلك سقطت هيبة الامام وقومه عنده ، وزالت خشيتهم من قلبه ، لذلك لم يكن يتحرّج من استفزازهم كلما أراد ، فيعقد الألوية ويرسلها لضرب كل من يدين لعلي بالطاعة ، وكان عليه السلام يتوقّع من معاوية ذلك . فأمر قومه باستباق معاوية وغزوه قبل أن يغزوهم ، ولكنه قد ابتلى بمن لا يطيع ، وبعد غزو الأنبار من قبل عمّال معاوية ، ذكّرهم عليه السلام بما كان قد أشار عليهم به ، فقال :

ألا وإني قد دعوتكم الى قتال هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً ، وسراً وإعلاناً ؛ وقلت لكم اغزوهم قبل أن يغزوكم ، فوالله ما غزي قوم في عقر دارهم الاّ ذُلّوا ، فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنّت الغارات عليكم ، وملكت عليكم الأوطان[1] .

قال ابن أبي الحديد : بعث معاوية بسر بن أرطأة الى اليمن في جيش كثيف ، وأمره أن يقتل كل من كان في طاعة علي عليه السلام . فقتل خلقاً كثيراً[2] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٦٨

(٢) شرح النهج ج ١ ـ ص ٣٤٠

كان لمعاوية غزوات كثيرة على أطراف البلدان التي تدين بالطاعة لعلي ، ولسنا هنا في معرض استقصائها بأجمعها ، بل نقتصر منها على الغزوات التي نجد في نهج البلاغة تعليقاً عليها، فمن هذه الغزوات تلك التي كانت على اليمن . وقد علم الامام بشأن هذه الغزوة قبل وصول الجيوش المغيرة الى اليمن ، فقام خطيباً في قومه وقال :

أنبئت بسراً قد أطلع اليمن ، وإني والله لأظن . . . . . [1] .

إلى آخر كلامه في محاولة لحثهم على أن ينفروا الى اليمن لملاقاة الجيوش المغيرة ، ولكن دون جدوى .

وغزوة أخرى لمعاوية كانت على الأنبار ، ذكرها ابن أبي الحديد ، فقال : ارسل معاوية بطلب سفيان بن عوف الغامدي وقال له : إني باعثك في جيش كثيف ذي أداة وجلادة ، فالزم لي جانب الفرات حتى تمر بهيت ، فتقطعها ، فإن وجدت بها جنداً فأغر عليهم ، وإلا فامض حتى تغير على الأنبار ، فإن لم تجد بها جنداً فامض حتى توغل في المدائن . . . فاقتل من لقيته ممن ليس هو على مثل رأيك ، واضرب كل من مررت به من القرى ، واحرَب الأموال ، فإن حَرَب الاموال شبيه بالقتل ، وهو أوجع للقلب [2] .

ونفذ سفيان ما أمره به مولاه ، وزاد من عنده . فعاد الامام يخطب

---

(١) النهج ج ١ - ص ٦٤

(٢) شرح النهج ج ٢ - ص ٨٥

قومه طالباً منهم التحرك وعارضاً أفعال معاوية ، فيقول :

وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار ، وقد قتل حسان بن حسان البكري وأزال خيلكم عن مسالحها ، ولقد بلغني ان الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والاخرى المعاهدة ، فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعاثها ، ما تمتنع منه إلا بالاسترجاع والاسترحام . ثم انصرفوا وافرين ما نال رجلاً منهم كلم ، ولا اريق لهم دم[1] .

ولكن موقف قومه لم يكن بأفضل مما سبق ، فبدل أن تثير هذه الغارات فيهم الحماس لمجاهدة معاوية ، كانت على العكس من ذلك تثير في أنفسهم الرعب والخوف ، فأخذوا يلوذون الى معاوية ، ويلتجئون اليه خوفاً من سيفه ، كما أراد معاوية وكما توقّع ، حيث أن هدفه من هذه الغارات لم يكن سوى هذا الأمر ، فنجده يقول في حديثه السابق لسفيان :

إن هذه الغارات يا سفيان على أهل العراق ترعب قلوبهم ، وتفرح كل من له فينا هوى منهم ، وتدعو الينا كل من خاف الدوائر .

وإنصافاً لأهل العراق يجب أن نشير هنا الى أن موقفهم المتخاذل مع الامام ، كان وليد ظروف قاهرة أرغمتهم على ذلك . وإلا فليس

---

(١) النهج ج ١ - ص ٦٨

من طباعهم الجبن والخوف ، فهم كانوا من أشدّ الناس مع الامام يوم الجمل ، ولقد اعترف لهم بجميلهم عندما أرسل لهم كتاباً يشكرهم فيه ، كما قدّمنا . وكذلك في حرب صفين ضد معاوية ، كاد الامام يحقق النصر النهائي بسيوفهم العنيدة لولا خديعة معاوية ، ونفس الموقف وقفوه مع الامام يوم النهروان عندما قضى على الخوارج بهم . ولكن هذه الحروب المتكررة قد أرهقتهم وأتعبتهم ، لذلك كانوا يهربون من الحرب مجدداً ، وهذا ما أدركه عليه السلام فيهم ، ولذا قال :

أيها الناس إنه لم يزل أمري معكم على ما أحب حتى نهكتكم الحرب ، وقد والله أخذت منكم وتركت . . . وقد احببتم البقاء وليس لي أن أحملكم على ما تكرهون[1] .

وبالنتيجة ، لم يتمكن الامام من تهيئة جيش يسير به الى أهل الشام ، بالرغم من أنه قضى بقية حياته في حثّ قومه على تنفيذ ما طلبه منهم ، وكان يتألم لذلك أشد الألم حتى أنه قال في قومه :

اللهم إني مللتهم وملّوني ، وسئمتهم وسئموني ، فابدلني بهم خيراً منهم ، وأبدلهم بي شراً منّي[2] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤٢١

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٦٤

وقال في سحرة، اليوم الذي ضرُب فيه :

ملكتني عيني وأنا جالس ، فسنح لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله ماذا لقيت من أمتك من الاود واللدد ، فقال : ادع عليهم . فقلت : أبدلني الله بهم خيراً منهم ، وأبدلهم بي شراً مني[1] .

هذا ما كان من أمر الامام مع القاسطين ، معاوية وأصحابه ، وأما المارقون الذين أنجبتهم حرب صفين ، فالحديث معهم في الفصل التالي .

---

(١) النهج ج ١ - ص ١١٨

الفصل العاشر

المارقون

المارقون هم الخوارج . وهم الفئة الثالثة التي أُمِر عليه السلام بقتالها .

عودة الى صفّين :

في ذلك اليوم من صفين ، وعقيب ليلة الهرير الشهيرة ، كان بزوغ الخوارج . أولئك الذين حوّلوا النصر الوشيك للامام الى هزيمة منكرة . وذلك عندما رفعت المصاحف في صفوف أهل الشام باشارة من عمرو بن العاص لما رأى الاشتر على مشارف معسكر صاحبه معاوية .

لقد أظهر أهل الشام الدعوة الى حكم القرآن لانهاء القتال ، فحمل الخوارج هذا الشعار وجاؤوا علياً يطالبونه بالنزول عند حكم القرآن . وقد حاول عليه السلام اقناعهم بأن القوم ليسوا أهل قرآن وإنما هي خديعة ولكن دون جدوى . فالتفوا حوله ـ وكان عددهم يقارب العشرة آلاف ـ وهدّدوه بأن ينقلبوا عليه إذا لم يوقف القتال فوراً . فاضطر عليه السلام للنزول عند رغبتهم كارهاً مضطراً . وقد

ذكرهم عليه السلام بموقفه وموقفهم من رفع المصاحف ، بعد أن تبيّنت الخديعة :

ألم تقولوا عند رفعهم المصاحف حيلة وغيلة ومكراً وخديعة ، أخواننا وأهل دعوتنا استقالونا واستراحوا الى كتاب الله سبحانه فالرأي القبول منهم والتنفيس عنهم . فقلت لكم هذا أمر ظاهره إيمان وباطنه عدوان ، وأوله رحمة وآخره ندامة ، فأقيموا على شأنكم وألزموا طريقتكم ، وعضوا على الجهاد بنواجذكم ، ولا تلتفتوا الى ناعق نعق ، إن أجيب أضلّ ، وإن ترك ذلّ[1] .

وبعد توقف القتال كتب معاوية الى علي كتاباً جاء في جملته :

وقد دعوتك الى أمر لنا ، ولك فيه حياة وعذر ، أن نحكم بيني وبينك حكمين مرضيين ، أحدهما من أصحابي والآخر من أصحابك ، فيحكمان بيننا بما أنزل الله[2] .

ووافق علي على طلب معاوية ، فبعث جماعة من قراء أهل العراق ، وبعث معاوية جماعة من قراء أهل الشام ، فاجتمعوا وتدارسوا أمرهم ، وعاد كل فريق الى قومه ، أما قراء أهل الشام فأعلنوا أنهم اختاروا عمرو بن العاص ليكون الناطق باسمهم ، وأما

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٢٥

(٢) شرح ابن أبي الحديد ج ٢ ـ ص ٢٢٥

أهل العراق فقد عيّنوا أبو موسى الأشعري لهذه المهمة . وبالطبع فإن الامام لم يوافق على هذا الاختيار بسبب موقفه المعادي للامام عندما استنفر أهل الكوفة للحاق به لحرب الجمل ، وقد بيّن عليه السلام لهم ذلك فقال :

ألا إن القوم اختاروا لأنفسهم أقرب القوم مما تكرهون ، وإنما عهدكم بعبد الله بن قيس بالأمس يقول : (إنها فتنة فقطّعوا أوتاركم وشيموا سيوفكم) فإن كان صادقاً فقد أخطأ بسيره غير مستكره ، وإن كان كاذباً لزمته التهمة ، فادفعوا في صدر عمرو بن العاص بعبد الله بن عباس ، وخذوا مهل الايام ، وحوطوا قواصي الاسلام[1] .

ولكن جماعة القراء رفضوا عبد الله بن عباس ، فاقترح عليهم الامام الاشتر ، ولكنهم رفضوا أيضاً وأصرّوا على أبي موسى . حينئذ وافق الامام مكرهاً غير مختار .

وعندما تمت موافقة الفريقين على الاشعري وابن العاص ، كتب أهل العراق وأهل الشام كتاباً يقررون فيه ما اتفقوا عليه ، وكان من جملته النص على الموادعة وترك القتال سنة كاملة ، يجب على الحكمين خلالها أن يجتمعا ويحكما بما في كتاب الله وسنة نبيّه .

وبعد أن تم الكتاب وشهد عليه الشهود ، حمله الاشعث ومرّ به

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٤٦٥

على صفوف أهل الشام يقرؤه عليهم ، فوافقوا عليه بأجمعهم . ثم قرأه على أهل العراق ، فوافق أكثرهم ، ولكن من بين الصفوف خرجت كلمة تدل على الرفض ، فكان لها ما بعدها ، وهي « لا حكم الا لله » .

لا حكم الاّ لله :

كلمة مبطنة تحمل الدعوة الى الفوضى ، وقد أوضح عليه السلام ما يريده هؤلاء باطلاق هذه الكلمة ، فقال :

كلمة حق يراد بها باطل ، نعم إنه لا حكم الا لله ، ولكن هؤلاء يقولون لا أمرة الا لله[1] .

فمقصودهم بالحكم هو الامرة ، فهم يدعون الى ترك الناس يرعون شؤونهم بأنفسهم دون أن يكون هناك سلطة تحكمهم ، فكانوا يريدون عزل علي ومعاوية وترك الناس وشأنهم ، وهذه الفكرة لازمت دعوتهم الى ذلك الحين الذي اتفقوا فيه على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص . وقد تمكّنوا من عليّ عليه السلام بينما جرح معاوية ، ونجا ابن العاص بأعجوبة أو باتفاق . وقد أدرك عليه السلام ابعاد هذه الدعوة وخطورتها ، ونبه أصحابه الى مغزاها . وحذّرهم من تجاهل معتنقيها ، حتى قال :

إلا من دعا الى هذا الشعار فاقتلوه ، حتى ولوكان

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٩١

تحت عمامتي هذه[1] .

والخوارج عندما طرحوا هذا الشعار أوضحوا مرادهم فيه ، حيث اتبعوه بقولهم : الحكم لله يا علي لا لك ، لا نرضى بأن يحكم الرجال في دين الله ، وإن الله قد أمضى حكمه في معاوية وأصحابه أن يُقتلوا أو يدخلوا تحت حكمنا عليهم[2] .

وردّ عليه السلام على مغالطتهم بقوله :

إنّا لم نحكّم الرجال وإنما حكمنا القرآن . وهذا القرآن إنما هو خطّ مستور بين الدّفتين ، لا ينطق بلسان ، ولا بدّ له من ترجمان ، وإنما ينطق عنه الرجال[3] .

سخرية الموقف :

أصحاب الامام الذين فرضوا عليه وقف القتال بعد أن أوشك على النصر ، والذين أجبروه على تحكيم الاشعري ، عادوا الآن وغيّروا رأيهم في الموضوع . وأرادوا من الامام أن يجيبهم الى رأيهم الجديد ، فقالوا : قد كنّا زللنا وأخطأنا حين رضينا بالحكمين ، وقد بان لنا زللنا وخطؤنا فرجعنا الى الله وتبنا . فارجع أنت يا علي كما رجعنا ، وتب الى الله كما تبنا ، والا برئنا منك[4] .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٣

(٢) شرح النهج ج ٢ ـ ص ٢٣٨ .

(٣) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٠

(٤) شرح النهج ج ٢ ـ ص ٢٣٨

فسخرية الموقف هي في أن الخوارج بعد أن فرضوا رأيهم على الامام في الرجوع عن القتال وقبول التحكيم ، عادوا يفرضون عليه أن ينبذ التحكيم ويعترف على نفسه بالخطأ والكفر حين رضي به ، ويجب عليه التوبة من ذلك . ولكن الامام رفض منهم كلا الامرين . إذ لا يمكن مجاراتهم بهما بأي حال من الأحوال . فهو عندما قبل بالتحكيم بعد إصرارهم عليه كان يتنازل عن حق من حقوقه أو عندما رضي بشخص أبي موسى كان الأمر كذلك . ولكن الموقف الآن تغير ، فليس بإمكانه أن ينكث ما اتفق عليه مع القوم ولذلك أجابهم : ويحكم أبعد الرضا والميثاق والعهد نرجع ، حتى أن بعض أصحابه خاطبه بقوله :

نهيتنا عن الحكومة ثم أمرتنا بها فلم ندرِ أي الأمرين أرشد ؟ . . . فصفق عليه السلام إحدى يديه على الأخرى ثم قال : هذا جزاء من ترك العقدة . . . . [1] .

كما أنه ليس بإمكان الامام الاعتراف على نفسه بالكفر كما يريدون منه لأنه كما قال موبخاً لهم على طلبهم :

أصابكم حاصب ولا بقي منكم آبر ، أبعد إيماني بالله وجهادي مع رسول الله ، أشهد على نفسي بالكفر ؟ . . . لقد ضللت إذاً وما أنا من

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٣٣

المهتدين[1] .

فكيف يعترف على نفسه بالكفر ، من ولد على الفطرة وسبق إلى الايمان والهجرة ؟ ولكنه عندما رأى إصرارهم على طلبهم حاول الاحتجاج عليهم من ناحية أخرى فخاطبهم بقوله :

فإن أبيتم أن تزعموا إلا أني أخطأت وضللت ، فلم تضللون عامة أمة محمد بضلالي ، وتأخذونهم بخطائي وتكفرونهم بذنوبي . سيوفكم على عواتقكم تضعونها موضع البرء والسقم وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب. وقد علمتهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجم الزاني ثم صلى عليه ثم ورّثه أهله ، وقتل القاتل وورّث ميراثه أهله ، وقطع السارق وجلد الزاني غير المحصن ، ثم قسم عليهما من الفيء ونكحا المسلمات . فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذنوبهم وأقام حق الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الاسلام . ولم يخرج أسماءهم من بين أهله[2] .

فالخوارج رأوا أن الاعتراف بالتحكيم معصية كبيرة ، واعتقدوا أن فاعل الكبيرة يعد كافراً ، لذلك ادعوا على علي عليه السلام بالكفر . وطلبوا منه الاعتراف بذلك . وفي احتجاجه عليهم هنا يناقشهم في هذه القاعدة التي يتمسكون بها ، فجاءهم بالأدلة على أن

---

(١) النهج ج ١ - ص ١٠٥

(٢) النهج ج ١ - ص ٢٤٢

فاعل المعصية الكبيرة ليس كافراً .لذلك كنا نراه ﷺ يرجم الزاني المحصن ثم يصلي عليه ويورث أهله ، ويقتل القاتل ثم يورث أهله كذلك ، وكان يقطع يد السارق ، ويجلد الزاني غير المحصن ثم يقسم عليهما من فيء المسلمين ويسمح لهما بالتزوج من بناتهم .

فهؤلاء جميعاً قد فعلوا الكبائر وكان النبي يعاقبهم على ما فعلوه دون أن يخرجهم عن الاسلام . وكأنما يريد الامام أن يقول : على فرض التسليم بأني قبلت الحكومة ، وبعد القول بأنها معصية كبيرة فإنها لا تستلزم الكفر ، لأن فاعل الكبيرة ليس كافراً كما اتضح .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا كان الامام قد أخطأ وضل بسبب التحكيم فما ذنب بقية المسلمين التابعين للامام حتى يقتلهم الخوارج ويمثّلوا بهم كما فعلوا مع كثيرين ؟

اجتماع الحكمين :

لقد كان عليه السلام يدرك بأن اجتماع الحكمين لن يؤدي الى نتيجة ، ولكن مع ذلك ترك الامور لمسارها عسى أن يهتدي قوم مع الوقت ويصلح أمر الأمة ، لذلك نرى أنه قد أعطى مدة سنة كاملة للحكمين يجتمعان خلالها . فقال :

وأما قولكم ، لم جعلت بينكم وبينهم أجلاً في التحكيم ، فإنما فعلت ذلك ليتبين الجاهل ويتثبت العالم ، ولعل الله أن يصلح في هذه الهدنة أمر هذه الأمة ، ولا تؤخذ بأكظامها ، فتعجل عن تبيّن الحق

وتنقاد لأول الغي[1] .

وكيف يمكن أن يتأمل عليه السلام من تحكيم الأشعري خيراً ، وقد عَلِمَ موقفه منه منذ حرب الجمل حتى الخوارج لم يختاروه إلا لعلمهم بعدم ميله لعلي ، فيوم صفين عندما طرح عليه السلام إسم ابن عباس للتحكيم ، كان جواب الخوارج : « لا نريد إلا رجلاً هو منك ومن معاوية سواء ، ليس إلى واحد منكما بأدنى من الآخر »[2] . فحكم أهل العراق ميله إلى الطرفين على حد سواء ، إن لم يكن إلى معاوية أقرب منه إلى علي . بينما حكم أهل الشام يَتفانى في سبيل معاوية ضد علي عليه السلام ، فأي عدل يمكن أن ينجم عنهما بعد هذا ؟

إجتمع الحكمان في دومة الجندل للتباحث ، واستمر لقاءهما مدة من الزمن ، وتمكن خلالها إبن العاص من اكتساب ثقة الأشعري بالمخادعة والمراوغة ، فكان عندما يخاطبه يبدأ بقوله : يا صاحب رسول الله . وكان يعطيه صدر المجلس دائماً ويقدمه للصلاة ، ولا يتكلم قبله ، وإلى ما شاكل ذلك .

وكانت فكرة أبي موسى التي جاء بها أن يعزل كلاً من علي ومعاوية ويولّي على المسلمين عبد الله بن عمر ، وذلك بقصد إحياء سيرة عمر بن الخطاب من جديد . ولكن عمرو بن العاص رفض ذلك ،

---

(١) النهج ج ١ - ص ٢٤٠

(٢) شرح النهج ج ٢ - ص ٢٢٨

فاقترح أبو موسى شيئاً آخر وهو عزل الإثنين معاً وترك الأمر شورى بين المسلمين ، يختارون لأنفسهم من شاءوا . وتم الإتفاق بينهما . وعندما أرادا إعلان ذلك للناس قدَّم عمرو بن العاص أبا موسى للتكلم قبله كالعادة ، فاعتلى المنبر وقال من جملة كلامه : « قد أجمع رأيي ورأي صاحبي على خلع عليّ ومعاوية ، وأن يُستقبل هذا الأمر فيكون شورى بين المسلمين ، يولّون أمورهم من أحبوا . وإني خلعت علياً ومعاوية . فاستقبلوا أموركم وولّوا من رأيتموه لهذا الأمر أهلاً »[1] .

ثم تبعه عمرو بن العاص فاعتلى المنبر وقال : « إن هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه ، وأنا أخلع صاحبه وأثبت صاحبي معاوية في الخلافة .

وباء أمر الحكمين بالفشل ، إذ تركا القرآن ،وحكما برأيهما ، فعاد الامام يذكّر قومه بما كان يراه منذ البداية ، موضحاً رأيه في التحكيم ، حيث قال :

وإنما حكم الحكمان ليحييا ما أحي القرآن ويميتا ما أمات القرآن ، وإحياؤه الاجتماع عليه وإماتته الافتراق عنه ، فإن جرَّنا القرآن اليهم اتبعناهم ، وإن جرَّهم إلينا اتبعونا . فلم آت لا أباً لكم بجراً ، ولا ختلتكم عن أمركم ، ولا لبسته عليكم . أنما

---

(١) شرح النهج ج ٢ ـ ص ٢٥٥

اجتمع رأي ملائكم على اختيار رجلين أخذنا عليهما أن لا يتعدّيا القرآن ، فتاها عنه وتركا الحق وهما يبصرانه ، وكان الجور هواهما فمضينا عليه وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكومة بالعدل والصمد للحق سوء دأبهما وجور حكمهما[1] .

وقال أيضاً في هذا الشأن :

فاجمع رأي ملائكم على أن اختاروا رجلين ، فأخذنا عليهما أن يجعجعا عند القرآن ولا يجاوزاه ، وتكون السنتهما معه ، وقلوبهما تبعه ، فتاها عنه وتركا الحق وهما يبصرانه ، وكان الجور هواهما والاعوجاج رأيهما ، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكم بالعدل والعمل بالحق سوء رأيهما وجور حكمهما . والثقة في أيدينا لأنفسنا حين خالفا سبيل الحق وأتيا بما لا يعرف منه معكوس الحكم[2] .

فيعلن الامام صريحاً رفضه لما جاء به الحكمان ، وذلك لأن شرط تحكيمهما كان أن يحكما بما جاء به القرآن وسنة النبي ، لا يتجاوزان عنه ، ولكنهما حكما تبعاً لأهوائهما ، فلا حرج بعد هذا أن يرفض الامام حكمهما .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ٢٤٣

(٢) النهج ج ١ ـ ص ٣٣٣

نهاية المطاف مع الخوارج :

عندما فشل الحكمان وانتهت الهدنة ، قرّر الامام المسير الى معاوية من جديد ، ولكن الخوارج كانوا يشكّلون خطراً حقيقياً على الكوفة فيما لو خرج رجالها لحرب معاوية . وقد كان تجمّع الخوارج في منطقة تبعد ميلين من الكوفة تدعى الحرورية ، فرأى الامام إنهاء أمرهم قبل التوجه الى معاوية ، وكان عليه السلام يعلم يقيناً بأن مصيرهم على يديه ، وإنه لن ينجو منهم عشرة ، فنراه وقد جاءه بعض أصحابه يخبرونه بأن القوم قد عبروا النهر ، يقول :

مصارعهم دون النطفة ، والله لا يفلت منهم عشرة ، ولا يهلك منكم عشرة[1] .

وهكذا كان ، فقد قتل من أصحاب علي عليه السلام تسعة ، وأفلت من الخوارج ثمانية ، ولكن تلك كانت نهايتهم مؤقتاً ، وإلا فإنهم باقون في أصلاب الرجال ، وسيأتي يوم يظهرون فيه من جديد ، لذلك قال الامام عند نهاية المعركة وقد أخبره أصحابه بأن القوم هلكوا بأجمعهم :

كلا والله ، إنهم نطف في أصلاب الرجال ، وقرارات النساء ، كلما نجم منهم قرن قطع ، حتى يكون آخرهم لصوصاً سلاّبين[2] .

---

(١) النهج ج ١ - ص ١٠٧

(٢) النهج ج ١ - ص ١٠٨

ويبقى أن نقول : إن الخوارج بالرغم من ضلالهم فإنهم كانوا خيراً من معاوية ، لذلك أوصى الامام بعدم قتالهم من بعده مبرراً ذلك بقوله :

لا تقتلوا الخوارج بعدي ، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه [1] .

فهو إنما قاتلهم لأنهم خرجوا عليه ونقضوا بيعته ، فكان من واجبه قتالهم وردّهم الى طاعته ، وأما بعد وفاته فليس على المسلمين أن يحملوا عبء قتالهم . والامام يقارن بينهم وبين معاوية ، فهم قد طلبوا الحق ولكن أخطأوا طريقه ، بينما معاوية كان يعرف الحق ولكنه كان يرفضه ويسعى الى الباطل وقد أدركه ، فهو شر منهم لذلك أمر عليه السلام قومه بقتاله من بعده ، فقال موصياً لهم :

أما أنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم ، مندحق البطن ، يأكل ما يجد ويطلب ما لا يجد ، فاقتلوه ولن تقتلوه[2] .

ثم يتنبّأ عليه السلام بما سيكون عليه أمر الخوارج من بعده ، فيخاطبهم قائلاً :

أما إنكم ستلقون بعدي ذلاً شاملاً وسيفاً قاطعاً ،

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ١٠٨ .

(٢) النهج ج ١ ـ ص ١٠٥

وأثره يتّـخذها الظالمون فيكم سنّـة[1] .

فهو يخبرهم بذلك بعد أن درس حالهم وعرف طباعهم ، فهم ثاروا عليه لأنهم اتهموه بالكفر ، وهم مستمرون في سيرتهم من رفض كل ما يعتقدونه معصية تستلزم الكفر ، وكان عليه السلام يدرك أن الأيدي التي ستتسلّم الخلافة من بعده ستكون أيد ظالمة تحكم بغير الحق ، ولذا سيثور عليها الخوارج ، وبالطبع فالحكام لن يسكتوا عنهم بدورهم ، بل سيطاردوهم ويقتلونهم أينما وُجدوا ، ولعل هذا من أسباب وصية الامام بعدم قتالهم .

ولكن هؤلاء الذين تواصى الامام بهم لم يتواصوا به ، فكانت نهايته على أيديهم .

وبهذا نأتي الى نهاية مطافنا مع موضوع من أهم المواضيع التي تمسُّ المسلمين بشكل مباشر موضوع الخلفاء والخلافة ، وذلك بما استفدناه من كلام مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . ولنا لقاء قريب آخر إنشاء الله مع علي عليه السلام ومع موضوع آخر لا يقل أهمية ، إذ يتناول « الطبقات الاجتماعية » وذلك من خلال نهج البلاغة أيضاً .

---

(١) النهج ج ١ ـ ص ١٠٦

الفهرس الموضوعي لكلمات نهج البلاغة الواردة في هذا الكتاب

الخلافة والخليفة

ضرورة الخلافة :

ـ لا بدّ للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في أمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبلّغ الله فيها الأجل ، ويُجمع به الفيء ، ويقاتَل به العدو ، وتأمن به السُّبُل ، ويؤخذ به للضعِيف من القوي ، حتى يستريح بَرٌّ ، ويستراح من فاجر . (ج ١ ـ ص ٩١) .

ـ ومكان القيم بالامر مكان النظام من الخرز يجمعه ويضمُّه ، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز وذهب ، ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً . (ج ١ ـ ص ٢٦٤)

ـ وإنما الائمة قوّام الله على خلقه . (ج ١ ـ ص ٢٧٥)

ـ السلطان وزعة الله في أرضه . (ج ٢ ـ ص ٢١٤)

شروط الخليفة :

ـ والله لهي ـ يقصد النعل ـ أحب الي من أمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً . (ج ١ ـ ص ٨٠)

ـ وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وأمامة المسلمين البخيل فتكون في أموالهم نهمته ، ولا الجاهل فيضلهم بجهله ، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه ولا الحائف للدِّول فيتخذ قوماً دون قوم ، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع ، ولا المعطِّل للسنة فيهلك الامّة . (ج ١ ص ٢٤٩)

ـ إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبيّن بالفقير فقره . (ج ١ ـ ص ٤٢٣)

ـ لا يقيم أمر الله سبحانه الا من لا يصانع ولا يضارع ، ولا يتبع المطامع . (ج ٢ ـ ص ١٦٢)

ـ آلة الرياسة سعة الصدر . (ج ٢ ـ ص ١٧٨)

لمن كانت الوصية

النص الصريح لعلي :

ـ لهم ـ أي أئمة أهل البيت ـ خصائص حق الولاية ، وفيهم الوصية والوراثة . (ج ١ ـ ص ٢٩)

ـ أما والله لقد تقمّصها فلان ـ أي أبو بكر ـ وإنه ليعلم أن محلّي منها محلّ القطب من الرحى . (ج ١ ـ ص ٣٠)

ـ لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري . (ج ١ ـ ص ١٢٤)

ـ وقال قائل : أنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص . فقلت : بل أنتم والله لاحرص وأبعد ، وأنا أخصّ وأقرب ، وإنما طلبت حقّاً لي ، وأنتم تحولون بيني وبينه ، وتضربون وجهي دونه

(ج ١ ـ ص ٣١٩)

ـ إن الائمة من قريش غُرسوا في هذا البطن من هاشم ، لا تصلح على سواهم ، ولا تصلح الولاة من غيرهم . (ج ١ ـ ص ٣٦٢)

ـ واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري . (ج ١ ـ ص ٤٣٧)

فجزت قريشاً عنّي الجوازي ، فقد قطعوا رحمي وسلبوني سلطان ابن أمي . (ج ٢ ـ ص ٦١) .

ـ فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الامر من بعده ، فوالله ما كان يلقى في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده صلى الله عليه وآله وسلم عن أهل بيته ،ولا انّهم منعوه عني من بعده . (ج ٢ ـ ص ١١٨)

المؤامرة على الخلافة

احتجاج الامام :

ـ أما والله لقد تقمّصها فلان وانه ليعلم أن محلّي منها محل القطب من الرحى ، ينحدر عنّي السيل ولا يرقى اليّ الطير . (ج ١ ـ ص ٣٠)

ـ لما انتهت اليه أنباء السقيفة قال عليه السلام : ما قالت الأنصار ؟ قالوا : قالت منّا أمير ومنكم أمير . قال عليه السلام فهلاّ احتججتم عليهم بأن رسول الله وصّى بأن يُحسن الى محسنهم ، ويتجاوز عن مسيئهم ؟ قالوا : وما في هذا من الحجة عليهم ؟ فقال عليه السلام : لو كانت الامارة فيهم لم تكن الوصية بهم . ثم قال

عليه السلام ؛ فماذا قالت قريش ؟ قالوا : احتجت بأنها شجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال عليه السلام : احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة . (ج ١ - ص ١١٦)

- وقد سأله بعض أصحابه كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به ؟ فقال عليه السلام : أما الاستبداد علينا بهذا المقام ونحن الاعلون نسباً ، والاشدُّون برسول الله نوطاً ، فإنها كانت إثرة . . . (ج ١ - ص ٢٩٨)

- وقال قائل : إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص . فقلت : بل أنتم والله لاحرص وأبعد ، وأنا أخصّ وأقرب . (ج ١ - ص ٣١٩)

- أيها النّاس ، إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه . (ج ١ - ص ٣٢١)

- ولما احتجَّ المهاجرون على الأنصار يوم السقيفة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلجوا عليهم ، فإن يكن الفُلج به ، فالحق لنا دونكم ، وإن يكن بغيره فالأنصار على دعواهم . (ج ٢ - ص ٣٣)

- واعجباه اتكون الخلافة بالصحابة والقرابة . وروى له شعر في هذا المعنى :

فان كنت بالشورى ملكت امورهم
فكيف هذا والمشيرون غُيَّب
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم
فغيرك أولى بالنبي وأقرب (ج ٢ - ص ١٧٩)

موقف الامام :

ـ فإن أقل يقولوا حرص على الملك ، وإن أسكت يقولوا جزع من الموت ، هيهات بعد اللتيّـا والتي . (ج ١ ـ ص ٤٠)

ـ وقلت إني كنت أقاد كما يقاد الجمل المخشوش حتى أبـايع ، ولعمر الله لقد أردت أن تذمّ فمدحت ، وان تفضح فافتضحت ، وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوماً .

نقد الخلفاء

النقد على أبي بكر :

ـ فواعجباه ؟ بينا هو يستقيلها في حياتـه إذ عقدهـا لآخـر بعـد وفاته ، لشدَّ ما تشطّر ضرعيها . (ج ١ ـ ص ٣١)

لم تكن بيعتكم إياي فلتة ، وليس أمري وأمركم واحداً . (ج ١ ـ ص ٢٥٤)

"نقد على عمر :

ـ فصيّـرها في حوزة خشناء يغلـظ كلامهـا ، ويخشـن مسُّـهـا . ويكثر العثار فيها والاعتذار منها . . . . حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم . فيا لله وللشورى ، متى اعترض الريب فيّ مع الأول حتى صرت أقرن الى هذه النظائر . (ج ١ ـ ص ٣١)

ـ لله بلاء فلان ، فقـد قوّم الاود ، وداوى العمـد ، خلف الفتنة وأقام السنة ، ذهب نقي الثوب قليل العيب ، أصـاب خيرهـا

وسبق شرّها ، أدّى الى الله طاعته ، واتّقاه بحقّه ، رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضّال ، ولا يستيقن المهتدي . (ج ١ - ص ٤٥٧)

النقد على عثمان :

- إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه . وقام معه بنو أبيه يخضون مال الله خضمة الابل نبتة الربيع . (ج ١ - ص ٣٦٦) .

- استأثر فأساء الاثرة . (ج ١ - ص ٧٦)

- إنه كان على الناس وال أحد أحداثاً ، وأوجد للناس مقالاً . (ج ١ - ص ٩٤) .

مبررات الامام لعدم النهوض

زهد الامام بالخلافة :

- قال ابن عباس : دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله ، فقال لي : ما قيمة هذا النعل . فقلت : لا قيمة لها . فقال عليه السلام : والله لهي أحبّ الي من أمرتكم الا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً . (ج ١ - ص ٨٠)

- لقد علمتم أني أحق بها من غيرى ، ووالله لاسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور الاّ عليّ خاصة التماساً لأجر ذلك

وفضله . وزهداً فيما تنافستموه من زخرفة وزبرجة . (ج ١ - ص ١٢٤) .

- والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية أربة . (ج ١ - ص ٤١٩)

فقدان الناصر :

- وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذّاء ، أو أصبر على طخية عمياء . (ج ١ - ص ٣٠)

- أفلح من نهض بجناح ، أو استسلم فأراح . (ج ١ - ص ٤٠)

- فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي ، فضننت بهم عن الموت وأغضيت على القذى . (ج ١ - ص ٦٧)

خوف وقوع الفتنة :

- أيها الناس ، شقّوا أمواج الفتن بسفن النجاة . (ج ١ - ص ٤٠)

- فما راعني الا انثيال الناس على فلان يبايعونه ، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الاسلام يدعون الى محق دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فخشيت أن لم أنصر الاسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدما تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم . (ج ١ - ص ١٨٨)

خلافة عثمان

استئثار عثمان :

- الى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه ، وقام معه

بنو أبيه يخضون مال الله خضمة الابل نبتة الربيع . (ج ١ - ص ٣٦) .

- وأنا جامع لكم أمره ، استأثر فأساء الاثرة . (ج ١ - ص ٧٦)
- إنه كان على الناس وال أحدث أحداثاً ، وأوجد للنّاس مقالاً ، فقالوا ثم نقموا فغيّروا . (ج ١ - ص ٩٤)

وعظ الامام لعثمان :

- لما اجتمع الناس عليه وشكوا مما نقموه على عثمان وسألوه مخاطبته عنهم واستعتابه لهم فدخل عليه فقال : إن النّاس ورائي وقد استسفروني بينك وبينهم . ووالله ما أدري ما أقول لك ، ما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على شيء لا تعرفه ، إنك لتعلم ما نعلم . ما سبقناك الى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيت كما رأينا وسمعت كما سمعنا ، وصحبت رسول الله كما صحبنا ، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب أولى بعمل الحق منك . وأنت أقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشيجة رحم منهما ،وقد نلت من صهره ما لم ينالا ، فالله الله في نفسك فإنك والله ما تبصر من عمىً ولا تعلم من جهل ، وإن الطريق لواضحة وإن أعلام الدين لقائمة . فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هُدي وهدى فأقام سنة معلومة وأمات بدعة مجهولة ، وإن السنن لنيّرة لها اعلام ، وأن البدع لظاهرة لها اعلام ، وان شر الناس عند الله إمام جائر ضَلَّ وضُلّ به ، فأمات سنة مأخوذة وأحيى بدعة متروكة ، واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يؤتى يوم القيامة بالامام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر فيلقى في نار جهنّم فيدور فيها كما تدور الرحى ثم يرتبط في مقرها ، وإني

أنشدك الله أن لا تكون أمام هذه الأمة المقتول فإنه كان يقال يُقتل في هذه الأمة إمام يفتح عليها القتل والقتال الى يوم القيامة ، ويلبس أمورها عليها ، ويثبّت الفتن عليها فلا يبصرون الحق من الباطل ، يموجون فيها موجاً ، ويمرجون فيها مرجاً ، فلا تكونن لمروان سيقة يسوقك حيث شاء بعد جلال السنّ وتقضّي العمر . (ج ١ - ص ٣٠٣)

ـ وكنت رجلاً من المهاجرين أكثر استعتابه وأقلّ عتابه . (ج ٢ - ص ٢) .

ـ فإن كان الذنب اليه إرشادي وهدايتي له ، فرب ملوم لا ذنب له . (ج ٢ ـ ص ٣٤)

الدفاع عن عثمان :

ـ لو أمرت به لكنت قاتلاً ، أو نهيت عنه لكنت ناصراً ، وإنا جامع لكم أمره ، استأثر فأساء الإثرة وجزعتم فأسأتم الجزع ، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع . (ج ١ - ص ٧٦)

ـ قاله لابن عباس وقد جاءَه برسالة من عثمان وهو محصور يسأله فيها الخروج الى ماله بينبع ليقلّ هتف الناس باسمه بالخلافة ، بعد أن كان سأله مثل ذلك من قبل ، فقال عليه السلام : يا بن عبّاس ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جملاً ناضحاً بالقرب ، أقبل وأدبر، بعث الي أن أخرج ثم بعث الي أن أقدم ، ثم هو الان يبعث اليّ أن أخرج ، والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً . (ج ١ - ص ٤٦٧)

خلافة الامام

حديث الامام عن بيعته :

- دعوني والتمسوا غيري ، فأنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان ، لا تقوم له القلوب ، ولا تثبت عليه العقول ، وإن الآفاق قد أغامت ، والمحجّة قد تنكّرت ، وإعلموا أني أن أجبتكم ركبت بكم ما اعلم ، ولم أصغ الى قول القائل وعتب العاتب ، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم ، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً . (ج ١ - ص ١٨١)

- فأقبلتم اليّ إقبال العُوذ المطافيل على أولادها ، تقولون البيعة البيعة ، قبضت يدي فبسطتموها ، ونازعتكم يدي فجاذبتموها . (ج ١ - ص ٢٥٥) .

- والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ، ولا في الولاية أربة ، ولكنكم دعوتموني اليها وحملتموني عليها . ج ١ - ص ٤١٩

مداحض ومزالق :

- فلما نهضت بالأمر ، نكثت طائفة ، ومرقت أخرى ، وقسط آخرون . (ج ١ - ص ٣٦)

- ألا وقد أمرني الله بقتال أهل البغي والنكث والفساد في الأرض ، فأما الناكثون فقد قاتلت ، وأما القاسطون فقد جاهدت ، وأما المارقة فقد دوّخت . (ج ١ - ص ٣٩١)

ـ لو قد استوت قدماي من هذه المداحض لغيّرت أشياء . (ج ٢ ـ ص ٢٠٢)

الناكثون

موقف عائشة :

ـ وأما فلانة ـ أي عائشة ـ فأدركها رأي النساء ، وضغن غلا في صدرها كمرجل القَين ولو دُعيت لتنال من غيري ما أتت اليه لم تفعل . (ج ١ ـ ص ٢٨٣)

ـ وكان من عائشة فيه فلتة غضب . (ج ٢ ـ ص ٢)

موقف طلحة :

ـ والله ما استعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالب بدمه لأنه مظنّته . (ج ١ ـ ص ٣٢٣)

موقف الزبير :

ـ كل واحد منهما يرجو الأمر له ويعطفه عليه دون صاحبه ، لا يَمُتَّان الى الله بحبل ولا يمدّان اليه بسبب ، كل واحد منهما حامل ضُبٍّ لصاحبه وعمّا قليل يكشف قناعه به ، والله لئن أصابوا الذين يريدون لينتزعنّ هذا نفس هذا ، وليأتينّ هذا على هذا . (ج ١ ـ ص ٢٦٧)

ـ إن هؤلاء قد تمالأوا على سخطة إمارتي ، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم ، فإنهم إن تمّموا على فيالة هذا الرأي انقطع نظام المسلمين ، وإنما طلبوا هذه الدنيا حسداً لمن أفاءَها الله عليه ،

فأرادوا ردَّ الامور على أدبارها . (ج ١ ـ ص ٣١٧)

محاولة مساومة علي :

ـ يزعم أنه قد بايع بيده ـ يعني الزبير ـ ولم يبايع بقلبه ، فقد أقرَّ بالبيعة وادّعى الوليجة ، فليأت عليها بأمر يُعرف ، والا فليدخل فيما خرج منه . (ج ١ ـ ص ٤٢)

ـ والله لو وجدته قد تزوَّج به النساء ، وملك به الاماء لرددته . (ج ١ ـ ص ٤٦)

ـ لقد نقمتما يسيراً وأرجأتما كثيراً ، ألا تخبراني أيّ شيء لكما فيه حقّ دفعتكما عنه ، وأي قسم استأثرت عليكما به ، أم أي حق دفعه اليّ أحد من المسلمين ضعفت عنه ، أم جهلته ، أم أخطأت بابه . (ج ١ ـ ص ٤١٩)

ـ فإن كنتما بايعتماني طائعين ، فأرجعا وتوبا الى الله من قريب ، وإن كنتما بايعتماني كارهين ، فقد جعلتما لي عليكما السبيل باظهاركما الطاعة وإسراركما المعصية . (ج ٢ ـ ص ١١١)

ـ وقد قال له طلحة والزبير : نبايعك على انّا شركاؤك في هذا الأمر . فقال عليه السلام لا : ولكنكما شريكان في القوة والاستعانة ، وعونان على العجز والاود . (ج ٢ ـ ص ١٨٢) .

اجتماع الناكثين :

ـ ألا وإن الشيطان قد ذمر حزبه واستجلب جلبه ليعود الجور الى أوطانه ويرجع الباطل الى نصابه . والله ما أنكروا عليّ منكراً ، ولا

جعلوا بيني وبينهم نصفاً ، وإنهم ليطلبون حقاً هم تركوه ، ودماً هم سفكوه ، فلئن كنت شريكهم فيه فإن لهم لنصيبهم منه ، ولئن كانوا ولّوه دوني فما التبعة الا عندهم ، وإن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم ، يرتضون أماً قد فطمت ، ويحيون بدعة قد أميتت . (ج ١ ـ ص ٥٩)

ـ والله ما استعجل متجرداً للطلب بدم عثمان الا خوفاً من أن يطالب بدمه لأنه مظنته ، ولم يكن في القوم أحرص عليّ منه ، فأراد أن يغالط بما أجلب فيه ليلبس الأمر ويقع الشك ووالله ما صنع في أمر عثمان واحدة من ثلاث : لئن كان أبن عفان ظالماً ـ لقد كان ينبغي له أن يوازر قاتليه ، أو ينابز ناصريه ، ولئن كان مظلوماً لقد كان ينبغي له أن يكون من المنهنهين عنه والمعذّرين فيه ، ولئن كان في شك من الخصلتين لقد كان ينبغي له أن يعتزله ويركد جانباً ويدع الناس معه ، فما فعل واحدة من الثلاث وجاء بأمر لم يعرف بابه ولم تسلم معاذيره . (ج ١ ـ ص ٣٢٣) .

ـ وقد زعمتما أني قتلت عثمان ، فبيني وبينكما من تخلّف عني وعنكما من أهل المدينة ، ثم يلزم كل أمري بقدر ما احتمل . (ج ٢ ـ ص ١١١)

تأثيرات الناكثين :

ـ والله لا أكون كالضبع تنام على طول اللّدم حتى يصل اليها طالبها ويختلها راصدها ، ولكن أضرب بالمقبل الى الحق المدبر عنه ، وبالسامع المطيع العاصي المريب أبداً ، فوالله ما زلت مدفوعاً عن

حقّي مستأثراً عليّ منذ قبض الله نبيّه حتى يوم النّاس هذا . (ج ١ - ص ٤١)

- بعث ابن عباس الى الزبير واوصاه أن يقول له : يقول لك ابن خالك عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق ، فما عدا مما بدا . (ج ١ - ص ٧٦)

- اللهم إنهما قطعاني وظلماني ، ونكثا بيعتي وألّبا الناس عليّ فأحلل ما عقدا ولا تحكم ما أبرما ، وأرهما المساءَة فيما امّلا وعملا . (ج ١ - ص ٢٥٦)

- فخرجوا يجرون حرمة رسول الله ﷺ كما تجر الامة عند شرائها متوجهين بها الى البصرة ، فحبسا نساءَهما في بيوتهما وأبرزا حبيس رسول الله ﷺ لهما ولغيرهما في جيش ما منهم رجل الا وقد أعطاني الطاعة وسمع لي بالبيعة طائعاً غير مكره . (ج ١ - ص ٣١٩)

- فأرجعا أيها الشيخان عن رأيكما فإن الآن أعظم أمركما العار ، من قبل أن يتجمع العار والنار . (ج ٢ - ص ١١١) .

التوجه الى البصرة :

- ما لي ولقريش ، والله لقد قاتلتهم كافرين ولا قاتلنهم مفتونين ، وإني لصاحبهم بالأمس كا أنا صاحبهم اليوم ، والله ما تنقم منّا قريش الا أن الله اختارنا عليهم فأدخلناهم في حيّزنا . (ج ١ - ص ٨١) .

- ولقد استثبتهما قبل القتال واستأنيت بهما أمام الوقاع ، فغمطا النعمة وردّا العافية . (ج ١ - ص ٢٥٦)

ـ فقدموا على عاملي بها وخزّان بيت مال المسلمين وغيرهم من أهلها فقتلوا طائفة صبراً وطائفة غدراً . فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين الا رجلاً واحداً معتمدين لقتله بلا جرم جرّه ، لحلّ لي قتل ذلك الجيش كله إذ حضروه فلم ينكروا ولم يدفعوا عنه بلسان ولا بيد دع ما انهم قد قتلوا من المسلمين مثل العدة التي دخلوا بها عليهم . (ج ١ ـ ص ٣١٩)

ـ فقدموا على عمّالي وخزان بيت مال المسلمين الذي في يدي ، وعلى أهل مصر كلهم في طاعتي وعلى بيعتي ، فشتّتوا كلمتهم وأفسدوا عليّ جماعتهم ، ووثبوا على شيعتي فقتلوا طائفة منهم غدراً ، وطائفة عضوا على أسيافهم فضاربوا بها حتى لقوا الله صادقين . (ج ـ ص ٤٣٨)

موقف أهل الكوفة :

ـ واعلموا أن دار الهجرة قد قلعت بأهلها وقلعوا بها ، وجاشت المرجل وقامت الفتنة على القطب ، فأسرعوا الى أميركم وبادروا جهاد عدوّكم إن شاء الله . (ج ٢ ـ ص ٢)

ـ وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيّكم أحسن ما يجزي العاملين بطاعته والشاكرين لنعمته ، فقد سمعتم وأطعتم ، ودعيتم فأجبتم . (ج ٢ ـ ص ٣)

ـ أما بعد فإني خرجت من حيي هذا إما ظالماً وإما مظلوماً ، وإما باغياً وإما مبغياً عليه ، وإني أذكّر الله من بلغه كتابي هذا ، لما نفر اليّ ، فإن كنت محسناً أعانني وإن كنت مسيئاً استعتبني . (ج ٢ ـ ص ١١٤)

ـ من عبد الله أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس : أما بعد فقد بلغني عنك قول هو لك وعليك . فإذا قدم رسولي عليك فارفع ذيلك وأشدد مئزرك ، وأخرج من جحرك ، وأندب مَن معك . فإذا حققت فانفذ ، وإن تفشلت فابعد . وأيم الله لتؤتين من حيث أنت ، ولا تترك حتى يخلط زبدك بخاثرك ، وذائبك بجامدك ، وحتى تعجل قعدتك ، وتحذر من أمامك كحذرك من خلفك ، وما هي بالهوينى التي ترجو ، ولكنها الداهية الكبرى ، يركب جملها ويذلل صعبها ويسهل جبلها ، فاعقل عقلك وأملك أمرك ، وخذ نصيبك وحظك فإن كرهت فتنح الى غير رحب ولا في نجاة ، فبالحريّ لتكفينّ وأنت نائم حتى لا يقال : أين فلان ؟ والله إنه لحق مع محقّ ، وما أبالي ما صنع الملحدون . (ج ٢ ـ ص ١٢٠)

نهاية المطاف :

ـ لقد أصبح أبو محمد بهذا المكان غريباً ، والله لقد كنت أكره ان تكون قريش قتلى تحت بطون الكواكب . أدركت وتري من بني عبد مناف ، وأفلتتني أعيان بني جمح ، لقد أتلعوا أعناقهم الى أمر لم يكونوا أهله فوقصوا دونه . (ج ٢ ـ ص ٤٣٨)

ـ فعفوت عن مجرمكم ، ورفعت السيف عن مدبركم ، وقبلت من مقبلكم . (ج ٢ ـ ص ٣٦)

القاسطون

البداية مع معاوية :

ـ أما بعد ، فقد علمت أعذاري فيكم وإعراضي عنكم حتى كا

ما لا بدَّ منه ولا دفع له ، والحديث طويل ، والكلام كثير ، وقد أدبر ما أدبر ، وأقبل ما أقبل ، فبايع مَن قِبَلَكَ . وأقبل اليّ في وفد من أصحابك . (ج ٢ ـ ص ١٣٥)

حقيقة معاوية :

ـ والله ما معاوية بأدهى منّي ، ولكنه يغدر ويفجر . (ج ١ ـ ص ٤١٥) .

ـ وما أنت والفضل والمفضول ، والسائس والمسوس ، وما للطلقاء وأبناء الطلقاء والتمييز بين المهاجرين الاولين وترتيب درجاتهم . (ج ٢ ـ ص ٣٠)

ـ أما بعد فقد كنا نحن وإياكم على ما ذكرت من الالفة والجماعة ، ففرّق بيننا وبينكم أمس ، انّا آمنا وكفرتم ، واليوم انا استقمنا وفتنتم ، وما اسلم مسلمكم الا كرهاً . (ج ٢ ـ ص ١٢٢)

ـ فقد سلكت مدارج أسلافك بادعائك الأباطيل وإقحامك غرور المين والأكاذيب ، وانتحالك ما قد علا عنك ، وابتزازك لما اختزن دونك . (ج ٢ ـ ص ١٢٤)

دعوة معاوية للمبايعة من جديد :

ـ إن استعدادي لحرب أهل الشام وجرير عندهم ، اغلاق للشام وصرف لأهله عن خير ان أرادوه ، ولكن قد وقّت لجرير وقتاً لا يقيم بعده الا مخدوعاً أو عاصياً ، والرأي عندي مع الأناة . (ج ١ ـ ص ٧٢)

- إنه بايعني القوم الـذين بايعـوا أبـا بكر وعمـر وعثمان على ما بايعوهم عليه ، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً . كان ذلك رضًى ، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ، ردّوه الى ما خرج منه ، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنـين وولاّه ما تولّـى . (ج ٢ - ص ٧)

- (من كتاب لجرير) أما بعد فإذا أتاك كتابي فاحمل معاوية على الفصل ، وخذه بالأمر الجزم ، ثم حيّـره بين حرب مجلية ، أو سلـم مخزية ، فإن اختار الحرب فانبذ اليه ، وإن اختار السلم فخذ بيعته . (ج ٢ - ص ٨)

وصف ابن العاص :

- عجباً لابن النابغة ، يزعم لأهل الشام أن فيّ دعابة ، وإني امرؤ تلعابة ، أعافس وأمارس . لقد قال باطلاً ونطق آثماً ، أما وشر القول الكذب ، إنه يقول فيكذب ويعد فيخلف ، ويسأل فيلحف ، ويسأل فيبخل ويخون العهد ويقطع الإل ، فإذا كان عند الحرب فاي زاجر وآمر هو ما لم تاخذ السيوف مآخذها فاذا كان ذلك كان أكبر مكيدته أن يمنح القرم سبّته ، أما والله إني ليمنعني عن اللعب ذكر الموت ، وإنه ليمنعه من قول الحق نسيان الآخرة ، إنه لم يبايع معاوية حتى شرط أن يؤتيه آتية ، ويرضخ له على ترك الدين رضيخة . (ج ١ - ص ١٤٧) .

مساومة عمرو :

- ولم يبايع حتى شرط أن يؤتيه على البيعة ثمناً ، فلا ظفرت يد

البايع ، وخزيت أمانة المبتاع . (ج ١ - ص ٦٧)

- فإنك جعلت دينك تبعاً لدينا أمرىء مهتوك ستره ، يشين الكريم بمجلسه ويسفّه الحليم بخلطته ، فاتبعت أثره وطلبت فضله اتباع الكلب للضرغام ، يلوذ الى مخالبه وينتظر ما يلقى اليه من فضل فريسته فاذهبت دنياك وآخرتك . (ج ٢ - ص ٦٤) .

ماذا يريد معاوية ؟

- فاما طلبك اليّ الشام فإني لم أكن لأعطيك اليوم ما منعتك أمس . (ج ٢ - ص ١٦) .

تمامية بيعة الامام :

- ولعمري لئن كانت الامامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس فما الى ذلك سبيل ، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها ، ثم ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار . (ج ١ - ص ٣٢١)

- إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه ؛ فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار ، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رضى ، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه الى ما خرج منه ، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاّه ما تولّى . (ج ٢ - ص ٧) .

- لأنها بيعة واحدة لا يثنى فيها النظر ، ولا يستأنف فيها الخيار ، الخارج منها طاعن ، والمروّي فيها مداهن . (ج ٢ - ص ٨) .

دم عثمان :

- ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان ، ولتعلمنّ أني كنت في عزلة عنه إلا أن تتجنّى ما بدا لك . (ج ٢ - ص ٧)

- وأما ما سألت من دفع قتلة عثمان اليك ، فإني نظرت في هذا الأمر ، فلم أره يسعني دفعهم اليك ولا الى غيرك . (ج ٢ - ص ٩)

- وزعمت أنك جئت ثائراً بعثمان ، وقد علمت حيث وقع دم عثمان ، فاطلبه من هناك إن كنت طالباً . (ج ٢ - ص ١١) .

- ثم ذكرت ما كان من أمري وأمر عثمان فلك أن تجاب عن هذه لرحمك منه ، فأيّنا كان أعدى له وأهدى الى مقاتله ، أمّن بذل له نصرته فاستقعده ، واستكفّه ، أمّن استنصره فتراضى عنه وبثّ المنون اليه حتى أتى قدره عليه . (ج ٢ - ص ٣٤)

- فإنك إنما نصرت عثمان حيث كان النصر لك ، وخذلته حيث كان النصر له . (ج ٢ - ص ٦٢)

- وقد أكثرت في قتلة عثمان ، فادخل فيما دخل فيه الناس ، ثم حاكم القوم اليّ احملك وايّاهم على كتاب الله تعالى ، وأما تلك التي تريد فإنها خدعة الصبي عن اللبن . (ج ٢ - ص ١٢٤)

وجوب قتال القاسطين :

- ولقد ضربت أنف هذا الأمر وعينه ، وقلبت ظهره وبطنه ، فلم أر لي إلا القتال أو الكفر . (ج ١ - ص ٩٤)

ـ وقد قلبت هذا الأمر بطنه وظهره ، فما وجدتني يسعني إلا قتالهم أو الجحود بما جاءني به محمد ﷺ فكانت معالجة القتال أهون عليّ من معالجة العقاب ، وموتات الدنيا أهون عليّ من موتات الآخرة . (ج ١ ـ ص ١٠٣)

ـ وقد دعوت الى الحرب ، فدع الناس جانباً واخرج اليّ ، واعف الفريقين من القتال . (ج ٢ ـ ص ١١)

ـ لا تقاتلوهم حتى يبدؤكم فإنكم بحمد الله على حجة وتركككم إياهم حتى يبدؤكم حجة أخرى لكم عليهم ، فإذا كانت الهزيمة باذن الله فلا تقتلوا مدبراً ولا تصيبوا معوراً ، ولا تجهزوا على جريح . (ج ٢ ـ ص ١٤)

ـ فاتق الله فيما لديك ، وانظر في حقّه عليك ، وارجع الى معرفة ما لا تعذر بجهالته . (ج ٢ ـ ص ٣٦)

ـ فاتق الله يا معاوية في نفسك ، وجاذب الشيطان قيادك ، فإن الدنيا منقطعة عنك والآخرة قريبة منك . (ج ٢ ـ ص ٥٧)

ـ فاتق الله في نفسك ونازع الشيطان قيادك ، واصرف الى الآخرة وجهك ، فهي طريقنا وطريقك . (ج ٢ ـ ص ١١٢)

ـ فقلنا تعالوا نداوي ما لا يدرك اليوم باطفاء النائرة ، وتسكين العامة ، حتى يشتد الأمر ويستجمع ، فنقوى على وضع الحق مواضعه ، فقالوا بل نداويه بالمكابرة . (ج ٢ ـ ص ١١٤) .

موازنة بين القوى :

- وإني والله لاظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم ، وبمعصيتكم أمامكم في الحق وطاعتهم أمامهم بالباطل ، وبأدائهم الأمانة الى صاحبهم وخيانتكم . (ج ١ - ص ٦٤)

- فواعجباً والله يميت القلب ويجلب الهم من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقكم عن حقّكم . (ج ١ - ص ٦٩)

- أيها الناس المجتمعة أبدانهم المختلفة أهواؤهم . . (ج ١ - ص ٧٣)

- صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه ، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه . (ج ١ - ص ١٨٨)

- لوددت والله أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم فأخذ منّي عشرة منكم وأعطاني رجلاً منهم . (ج ١ - ص ١٨٩)

- أما بعد فقد بلغني أن رجالاً ممّن قبلك يتسللون الى معاوية ، فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم ، ويذهب عنك من مددهم ، فكفى لهم غيّا ولك منهم شافياً . (ج ٢ - ص ١٣١) .

استفزازات معاوية :

- أنبئت بسراً قد أطلع اليمن ، وإني والله لأظن . . (ج ١ - ص ٦٤) .

ـ وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار ، وقد قتل حسّـان بن حسّـان البكري وأزال خيلكم عن مسالحها ، ولقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة ، فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعاثها ، ما تمتنع منه إلا بالاسترجاع والاسترحام ، ثم انصرفوا وافرين ما نال رجلاً منهم كلم ، ولا اريق لهم دم . (ج ١ ـ ص ٦٨)

ـ ألا وإني دعوتكم الى قتال هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً وسراً وإعلاناً ، وقلت لكم أغزوهم قبل أن يغزوكم ، فوالله ما غزي قوم في عقر دارهم الا ذُلّوا ، فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنّت الغارات عليكم وملكت عليكم الأوطان . (ج ١ ـ ص ٦٨)

ـ أيها الناس إنه لم يزل أمري معكم على ما أحب حتى نهكتكم الحرب ، وقد والله أخذت منك وتركت ، . . . وقد أحببتم البقاء وليس لي أن أحملكم على ما تكرهون . (ج ١ ص ٢٤١) .

المارقون

عودة الى صفين :

ـ ألم تقولوا عند رفعهم المصاحف حيلة وغيلة ومكراً وخديعة ، أخواننا وأهل دعوتنا استقالونا واستراحوا الى كتاب الله سبحانه فالرأي القبول منهم والتنفيس عنهم ، فقلت لكم هذا أمر ظاهره إيمان وباطنه عدوان ، وأوله رحمة وآخره ندامة ، فأقيموا على شأنكم وألزموا طريقتكم ، وعضّوا على الجهاد بنواجذكم ، ولا تلتفتوا الى ناعق

نعق ، أن أجيب أضلّ وإن ترك ذلّ . (ج ١ - ص ٢٣٥)

- ألا وإن القوم اختاروا لأنفسهم أقرب القوم مما تكرهون ، وإنما عهدكم بعبد الله بن قيس بالأمس يقول : « إنها فتنة فقطعوا أوتاركم وشيموا سيوفكم » فإن كان صادقاً فقد أخطأ بسيره غير مستكره ، وإن كان كاذباً لزمته التهمة ، فادفعوا في صدر عمرو بن العاص بعبد الله بن عبّاس ، وخذوا مهل الأيام ، وحوطوا قواصي الاسلام . (ج ١ - ص ٤٦٥)

لا حكم الا لله :

- كلمة حق يراد بها باطل ، نعم إنه لا حكم الا لله ، ولكن هؤلاء يقولون لا أمرة الا لله . (ج ١ - ص ٩١)

- إنا لم نحكم الرجال وإنما حكمنا القرآن ، وهذا القرآن إنما هو خط مستور بين الدفتين لا ينطق بلسان ، ولا بدّ له من ترجمان ، وإنما ينطق عنه الرجال . (ج ١ - ص ٢٤٠)

- ألا من دعا الى هذا الشعار فاقتلوه ، حتى ولو كان تحت عمامتي هذه . (ج ١ - ص ٢٤٣) .

سخرية الموقف :

- أصابكم حاصب ولا بقي منكم آبر ، أبعد إيماني بالله وجهادي مع رسول الله أشهد على نفسي بالكفر ؟ لقد ضللت اذاً وما أنا من المهتدين . (ج ١ - ص ١٠٥)

- قال له بعض أصحابه ، نهيتنا عن الحكومة ثم أمرتنا بها فلم ندر

أي الامرين أرشد ؟ فصفق عليه السلام إحدى يديه على الأخرى ثم قال : هذا جزاء من ترك العقدة . (ج ١ - ص ٢٣٣)

- فإن أبيتم أن تزعموا إلا إني أخطأت وضللت ، فلم تضللون عامة أمة محمد بضلالي ، وتأخذونهم بخطائي وتكفرونهم بذنوبي ، سيوفكم على عواتقكم تضعونها موضع البرء والسقم ، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب ، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجم الزاني ثم صلّى عليه ، ثم ورّثه أهله ، وقتل القاتل وورث ميراثه أهله ، وقطع السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسم عليهما من الفيء ونكحا المسلمات ، فاخذهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذنوبهم وأقام حقّ الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الاسلام ، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله . (ج ١ - ص ٢٤٢)

اجتماع الناكثين :

- وأما قولكم لم جعلت بينكم وبينهم أجلاً في التحكيم ، فإنما فعلت ذلك ليتبين الجاهل ويتثبت العالم ، ولعل الله أن يصلح في هذه الهدنة أمر هذه الأمة ، ولا تؤخذ باكظامها ، فتعجل عن تبيّن الحق وتنقاد لأول الغي . (ج ١ - ص ٢٤٠)

- وإنما حكم الحكمان ليحييا ما أحيى القرآن ويميتا ما أمات القرآن ، وإحياؤه الاجتماع عليه وأماتته الافتراق عنه ، فإن جرّنا القرآن اليهم اتبعناهم ، وإن جرّهم الينا اتبعونا . فلم آت لا أباً لكم بجراً ، ولاختلتكم عن أمركم ، ولا لبسته عليكم ، إنما إجتمع رأي ملائكم على اختيار رجلين أخذنا عليهما أن لا يتعديا القرآن . فتاها عنه وتركا

الحق وهما يبصرانه ، وكان الجور هواهما ، فمضيا عليه ، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكومة بالعدل والصمد للحق سوء رأيهما وجور حكمهما . (ج ١ - ص ٢٤٣)

- فاجمع رأي ملائكم على أن اختاروا رجلين ، فأخذنا عليهما أن يجتمعا عند القرآن ولا يجاوزاه ، وتكون ألسنتهما معه ، وقلوبهما تبعه فتاها عنه وتركا الحق وهما يبصرانه ، وكان الجور هواهما والاعوجاج رأيهما ، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكم بالعدل والعمل بالحق سوء رأيهما وجور حكمهما ، والثقة في أيدينا لأنفسنا حين خالفا سبيل الحق وأتيا بما لا يعرف منه معكوس الحكم . (ج ١ - ص ٣٣٣)

نهاية المطاف مع الخوارج :

- أما إنكم ستلقون بعدي ذلاً شاملاً وسيفاً قاطعاً ، وإثرة يتخذها الظالمون فيكم سنة . (ج ١ - ص ١٠٦)

- مصارعهم دون النطفة ، والله لا يفلت منهم عشرة ، ولا يهلك منكم عشرة . (ج ١ - ص ١٠٧)

- لما قتل الخوارج قيل له يا أمير المؤمنين هلك القوم بأجمعهم . قال عليه السلام : كلا والله إنهم نطف في اصلاب الرجال وقرارات النساء ، كلما نجم منهم قرن قطع حتى يكون آخرهم لصوصاً سلابين . وقال عليه السلام : لا تقتلوا الخوارج بعدي فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه . (ج ١ - ص ١٠٨)

الفهـــــرس

المقدمة ٧

الفصل الأول : الخلافة والخليفة .....

ضرورة الخلافة ١١

شروط الخليفة ١٤

تعيين الخليفة ١٧

الفصل الثاني : لمن كانت الوصيّة .....

الاشارات المفيدة ٢٥

النص الصريح ٢٧

الفصل الثالث : المؤامرة الكبرى .....

الاحداث الخطيرة ٣٣

تآمر الانصار ٣٥

احتجاج الامام ٣٩

موقف الامام ٤٣

الفصل الرابع : نقد الخلفاء .....

النقد على أبي بكر ٤٨

النقد على عمر ٥٠

النقد على عثمان ٥٨
الفصل الخامس : مبررات الامام .....
زهد الامام بالخلافة ٦١
فقدان الناصر ٦٢
خوف وقوع الفتنة ٦٣
الفصل السادس : خلافة عثمان .....
استئثار عثمان ٦٧
وعظ الامام ٦٩
مروان الطريد ٧٢
الدفاع عن عثمان ٧٥
عثمان والثوّار ٧٦
الفصل السابع : خلافة الامام .....
كيفية البيعة ٧٨
حديث الامام ٨٠
مداحض ومزالق ٨٢
الفصل الثامن : الناكثون .....
موقف عائشة ٨٦
موقف طلحة ٩٠
موقف الزبير ٩٣
محاولة مساومة علي ٩٤
اجتماع الناكثين ٩٨
تأثيرات الناكثين ١٠٢

لتوجّه الى البصرة ١٠٤
موقف اهل الكوفة ١٠٨
نهاية المطاف ١١٢
الفصل التاسع : القاسطون .....
البداية مع معاوية ١١٤
حقيقــة معــاوية ١١٦
الدعوة للمبايعة من جديد ١١٧
وصف الامام لابن العاص ١١٩
مساومة عمرو ١٢١
ماذا يريد معاوية ١٢٢
تمامية بيعة الامام ١٢٣
التبرؤ من دم عثمان ١٢٥
وجوب قتال القاسطين ١٣٠
لقاء صفّين ١٣٣
موازنة بين القوى ١٣٥
استفزازات معاوية ١٣٩
الفصل العاشر : المارقون .....
عودة الى صفين ١٤٤
لا حكم إلاّ لله ١٤٧
سخرية الموقف ١٤٨
اجتماع الحكمين ١٥١
نهاية المطاف مع الخوارج ١٥٥
الفهرس الموضوعي ١٥٨

مكتبة الروضة الحيدرية
الرقم ٨٣٠٨٤
التاريخ / ٢٣ / ١١ / ٩

صدر عن الدار العالمية للطباعة والنشر

١ ـ درب السلام الصعب ـ	هنري كيسينجر
٢ ـ الثلاثي العاملي في عصر النهضة ـ	هاني فرحات
٣ ـ الفلسفة الإلهية ـ	علي سليمان اليحفوفي
٤ ـ الخلافة والخلفاء ـ	علي سليمان اليحفوفي
٥ ـ عقيدة المؤمن ـ	الشيخ عبد الأمير قبلان
٦ ـ خلق المؤمن ـ	الشيخ عبد الأمير قبلان

هـذا الكتاب

هذا الكتاب هو بحق ـ قراءات جادة وواعية في نهج البلاغة ، القصد منها دراسة بعض المفاهيم والقضايا المعاشة والملحة في زمننا هذا من خلال خطب وكلمات الامام (ع) ؛ فجاءت الدراسة ـ كما أرادها المؤلف ـ سبحات علوية تمد الانسان بكل الحيوية والاندفاع نحو خدمة مجتمعه بما يستحقه ويريده .

تلك هي غاية الكتاب ، قراءة ، لكنها من نهج البلاغة .

الناشر

الثمن : ١٥ ل . ل

او ما يعادلها